الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي بغرداية
معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

أثـــر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية

-دراسة حالة الجزائر-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص : تجارة دولية

إعداد الطالب :
عطاءالله بن طيرش

إشراف :
د.اعمر عزاوي

لجنة المناقشة :

أ.د.معراج هواري.....رئيسا
د.عزاوي اعمر.....مشرفا ومقررا
د.هواري سويسي.....عضوا
د.فرحي محمد.....عضوا

السنة الجامعية : 2011/ 2010

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي بغرداية
معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

أثـــر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية

-دراسة حالة الجزائر-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص : تجارة دولية

إعداد الطالب :
عطاءالله بن طيرش

إشراف :
د.اعمر عزاوي

لجنة المناقشة :

أ.د.معراج هواري.....رئيسا
د.عزاوي اعمر.....مشرفا ومقررا
د.هواري سويسي.....عضوا
د.فرحي محمد.....عضوا

السنة الجامعية : 2011/ 2010

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى إخوتي و أخواتي

إلى روح أخي عبد القادر، رحمة الله عليه

إلى جميع أصدقائي.....

.....إلى كل طالب علم .

عطاءالله

التشكر

أتقدم بالشكر والتقدير وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور عمر عزاوي ، والدكتور عبد اللطيف مصيطفى، اللذين تفضلا بالإشراف على هذه المذكرة ولما قدماه لي من دعم وتشجيع وتوجيهات قيمة كان لها الأثر الأكبر في إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل أساتذتي الأفاضل الذين قاموا بتدريسنا في المركز الجامعي بغرداية خلال دراستنا للسنة النظرية لماجستير تجارة دولية.

كما لا أنسى من قال فيهم الرسول صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله " أصدقائي الحقيقيين الذين وجدتهم في السراء والضراء، الذين قدموا لي يد العون ليظهر هذا البحث في أبهى صورة له، فجزاهم الله عنا كل خير، وأخص بالذكر كل من : مصطفى بن ساحة، عمر حميدات، كاكي عبد الكريم، وجميع زملائي في دفعة الماجستير فرع تجارة دولية، وأصدقائي في دفعة الليسانس فرع علوم التسيير.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل أساتذة كلية علوم التسيير والاقتصاد بجامعة الاغواط، وخاصة الأساتذة الذين قاموا بتدريسي في مختلف أطوار دراستي بالجامعة.

كما لا يفوتني شكر عمال مكتبة الاقتصاد في جامعة الاغواط على صبرهم علينا وتقديهم لنا يد المساعدة والعون، وأخص بالذكر رئيسة المكتبة، وكذلك عمال مكتبة الاقتصاد بالمركز الجامعي بغرداية.

الملخص :

يندرج هذا البحث ضمن السياسات الاقتصادية الكلية وتحديدا في جانب الاقتصاد الدولي، ويهدف إلى دراسة أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، من خلال القيام بدراسة العلاقة بين تخفيض سعر الصرف و تحرير التجارة الخارجية على المستوى النظري، ثم محاولة إسقاط ذلك على واقع الاقتصاد الجزائري.

وقد تم التوصل في هذا البحث إلى العديد من النتائج لعل أبرزها أن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري يتأثر بسعر برميل النفط في المدى القصير والمتوسط، وكذلك على فروق مستوى الإنتاجية بين الجزائر وباقي شركائها التجاريين في المدى الطويل، بالإضافة إلى التوسع النقدي، كما تم التوصل إلى أنه توجد علاقة بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وتحرير الميزان التجاري الجزائري.

الكلمات الدالة : تحرير سعر الصرف، تحرير التجارة الخارجية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري، الإصلاح التجاري، الإصلاح النقدي.

Abstract:

Falls of this research within the macro-economic policies, specifically in the international economy, and aims to study the impact of exchange rate changes on foreign trade liberalization in Algeria, through to study the relationship between the reduction of the exchange rate and liberalization of foreign trade at the theoretical level, and then try to drop this on the fact Algerian economy.

Has been reached in this research to many of the results most notably that the real exchange rate of the dinar Algerian influenced by price of a barrel of oil in the short and medium term, as well as differences in productivity between Algeria and the rest of its trading partners in the long term, in addition to monetary expansion, has also been reached That there is a relationship between the reduction of the Algerian dinar exchange rate and the liberalization of trade in Algeria.

Key words : exchange rate liberalization, liberalization of foreign trade, real effective exchange rate of the Algerian dinar, Trade reform, monetary reform.

فهرس المحتويات :

المحتـــــــويات	الصفحة
الإهداء	
التشكر	
الملخص باللغة العربية	**V**
الملخص باللغة الأجنبية	**VI**
فهرس المحتويات	**VII**
قائمة الجداول	**X**
قائمة الأشكال	**XI**
قائمة الملاحق	**XIII**
مقدمة	**[أ–و]**
الفصل الأول : التجارة الخارجية بين الحرية والتقييد	**1**
تمهيد	**2**
المبحث الأول : سياسات التجارة الخارجية	**3**
المطلب الأول : ماهية سياسات التجارة الخارجية	**3**
المطلب الثاني : أدوات السياسات التجارية	**7**
المطلب الثالث : سياسات التجارة الخارجية وحجج أنصار تقييد التجارة الخارجية	**14**
المطلب الرابع : سياسات التجارة الخارجية وحجج أنصار تحرير التجارة الخارجية	**18**
المبحث الثاني : تحرير التجارة الخارجية	**21**
المطلب الأول : ماهية تحرير التجارة الخارجية	**21**
المطلب الثاني : التسلسل الأمثل لتحرير التجارة الخارجية	**23**
المطلب الثالث : شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية	**24**
المطلب الرابع : آثار تحرير التجارة الخارجية	**25**
المبحث الثالث : المنظمات الدولية ومطلب تحرير التجارة الخارجية	**28**
المطلب الأول : دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية	**28**
المطلب الثاني : دور صندوق النقد الدولي في تحرير التجارة الخارجية	**31**
المطلب الثالث : دور البنك الدولي في تحرير التجارة الخارجية	**35**

المبحث الرابع : سياسات تحرير التجارة الخارجية	**37**
المطلب الأول : سياسات الاستيراد	**37**
المطلب الثاني : سياسات تشجيع الصادرات	**38**
المطلب الثالث : سياسات سعر الصرف والسياسة التجارية تجاه الشركاء التجاريين	**41**
خلاصة الفصل الأول	**43**
الفصل الثاني : أسعار الصرف	**44**
تمهيد	**45**
المبحث الأول : عموميات حول سعر الصرف	**46**
المطلب الأول : ماهية سعر الصرف	**46**
المطلب الثاني : أشكال سعر الصرف	**47**
المطلب الثالث : أنظمة سعر الصرف	**49**
المبحث الثاني : النظريات المفسرة لسعر الصرف	**53**
المطلب الأول : نظرية تعادل القوة الشرائية	**53**
المطلب الثاني : نظرية تعادل أسعار الفائدة	**55**
المطلب الثالث : نظريات أخرى	**56**
المبحث الثالث : سوق الصرف الأجنبي وسياسة سعر الصرف	**60**
المطلب الأول : ماهية سوق الصرف الأجنبي	**60**
المطلب الثاني : ماهية سياسة سعر الصرف	**65**
المطلب الثالث : أنواع سياسة سعر الصرف	**69**
المطلب الرابع : العوامل المحددة لاختيار سياسة سعر الصرف للدول النامية	**71**
المبحث الرابع : علاقة تحرير سعر الصرف بتحرير التجارة الخارجية	**74**
المطلب الأول : مفهوم تحرير سعر الصرف	**74**
المطلب الثاني : مشاكل وشروط نجاح تحرير سعر الصرف	**76**
المطلب الثالث : الاعتبارات الزمنية لتحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر الصرف	**78**
خلاصة الفصل الثاني	**82**
الفصل الثالث : دراسة حالة الجزائر	**83**
تمهيد	**84**
المبحث الأول : تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	**85**

المطلب الأول : أسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	**85**
المطلب الثاني : أهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	**87**
المطلب الثالث : مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	**88**
المبحث الثاني : تحرير سعر صرف الدينار الجزائري	**99**
المطلب الأول : تطور أنظمة تسعير الدينار الجزائري	**99**
المطلب الثاني : تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر	**103**
المطلب الثالث : البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري	**106**
المبحث الثالث : أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية	**108**
المطلب الأول : أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على معدل التضخم	**108**
المطلب الثاني : أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الكتلة النقدية M_2	**114**
المطلب الثالث : أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على القروض الداخلية	**119**
المبحث الرابع : أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري	**125**
المطلب الأول : تحليل تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري	**125**
المطلب الثاني : تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري	**134**
المطلب الثالث : أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات	**145**
المطلب الرابع: أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات	**148**
خلاصة الفصل الثالث	**152**
الخاتمة	**154**
قائمة المصادر والمراجع	**159**
الملاحق	**168**

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	بعض أدوات سياسة تشجيع الصادرات في الدول المصنعة حديثا	40
2.3	إجراءات التجارة الخارجية ووسائل الدفع الخارجي	95
3.3	الإجراءات المتعلقة بإصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص	96
4.3	الإجراءات المتعلقة بالقطاع الفلاحي	97
5.3	الإجراءات المتعلقة بقطاع السكن	97
6.3	أهم العملاء التجاريين للجزائر في سنة 2009	130
7.3	أهم الموردين التجاريين للجزائر في سنة 2009	132
8.3	تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة 1988-1991	135
9.3	تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة 1993-1998	136
10.3	تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر خلال الفترة 1989-1996	137
11.3	تطور متوسط سعر الصرف الدينار الجزائري السنوي مقابل العملات الرئيسية خلال الفترة 1999-2010	138

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.2	مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة سعر الصرف	66
2.2	استخدام الاحتياطات الأجنبية لتحسين قيمة العملة	68
3.3	تطور سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2009	109
4.3	تطور احتياطات الصرف الرسمية ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2009	109
5.3	تطور سعر الصرف الاسمي ومؤشر أسعار الاستهلاك IPC في الجزائر خلال الفترة 1990-2008	110
6.3	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1989-2008	114
7.3	تطور سعر الصرف واحتياطات الصرف الرسمية والكتلة النقدية M_2 في الجزائر خلال الفترة 1990-2008	115
8.3	تطور احتياطات الصرف والقروض للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2008	119
9.3	العلاقة بين سياسة الصرف والقروض للدولة والتضخم	120
10.3	تطور احتياطات الصرف والقروض للاقتصاد الوطني في الجزائر خلال الفترة 1990-2008	121
11.3	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1994-2009	125
12.3	تطور صادرات وأسعار البترول الجزائري خلال الفترة 1994-2009	128
13.3	أهم العملاء التجاريين للجزائر في سنة 2009	131
14.3	أهم الموردين التجاريين للجزائر في سنة 2009	133
15.3	تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة 1988-1991	135
16.3	تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة 1993-1998	136
17.3	تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر خلال الفترة 1989-1996	137
18.3	تطور متوسط سعر صرف الدينار الجزائري السنوي مقابل العملات الرئيسية	140

	خلال الفترة 1999-2010	
19.3	تطور الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الاسمي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري (نموذج صندوق النقد الدولي MERM) خلال الفترة 1990-2007	144
20.3	تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي بدلالة سعر الصرف الحقيقي التوازني(التغير%) خلال الفترة 1975-2003	144
21.3	تطور سعر الصرف الاسمي، أسعار البترول، الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2008	146
22.3	تطور سعر الصرف الاسمي، مؤشر أسعار الاستهلاك، الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2008	149

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	تطور معدل التضخم وسعر الصرف الاسمي و احتياطات سعر الصرف الاسمية في الجزائر خلال الفترة 1990-2009	169
02	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2008	170
03	أثر تغير سعر الصرف على معدل التضخم في الجزائر(أثر النفاذية)	171
04	نتائج اختبار أثر سياسة سعر الصرف على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2009	172
05	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1989-2008	173
06	نتائج اختبار أثر سياسة سعر الصرف على كمية النقود في الجزائر خلال الفترة 1990-2008	174
07	نتائج اختبار أثر سياسة سعر الصرف على الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2008	175
08	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2008	176
09	نتائج اختبار أثر سياسة سعر الصرف على القروض للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2008	177
10	نتائج اختبار أثر سياسة سعر الصرف على القروض للاقتصاد الوطني في الجزائر خلال الفترة 1990-2008	178
11	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1994-2009	179
12	التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1994-2009	180
13	تطور صادرات وأسعار البترول الجزائري خلال الفترة 1994-2009	181
14	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1994-2009	182
15	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1994-2009	183
16	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1994-2009	184
17	تطور الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الاسمي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري (نموذج صندوق النقد الدولي) خلال الفترة 1990-2007	185

18	وضعية الصادرات في ظل مختلف أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990-2008	186
19	نتائج اختبار أثر تحرير الدينار الجزائري على الصادرات خلال الفترة 1990-2008	187
20	وضعية الوردات في ظل مختلف أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990-2008	188
21	نتائج اختبار أثر تحرير الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة 1990-2008	189
22	تطور ميزان مدفوعات الجزائر من سنة 1992-2005	190
23	تطور ميزان مدفوعات الجزائر من سنة 2004-2008	192

مقـــــدمة

شكلت التجارة منذ القديم محور اهتمام وتفكير الاقتصاديين الأوائل، بل أكثر من هذا فالتجارة ظلت تمثل اللبنة الأساسية للبناء الاقتصادي لأي مجتمع تنمو وتتطور مع الأحـــداث المتعاقبـــة كتقـــدم وســـائل النقـــل والمواصلات، وظهور الثورة الصناعية بعدها، وبروز ثورة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات الحديثة.

بما أن العالم يسعى اليوم بكافة الطرق إلى التوسع في التجارة الخارجية نظرا للأهمية البالغة الـــتي تكتســـيها هذه الأخيرة، إضافة إلى أن المناخ الاقتصادي الدولي في تطور مستمر نحو الإتحاد و التكامل الاقتصـــادي ممـــا استوجب على الدول النامية ومن بينها الجزائر مواكبة هذا التطور الحاصل.

ومع زيادة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الدولية، فقد أصبح من الضـــروري التعامل بحذر وصرامة مع هذه التحولات، وذلك بتبني سياسة اقتصادية مبنية على أسس ســـليمة لمواجهـــة أي صدمة قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، وذلك لكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني، ليس فقط في ضوء ما تمارسه من تأثير على القطاع الخارجي، بـــل وعلى القطاع الداخلي أيضا(سوق السلع والخدمات، سوق النقود، سوق عناصر الإنتاج) والتأثير المتبادل بين القطاعين الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى كونها وسيلة هامة في تخصيص الموارد الاقتصادية، فهـــي تـــؤثر في النهاية على تكلفة السلع المستوردة وربحية صناعات التصدير، مما تؤثر على معدل التضـــخم والنـــاتج المحلـــي والكتلة النقدية.

يمثل الاقتصاد الجزائري نموذجا لاقتصاد نام، مر بمراحل مختلفة في تطوره، حيث انتهجت فيه الدولة نظـــام التخطيط في مرحلة أولى، ثم في مرحلة التسعينات والتي تعتبر من أدق مراحل التحـــول في تـــاريخ الاقتصـــاد الجزائري، بدا واضحا الاتجاه نحو اقتصاد السوق، وذلك لمواجهة المشاكل التي عرفتها نتيجة انهيار أسعار النفط في السوق العالمي بداية من سنة **1986**، فمن اختلال في التوازن الخارجي في صورة عجز ميزان المدفوعات مع مديونية كبيرة امتصت نسبة كبيرة من عوائد الصادرات لمقابلة أعباء الدين الخارجي، إلى اختلال داخلـــي في الموازنة العامة للدولة.

إن تحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر الصرف لدولة مثل الجزائر ليس بالأمر الهين والسهل كون هـــذه الأخيرة قد اعتمدت سياسات اقتصادية في غالبيتها تتنافى مع قضية التحرير التام إلا أنه ولطبيعة المرحلة الحالية ، وجب إعادة النظر في الهيكلة و القواعد التي تحكم التجارة الخارجية وسياسة سعر الصرف في الجزائـــر، ومـــن أجل هذا بدأت الجزائر في تهيئة الأرضية اللازمة لذلك، ومن ذلك قانون النقد و القرض **90-10**، وقد لحـــق هذا القانون تعديلات وقوانين أخرى كلها تعمل على تسهيل الانتقال إلى تجارة خارجية حرة و سعر صـــرف يتحدد وفق آلية العرض والطلب.

ولقد خاضت الجزائر أشواطا كبيرة في مجال تحرير تجارتها الخارجية وتحرير سعر صرفها، خاصة في فترة التسعينات إبان تعاملها مع صندوق النقد الدولي، فيما يخص برنامج التثبيت الهيكلي و برنامج التعديل الهيكلي، حيث اعتمدت الجزائر على وصفات صندوق النقد الدولي الجاهزة فيما يتعلق بإصلاحها لقطاع التجارة الخارجية وتحرير سعر صرفها.

ومما سبق ذكره تتجلى لنا معالم الإشكالية التي سوف نحاول الإجابة عنها من خلال هذا البحث، و التي يمكن صياغتها في إشكالية جوهرية على النحو التالي :

كيف سينعكس تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر ؟

ولتوضيح الإشكالية الرئيسية سنحاول صياغة مجموعة من الإشكاليات الفرعية التالية :

1- ما هو المقصود بتحرير التجارة الخارجية ؟

2- ماذا نعني بتحرير أسعار الصرف ؟

3-ما هي العلاقة بين تغير سعر صرف الدينار الجزائري و تحرير التجارة الخارجية ؟

-فرضيات البحث :

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية نفترض الفرضية الرئيسية التالية :

الفرضية الرئيسية : يؤدي تغير سعر الصرف إلى تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.

وقصد معالجة المحاور الواردة في الموضوع سوف نفترض ما يلي :

1- توجد علاقة بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري وارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد الوطني؛

2- يتأثر سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بالعديد من المتغيرات الاقتصادية، من بينها سعر برميل النفط في المدى القصير والمتوسط؛

3- ساهمت سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في انخفاض حصيلة الواردات.

-أسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع حيث نجملها فيما يلي :

1-إحساسنا بأهمية هذا الموضوع خاصة مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بصفة عامة وقطاع التجارة الخارجية وسعر الصرف بصفة خاصة؛

2-الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع المتعلقة بأسعار الصرف، وكذلك التجارة الخارجية وخاصة وأنها في صميم تخصصنا؛

3-يعتبر هذا الموضوع من مواضيع الساعة، حيث يستقطب اهتمام كافة المختصين في قطاع التجارة الخارجية وسعر الصرف.

-أهداف الموضوع :

نهدف من خلال تناولنا هذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف هي كالأتي :

1-تقديم إطار نظري مناسب يوضح مفهوم تحرير سعر الصرف وكذلك مفهوم تحرير التجارة الخارجية؛

2-تسليط الضوء على العلاقة بين تحرير أسعار الصرف وتحرير التجارة الخارجية؛

3- بحث مسيرة تحرير التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري؛

4-معرفة مدى تحقيق أهداف إتباع الجزائر لسياسة تحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف؛

5-محاولة الإحاطة بموضوع تحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر الصرف في الجزائر.

-أهمية الموضوع :

تنبع أهمية هذا الموضوع من واقع الاتجاهات المتزايدة نحو الإصلاح الاقتصادي على المستوى العالمي، ولا سيما الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر الصرف، وهذا ما يشهده الاقتصاد الجزائري بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مما يفرض ضرورة التنسيق بين سياسة تحرير سعر الصرف وسياسة تحرير التجارة الخارجية، كما تتجلى أهمية هذا الموضوع في أن سعر الصرف ليس سعر أو نسبة تتحدد بمنهج معين، بل يلعب دورا هاما في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة كالاستثمار، التصدير، الاستيراد، الإنتاج،...الخ.

-منهج وأدوات الدراسة :

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ظهر لنا جليا أن المنهج المناسب للدراسة في الفصلين الأول والثاني، هو المنهج الوصفي الذي يسمح بوصف الأنظمة والنظريات وتطوراتها، أما في الفصل الثالث وهو فصل دراسة الحالة، فإن المنهج المستخدم، هو المنهج التاريخي في بداية الفصل الثالث، والذي يسمح بدراسة المتغيرات وتتبعها في الماضي، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي، الذي يمكن من تحليل الأوضاع والعلاقات المختلفة بين المتغيرات المدروسة، وذلك باستخدام برنامجي: **EViews** و **SPSS**.

-الدراسات السابقة : من بين الدراسات السابقة التي تناولناها في هذا الموضوع، والتي تتعلق به أو ببعض أجزائه الأساسية، والتي تمكنا من الحصول عليها، هي ما يلي :

1-دراسة : دبيش أحمد، دوافع وإجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، **1997/1996**، حاولت هذه الدراسة التطرق إلى دوافع وإجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن دوافع وأسباب تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر، تكتسي صفة مركبة، أي أنها مزدوجة بين الدوافع الداخلية، النابعة من وعي الوضع الاقتصادي الوطني الحرج، ودوافع خارجية، أي التزاماتها الخارجية التي فرضتها شرطية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، من خلال البرامج التصحيحية.

2–دراسة : بيبي يوسف، السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة لحالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، **2007/2006**، حاولت هذه الدراسة، دراسة الفوائد المتوقع أن تنعكس على الاقتصاد الجزائري من تحرير التجارة الخارجية وفق أطروحة المنظمة العالمية للتجارة، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن مرحلة الانتقال من احتكار التجارة الخارجية إلى تحريرها ولد عدة تشوهات مثل : الفوضى في الاستيراد، كم توصلت إلى أن القصور الذي كان يشوب السياسة التجارية خلال فترة التخطيط المركزي، يتمثل في عدم القدرة على تحقيق الأهداف العامة للسياسة التجارية الخارجية للمراحل الثلاث، فلا الحماية تحققت بسبب ضعف قدرت الإنتاج الوطني على المنافسة، ولا الصادرات انخفضت درجة تركزها وتحيزها للمحروقات، ولا الواردات تغير نمطها.

3–دراسة : بربري محمد أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول : أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، **2005/12/05/04**، خلصت هذه الدراسة إلى أن الدينار الجزائري يسلك ظاهرة التفريغ التي تشهدها أنظمة الصرف الدولية، واستطاعت السلطة النقدية بفضل هذا التوجه الذي يشهده الدينار الجزائري أن يكون له وزن قوي وفعال لدى راسمي السياسات والإستراتيجيات الاقتصادية.

4–راتول محمد، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، الملتقى الوطني حول : المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع والتحديات–، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، **2005/12/15/14**، خلصت هذه الدراسة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، وتوجهها لمسايرة الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية خاصة من حيث معايير التسيير والضبط الاقتصادي ساهمت إلى حد كبير في تقريب سعر صرف الدينار الجزائري الرسمي بالموازي، إلا أن الوصول إلى سعر صرف موحد تماما لازال بعيد المنال، إذ على السلطة النقدية أن تضع هدفا لها هو توحيد سعر صرف الدينار.

5–دراسة : بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الأول، **2004**، توصلت هذه الدراسة إلى أن أهم الاختلالات الهيكلية المؤثرة على الاقتصاد الجزائري ومحدودي الدخل، إنما تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتزايد أزمة المديونية الخارجية التي أصبحت تلتهم **80%** من حصيلة الصادرات وتدهور شروط خدمة الدين التي وصلت إلى أكثر من**9.05** مليار دولار أمريكي عام **1993**.

6–دراسة : العقريب كمال، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات–دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، **2006/2005**، خلصت هذه الدراسة إلى أن النتائج المحققة خلال السنوات الأخيرة خاصة استعادة التوازن الخارجي، لم يكن نتيجة لسياسة تخفيض قيمة العملة بقدر ما هي ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط.

7–دراسة : شيباني سليمان، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر **1963–2003**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، **2009/2008**، خلصت هذه الدراسة إلى أن سوق الصرف في الجزائر بدأت تشهد تحريرا تدريجيا بهدف التوصل إلى أسعار صرف يتم تحديدها وفق عوامل السوق منذ التسعينات من القرن الماضي.

8–دراسة : بن طيب زهية، تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون، (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، **2008/2007**، خلصت هذه الدراسة إلى أن تحرير التجارة الخارجية جاء استجابة لمطلب سياسي أكثر منه اقتصادي واجتماعي.

9–دراسة : راتول محمد، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي–التجربة الجزائرية–، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، **2001/2000**، خلصت الدراسة إلى أن مستوى المعاملات الخارجية، حقق نجاحا جزئيا على مستوى الميزان التجاري، فالإصلاحات المنتهجة في إطار التعديل الهيكلي لم تؤد إلى تغيير معتبر في هيكلة الصادرات السلعية، فلازالت المحروقات تشكل نسبة عالية من مجموع الصادرات.

10–دراسة : Piritta sorsa, Algeria-The real exchange rate, export diversification, and trade protection, IMF working paper, April **1999**. ، حاول الباحث في هذه الدراسة إبراز دور تحرير التجارة في توجيه سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، وذلك قبل الطفرة النفطية وثورة الأسعار التي عرفتها الجزائر، وقد توصل الباحث إلى أن سعر الصرف الحقيقي للدينار يتأثر بالمتغيرات التالية : سعر برميل البترول، القيود التجارية، التوسع النقدي وتخفيض سعر الصرف، بالإضافة إلى الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر.

-تقسيمات الموضوع : للإجابة على الإشكالية المطروحة، واختبار الفرضيات موضوع الدراسة، تم تناول الموضوع في ثلاث فصول كل فصل يحتوي على مبحث يبدأ بتمهيد و ينتهي بخلاصة، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، حيث :

يتناول الفصل الأول التجارة الخارجية بين الحرية والتقييد، ويحتوي على أربعة مباحث، تطرق المبحث الأول إلى سياسات التجارة الخارجية من خلال ماهية وأدوات سياسات التجارة الخارجية، بالإضافة إلى حجج أنصار

تحرير وتقييد التجارة الخارجية، أما المبحث الثاني فاستعرض تحرير التجارة الخارجية من خلال ماهيتها والتسلسل الأمثل لتحرير التجارة الخارجية وشروط نجاح تحرير التجارة الخارجية وآثار تحرير التجارة الخارجية، وعرض المبحث الثالث دور المؤسسات الدولية في تحرير التجارة الخارجية، وناقش المبحث الرابع والأخير سياسات تحرير التجارة الخارجية.

بينما تطرق الفصل الثاني إلى أسعار الصرف، وينقسم إلى أربعة مباحث، تناولنا في المبحث الأول عموميات حول سعر الصرف، من خلال ماهية سعر الصرف وأشكاله وأنظمة سعر الصرف، في حين قام المبحث الثاني بدراسة مختلف النظريات المفسرة لسعر الصرف، بينما استعرض المبحث الثالث سوق الصرف الأجنبي وسياسة سعر الصرف، وناقش المبحث الرابع علاقة تحرير سعر الصرف بتحرير التجارة الخارجية.

وكان الفصل الثالث والأخير عبارة عن دراسة حالة للجزائر، وينقسم إلى أربعة مباحث، تعرض المبحث الأول إلى تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، تلاه المبحث الثاني يتكلم عن تحرير سعر صرف الدينار الجزائري، بينما تطرق المبحث الثالث إلى أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، واختتم الفصل بالمبحث الرابع والأخير والذي تناول أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري الجزائري.

-**صعوبات الموضوع** : لقد واجهتنا في إعداد هذا البحث صعوبات كسائر البحوث الأكاديمية، والتي من بينها ما يلي :

1-عدم دقة وتضارب الإحصائيات من مصدر لأخر، بالإضافة إلى عدم توفرها بسهولة بسبب البيروقراطية التي تعيق الطالب للوصول إلى المعلومة؛

2-نقص المكتبة الوطنية من الكتابات حول العلاقة بين تحرير سعر الصرف الدينار الجزائري وتحرير التجارة الخارجية؛

3-صعوبة تطبيق وفهم هذا الموضوع خاصة عند إسقاطه على الاقتصاد الوطني، بسبب أن الواقع المعاش يختلف عن الجانب النظري البحت.

الفصل الأول :

التجارة الخارجية بين الحرية والتقييد

تمهيد :

تبنا رواد المدرسة التجارية في نظريات التجارة الخارجية في بادئ الأمر، أي في مطلع القرن السابع عشر في أوربا، السياسة التجارية الحمائية وذلك من أجل الحفاظ على رصيد البلد من المعادن النفيسة، وبعدما ظهرت المدرسة الكلاسيكية في منتصف القرن الثامن عشر، اهتمت بالتوسع في الإنتاج، وانتهاج الحرية الاقتصادية وحرية التبادل كأساس لزيادة الثروة والمنافع الاقتصادية وتوسيع حجم السوق.

ومن هنا بدأ الفكر الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية يتطور وظهرت سياسات التجارة الخارجية، والتي تنقسم إلى اتجاهين، اتجاه يطالب بضرورة تقييد التجارة الخارجية، أما الاتجاه الأخر فيدعو إلى تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود، وبالتالي تسعى الدولة من خلال هذه السياسات إلى تحقيق عدة أهداف، كتحقيق التوازن النقدي لميزان المدفوعات، وتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، استقرار الأسعار.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين ظهرت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة كمنظمة تعمل على تحرير التجارة الدولية، والحد من استخدام الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تعيق حركة التبادل التجاري الدولي، بغية ضمان نمو أكبر للاقتصاد والتجارة الدولية من خلال نهج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ومع مطلع التسعينات تم استبدالها بمنظمة التجارة العالمية، والتي تعتبر أكثر شمولية وأكثر صرامة في إدارة وتنفيذ مختلف الاتفاقيات التجارية، كما تشتمل على جهاز لفض المنازعات التجارية على خلاف المنظمة السابقة لها، كل هذا من أجل مسايرة العولمة، وتنسيق أكثر بين الدول الأعضاء.

وبناء على ما تم ذكره سابقا، تم تقسيم هذا الفصل إلى الشكل التالي :

المبحث الأول : سياسات التجارة الخارجية؛

المبحث الثاني : تحرير التجارة الخارجية؛

المبحث الثالث : المنظمات الدولية ومطلب تحرير التجارة الخارجية؛

المبحث الرابع : سياسات تحرير التجارة الخارجية.

المبحث الأول : سياسات التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية همزة وصل بين الدول باختلاف سياساتها وقوانينها، وبالتالي لا يمكن أن تقوم دولة ما بممارسة مبادلاتها التجارية بمعزل عن الدول الأخرى كونها مضطرة إلى تصدير سلعها الفائضة عن احتياجاتها، واستيراد ما يلزمها من سلع من بقية دول العالم، وهنا يتحدد موقف الدولة من التبادل التجاري الخارجي بالنسبة لها عن طريق سياستها للتجارة الخارجية، والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف وطنية مختلفة ومتعددة، وانطلاقا من هذا تقوم الدولة برسم معالم سياستها للتجارة الخارجية تماشيا مع مصالحها الوطنية، والإقليمية وحتى الدولية، وعليه حاولنا في هذا المبحث تقديم بعض التعريفات للسياسة التجارية وكذلك أهدافها والعوامل المؤثرة في تحديدها، بالإضافة إلى مختلف أدوات السياسة التجارية، وكذلك حجج أنصار تقييد التجارة الخارجية وحجج أنصار تحرير التجارة الخارجية.

المطلب الأول : ماهية سياسات التجارة الخارجية

يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف البلدان العالم إلى مجموعة من التشريعات واللوائح التي تصدر من طرف أجهزة الدولة المختصة، والتي تعمل على تنظيم حركة التجارة الخارجية على المستوى الدولي أو الإقليمي، فكل هذه التشريعات واللوائح المنظمة لحركة التبادل التجاري للدولة بغية تحقيق أهداف معينة، يمكن أن تسمى"بالسياسة التجارية"، وعليه حاولنا في هذا المطلب التطرق إلى تعريف السياسة التجارية الخارجية من خلال الفرع الأول، أما في الفرع الثاني فتناولنا أهداف هذه السياسة، وفي ما يخص الفرع الثالث تطرقنا إلى العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية، وذلك وفق التقسيم الأتي :

الفرع الأول : تعريف سياسات التجارة الخارجية

وعليه يمكن التطرق إلى مجموعة من التعريف لسياسات التجارة الخارجية على النحو التالي :

التعريف الأول :

تعرف السياسة التجارية الدولية، حسب **Maurice Bye**"هي الاختيار الذي تقوم به السلطات العمومية لمجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في التجارة الخارجية للدولة، بغرض الوصول إلى أهداف محددة، وعادة يكون الهدف المنشود هو تطوير الاقتصاد الوطني، إلا أنه يمكن أن نجد أهدافا أخرى مثل : التوظيف التام، استقرار أسعار الصرف".[1]

[1]Maurice Bye, **Relation econmique internationale**, Dalloz, Paris, 1971,P : 341.

التعريف الثاني :

أما حسب مصطفى رشدي شيحة "السياسة التجارية، تعني أن تحدد كل دولة الأهداف والأولويات التي تسعى إلى تحقيقها، وتقود سلوكها تجاه الدول الأخرى، و أن تسعى إلى تشخيص البدائل من الوسائل، وأن تختار البديل الأمثل من بين البدائل الذي يحقق إنجاز هذه الأهداف، على أن يتم ذلك خلال فترة زمنية معينة".[1]

التعريف الثالث :

أما حسب بوشنافة، السياسة التجارية هي"عبارة عن برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية، خلال فترة زمنية معينة، بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحرة".[2]

بعد سردنا لبعض تعار يف السياسات التجارية، يمكننا الوقوف على أن كل من التعريفات السابقة تتفق على أن السياسة التجارية "هي مجموعة من الوسائل والأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية للدولة، حيث تقوم بها السلطات العمومية بغية تحقيق جملة من الأهداف، غير أن التعريف الأول، ركز على أن السياسة التجارية عبارة عن مجموعة من الوسائل المتناسقة، تؤثر في التجارة الخارجية، حيث تقوم الدولة باختيار الوسائل التي تؤثر على التجارة الخارجية، أما فيما يخص التعريف الثاني فركز على اختيار الدولة للبديل الأمثل الذي يحقق الأهداف المسطرة من قبل الدول، ويكون ذلك خلال فترة زمنية معينة، بينما ركز التعريف الأخير على أن السياسة التجارية هي عبارة عن برنامج حكومي مخطط، يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

ومن خلال التعريفات السابقة يكون بإمكاننا صياغة تعريف شامل للسياسة التجارية، وذلك على نحو التالي، هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والأساليب تقوم باختيارها السلطات الحكومية وذلك وفق برنامج محدد، من بين عدة بدائل، وذلك بغية تنظيم التبادل التجاري للدولة وكذلك مع باقي الدول الأخرى، وذلك بغرض تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وغالبا يكون الهدف الرئيسي هو تطوير الاقتصاد المحلي، ويكون هذا البرنامج خلال فترة زمنية معينة.

وتنقسم السياسات التجارية لكل دولة، إلى ثلاثة أنواع رئيسية وذلك حسب نطاق تطبيقها وهي كالأتي :

أولا : سياسات التجارة الخارجية الوطنية : وتتمثل في السياسات التي تتخذها الدولة بمفردها للتأثير على تجارتها الخارجية.

---

[1] مصطفى رشدي شيحة، **المعاملات الاقتصادية الدولية : دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص : 60.

[2] بوشنافة الصادق ، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية –حالة مجمع صيدال–**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص : 56.

ثانيا : سياسات التجارة الخارجية الإقليمية : وتتمثل في السياسات التي تتخذها مجموعة من الدول، وذلك بغرض تحقيق مصالح تجارية واقتصادية مشتركة مثل : السياسات المتخذة في إطار الاتفاقيات الثنائية، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كمناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، وغيرها...

ثالثا : سياسات التجارة الخارجية الدولية : وهي السياسات التي تتخذ في إطار منظومة عالمية، وذلك بغية تنظيم التبادل التجاري العالمي، وأشهر هذه المنظومات على الإطلاق هي اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، التي ترمي إلى تحرير التجارة الدولية من كافة القيود التي تعيقها على اختلاف أنواعها.[1]

الفرع الثاني : أهداف سياسات التجارة الخارجية

تختلف أهادف السياسة التجارية من بلد إلى أخر وذلك راجع إلى درجة النمو الاقتصادي لكل بلد، إذ يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة التجارية في الدول المتقدمة في تحقيق التشغيل الكامل، بينما نجد الهدف الرئيسي للسياسة التجارية في الدول النامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبشكل عام تسعى الدول من خلال تطبيقها لسياسة تجارية معينة إلى تحقيق أهداف مختلفة ذات طابع اقتصادي وسياسي واجتماعي، وذات طابع استراتيجي، وذلك حسب التقسيم التالي :

أولا : الأهداف الاقتصادية : للسياسة التجارية الخارجية للدولة أهداف اقتصادية تتلخص فيما يلي :

1–المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛

2–حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، خصوصا الصناعات الناشئة، من خلال توفير البيئة الملائمة والحاضنة لنموها وتطورها؛

3–العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات، وإعادته إلى التوازن؛

4–زيادة الموارد المالية للدولة، واستخدام هذه الموارد في تمويل النفقات العامة للدولة؛

5–حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية، كالتضخم و الانكماش وغير ذلك، وكذلك حمايته من سياسات الإغراق التي يمكن أن تتبعها دول أخرى(أي البيع بسعر أقل من سعر التكلفة).

ثانيا : الأهداف السياسية والإستراتجية : وتتمثل فيما يلي :

1–توفير أكبر قدر من الاستقلال، وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والعسكرية؛

2–تأمين الاكتفاء الذاتي، وخصوصا الأمن الغذائي؛

3–العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الإستراتجية، خصوصا في فترات الأزمات والحروب.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص : 57.

[2] دياب محمد، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص : 300.

ثالثا : الأهداف الاجتماعية : وتتمثل فيما يلي :

1–حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للدولة والمجتمع؛

2–إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة؛

3–العمل على حماية الصحة العامة، من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية، أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول أو السجائر...إلخ. [1]

الفرع الثالث : العوامل المؤثرة في سياسة التجارة الخارجية

تتأثر سياسات التجارة الخارجية في وضعها بمجموعة من العوامل الأساسية، نذكر أهمها وهي :[2]

أولا : مستوى التنمية الاقتصادية :

إن مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما، يعد من أهم المحددات السياسة التجارية المتبعة فجمود الاقتصاد واحتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية، وبعكس الحال بالنسبة لاقتصاد أخر بلغ مرحلة من النمو والتطور الاقتصادي.

إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة الخارجية تتسم بمرونة عالية، نظرا لأنه يكون قد وصل إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمي، أو عل الأقل ليست بحاجة إلى تدعيمها.

ثانيا : الأوضاع الاقتصادية السائدة :

تتأثر السياسة التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي و العالمي، فعلى مستوى الاقتصاد المحلي فإن ارتفاع صناعاته المحلية مثلا واشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية والوسيطة و المواد الخام، يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائلها محليا، كما أن الحالة الاقتصادية العامة (كالتضخم أو الركود أو البطالة) لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة، فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار وتحقيق ارتفاع معدلات التشغيل، كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذا على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف، بينما على المستوى الدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على إتباع سياسة من شأنها زيادة الصادرات من ناحية، وضغط استهلاكها المحلي من ناحية أخرى.

[1] المرجع نفسه، ص ص : 300-301.
[2] بوشنافة الصادق، مرجع سبق ذكره، ص ص : 61-62

فإذا اعتبرنا أن هذه العوامل الأساسية التي تحكم وتؤثر في تحديد سياسة التجارة الخارجية، فما هي معـــايير تقييم سياسات التجارة الخارجية ؟

للإجابة على هذا السؤال يكفي أن نقدم جملة من المعايير التي يراها أهل الاقتصاد كفيلة بالحكم على مدى نجاح السياسة التجارية المتبعة وهي :

1-مدى فاعلية السياسة المتبعة :

فمثلا المفاضلة بين سياسة تدعيم صناعات التصدير أو صناعات الإحلال محل الواردات من ناحية الكفاية في استخدام الموارد، يكون من خلال مقارنة التكلفة والعائد لكل منهما ومنه الحكم على مدى فاعلية السياسة المتبعة.

2-مدى مساهمة السياسة المتبعة في تحقيق العدالة في توزيع الدخل :

حيث لا ينبغي إغفال آثار السياسة المتبعة على إعادة توزيع الدخل لذا فإن من المعايير الهامة لتقيـــيم أيـــة سياسة للتجارة الخارجية هو مدى تأثيره على توزيع الدخول، فإتباع سياسة لحماية المنتجات الوطنيـــة مـــثلا، ينشأ عنها إعادة توزيع الدخول لصالح فئة المنتجين الوطنيين على حساب مجموع المستهلكين.

3-مدى تأثير السياسة المتبعة على النمو لاقتصادي :

فإتباع سياسة من شأنها ترشيد استهلاك العديد من السلع المستوردة، سوف يؤثر علـــى الميـــل الحـــدي للاستيراد، فيؤثر على فاعلية السياسة النقدية والمالية المطبقة تبعا لأثر المضاعف، مما يسهم في الإسراع بمعدلات التنمية.[1]

المطلب الثاني : أدوات السياسات التجارية

إن تحقيق أهداف سياسات التجارة الخارجية يتطلب مجموعة من الإجـــراءات أو الأدوات الـــتي تســـمى بأدوات السياسة التجارية، ويقصد بها كل الأساليب التي تستخدمها الدولة للتـــأثير علـــى حركـــة التجـــارة الخارجية، أو الحجم المتاح من الصرف الأجنبي، وهناك تباين في الأدب الاقتصادي في تقسيم هـــذه الأدوات، لكنها تصب في نفس المعنى، ومن بين هذه التقسيمات نجد ما يلي: الوسائل السعرية التي تطرقنا إليها في الفرع الأول، أما فيما يخص الفرع الثاني فتطرقنا إلى التقسيم الثاني وهي الوسائل الكمية، أما فيما يخص الفرع الأخير فتناولنا الوسائل التنظيمية، وذلك حسب التقسيم التالي :

[1] المرجع نفسه، ص ص : 62-63 .

الفرع الأول : الوسائل السعرية

تؤثر هذه الوسائل في التبادل التجاري الدولي، عن طريق التأثير المباشر في أسعار الواردات والصادرات، ويمكن تقسيمها إلى كل من : الرسوم الجمركية، الإعانات، الإغراق، تخفيض سعر الصرف، وسنتناولها بشيء من التفصيل كما يلي :

أولا : الرسوم الجمركية :

الرسوم الجمركية هي ضريبة تطبق على المنتجات المستوردة، ولها أثر في جعل المنتجات المحلية أكثر قدرة على المنافسة[1]، وقد تفرض هذه الرسوم على الصادرات والغالب أن تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في الدولة في وقت معين اسم (التعريفة الجمركية)، وهناك أنواع متعددة من الرسوم الجمركية هي :[2]

1-من حيث كيفية تحديد الرسوم الجمركية : نميز بين :

أ–الرسوم القيمية : فهي تتحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة؛

ب–الرسوم النوعية : وتتحدد هذه الرسوم على أساس الوحدة من السلعة بالعدد أو الوزن؛

ج–الرسوم المركبة : أما هذه الرسوم فهي مزيج بين الرسم القيمي والنوعي.

2- من حيث الهدف المنشود من الرسم : نميز بين :[3]

أ–الرسوم المالية : فهي التي تهدف إلى تحقيق إيراد لخزينة الدولة؛

ب–الرسوم الحمائية : وهي تهدف إلى حماية الأسواق المحلية من المنافسة الخارجية.

3-من حيث مدى حرية الدولة في فرضها : نميز بين :[4]

أ–التعريفة المستقلة : وهي التي تنشأ تبعا لتشريع داخلي، بمعنى أن الدولة هي التي تقررها بمحض إرادتها؛

ب–التعريفة الاتفاقية : التي تنشأ بموجب اتفاق بين مجموعة من الدول.

4- وقد يتم التفرقة بين التعريفة البسيطة والتعريفة المزدوجة والمتعددة تبعا للمعدل المفروض، وبجانب التعريفة العادية قد توجد تعريفة احتياطية تتوقف على الظروف التي تطبق فيها التعريفة الجمركية.[5]

---

[1] Remend Bouret, **Relations économiques internationales**, McGrow-Hill,Québec, 1994, P : 66.

[2] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص : 297.

[3] عادل أحمد حشيش وآخرون، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص : 216.

[4] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص ص : 297-298.

[5] بوشنافة الصادق ، مرجع سبق ذكره، ص ص : 79-80 .

ثانيا : إعانات التصدير :

هي دفع الحكومة إعانات للمؤسسات أو الأفراد بأن يبيعوا السلع في الخارج، ويكون هذا الدعم على أساس مبلغ ثابت من قيمة السلع، أو كنسبة معينة من قيمة السلع المصدرة،[1] وتعرف الإعانة- وهي عكس الضريبة – بالفرق بين التكلفة الفعلية لإنتاج أو بيع السلعة والسعر الذي تباع به هذه السلعة في الأسواق المحلية والأجنبية،[2] ويقلل من أهمية هذه الإعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية، تعرف بالرسوم التعويضية، على دخول السلع المعانة لأراضيها.

ثالثا : سياسة الإغراق :

وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتميز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج،[3] وذلك بخفض أسعار السلعة المصدرة في الأسواق الخارجية عن مستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافا إليها نفقات النقل، ويرى أنصار مذهب الحماية ضرورة مكافحة سياسة الإغراق الأجنبية خاصة إذا كان هدفه القضاء على المنافسة المحلية ثم استغلالها برفع الأسعار كما في حالة الإغراق المؤقت، ويصنف نظام الإغراق إلى ثلاث أنواع هي :

1- الإغراق العارض : ويسمى بالإغراق الفجائي ويفسر في كونه يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من المخزون أو تغيير نوع الإنتاج.

2- الإغراق قصير الأجل (المؤقت) : يهدف إلى الوصول إلى هدف محدد بحيث يزول مع زوال الهدف المرجو.

3- الإغراق الدائم : يرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطني، يعتمد هذا الاحتكار على وجود حماية للتخفيف من حدة المنافسة الأجنبية.[4]

رابعا : تخفيض سعر الصرف :[5]

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، ويؤدي هذا التخفيض إلى تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ويرفع الأسعار الخارجية مقومة بالعملة الوطنية.

---

[1] عبد الرحمان العزيز، عبد الرحيم سليمان، **التبادل التجاري : الأسس، العولمة والتجارة الإلكترونية**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2004، ص : 159.

[2] Paul R.krugman, Maurice obstfeld, **international economics**, sixith edition, worled student series, Boston, 2003, P : 197.

[3] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص : 302.

[4] عادل أحمد حشيش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص : 224.

[5] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص ص : 303-304.

الفرع الثاني : الوسائل الكمية

قد تلجأ بعض الدول لتقييد تجارتها الخارجية إلى أسلوب كمي مباشر، يتمثل في تراخيص الاستيراد والحصص التي سنعرج عليها في هذا الفرع كالتالي :

أولا : نظام الحصص :

حصص الاستيراد هي تقييد مباشر على استيراد بعض السلع•، ويكون التقييد قسري عن طريق إصدار تراخيص لبعض الأفراد أو المؤسسات، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح باستيرادها، وعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لديها نظام حصص المفروض على الواردات الأجنبية من الجبن والوحيدة المخولة لها استيراد هذه المادة هي شركات تجارية معينة،[1] وقد انتشر نظام الحصص عقب الكساد في أوائل الثلاثينات، وكان قد تم الأخذ به خلال الحرب العالمية الأولى عندما قامت فرنسا بإحيائه واستخدامه كقيد على الواردات ثم تبعها في ذلك كثير من الدول، وقد يثير توزيع الحصص عدة مشاكل أهمها كيفية توزيع هذه الحصص بين الدول المختلفة ثم كيفية توزيعها بين المستوردين الوطنيين، ويعيب الأخذ بهذا النظام ما يتضمنه من تدخل إداري كمي في العلاقات الاقتصادية، مع ما قد ينجم عنه من مساوئ الجمود والتحكم البيروقراطي، فضلا عن ما يمكن أن يؤدي إليه من ظهور الاحتكارات.[2]

ثانيا : تراخيص الاستيراد :

تراخيص الاستيراد أو تصاريح الاستيراد أحيانا تستخدم كذريعة للحد من المنافسة الأجنبية للمنتجات المحلية، فلا يسمح للتجار باستيراد سلعة من الخارج إلا إذا حصل مقدما على إذن من السلطات المختصة(مديرية الجمارك، وزارة التجارة...)، يصرح له بالقيام بالعملية.[3]

والمعتاد أن يكمل نظام الحصص بفرض نظام التراخيص فيكون الغرض تنظيم عملية الاستيراد وتوزيع الحصة أو الحصص المصرح بها بين مختلف التجار.[4]

• كما يمكن أن يكون التقييد على الصادرات وهو نادر ما يحصل.

[1] Paul R.krugman, Maurice obstfeld, op.cit, P : 231.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص ص : 306-307 .

[3] Remend Bouret, op.cit, P : 74.

[4] عادل أحمد حشيش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص : 240.

الفرع الثالث : الوسائل التنظيمية

يمكن تقسيم هذه الوسائل، والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق في داخله المبادلات الدولية إلى :

أولا : المعاهدات التجارية (Commercial Treaty) :

عبارة عن اتفاق تعقده الدولة مع غيرها منا الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية (وزارة الخارجية، ممثلين دبلوماسيين، سفير، قنصلية) بغرض تنظيم العلاقات التجارية والاقتصادية إلى جانب ذلك تشتمل المعاهدة أمورا ذات طابع سياسي وإداري،[1] وفي الغالب تشتمل المعاهدة على مبادئ هامة هي :

1-مبدأ المساواة : وبمقتضاه تتعهد كل دولة ألا تعامل الأخرى معاملة تقل عما يتمتع به مواطنو الدولة أنفسهم سواء من حيث تبادل المنتجات، أو حقوق الأشخاص.[2]

2-مبدأ المعاملة بالمثل : بمعنى أن تعامل الدولة منتجات أو مواطني الدولة الأخرى بنفس المعاملة التي تعامل بها منتجاتها أو مواطنيها، وبشرط تحقيق المعاملة بالمثل في الدول الأخرى.

3-مبدأ الدولة الأكثر رعاية : المقصود به أن تكون معاملة الدولة لمنتجات أو مواطني دولة أخرى تكاد تكون مماثلة تماما وحاصلة على نفس المعاملة التفضيلية التي تحصل عليها الدولة الأخرى، وقد يكون هذا المبدأ مقصورا على بعض المعاملات التجارية، ويستثنى من ذلك المبدأ، المميزات الناشئة عن اتحاد جمركي أو سوق مشترك، حيث لا تمتد هذه المعاملة إلى المعاملة المماثلة التي يتمتع بها أعضاء الاتحاد الجمركي.[3]

ثانيا: الاتفاقات التجارية(Commercial Agreement) :

يتميز الاتفاق التجاري عن المعاهدة التجارية بأنه يعقد لفترة قصيرة(لمدة سنة عادة)، ويتناول أمورا معينة ومحددة بتفصيل، أكثر مما نجده في المعاهدة التجارية، التي تقتصر على وضع المبادئ العامة وقواعد السلوك بين الدولتين، وقد تعقد الاتفاقات التجارية عن طريق وزارة الاقتصاد أو وزارة التجارة الخارجية.

وتتضمن الاتفاقات التجارية العناصر التالية :

1-إشارة إلى المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين(وتسجل عادة في قوائم للتصدير والاستيراد ملحقة بالاتفاق)؛

2-تعهد كل من الدولتين بعدم إقامة العوائق أمام مبادلة السلع المذكورة؛

3-تحديد الإجراءات والمستندات التي تتطلبها العمليات التجارية بين الدولتين؛

4-تحديد مدة الاتفاق وكيفية التصديق عليه، وطريقة تمديد العمل به؛[4]

---

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص : 308.
[2] عادل أحمد حشيش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص : 241.
[3] مصطفى رشدي شيحة، **الأسواق الدولية : المفاهيم والنظريات والسياسات**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص : 156.
[4] دياب محمد، مرجع سبق ذكره، ص : 333.

5-إنشاء لجنة مشتركة بين ممثلي الدولتين للإشراف على تنفيذ الاتفاق، والبت في ما قد ينشأ عنه من خلافات.

وقد يعدل الاتفاق التجاري أو يزداد تفصيلا بواسطة تبادل الخطابات أو عقد بروتوكولات إضافية.[1]

ثالثا : اتفاقات الدفع(Payments Agreement) :

وهو عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر يتناول طرق تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس التي يوافق عليها الطرفان، وينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية،[2] وإن اتفاقات الدفع على مختلف أشكالها عادة ما تتضمن العناصر التالية :[3]

1- تحديد العملة التي تسوى بها المعاملات الاقتصادية بين البلدين، وقد تكون هذه عملة إحدى البلدين أو عملة كلتيهما أو عملة دولة ثالثة أكثر انتشارا في الأسواق الدولية (كالدولار، اليورو،...)؛

2- تحديد سعر الصرف الذي تسوى به المعاملات الاقتصادية، فقد يؤخذ على أساس وزن الذهب أو ما يقابله من عملة أخرى؛

3- تسجيل العمليات الحسابية الناجمة عن التبادل بين الدولتين في قيود البنك المركزي، في إحداهما أو كليهما بغرض تسوية هذه الحسابات في فترات دورية أو في نهاية تاريخ الاتفاق؛

4- تحديد شروط الائتمان التي يمكن أن ترضى بها إحدى الدولتين اتجاه الدول الأخرى، ويتمثل في الفرق بين الحساب الدائن والحساب المدين؛

5- تحديد العمليات التي تشملها الاتفاقية والفترة الزمنية التي تعطيها وأسلوب تعديلها.

رابعا : التكتلات الاقتصادية :

قبل التطرق إلى أشكال التكامل الاقتصادي، هناك شكل بسيط للتكامل وهو عبارة عن ترتيبات التجارة التفضيلية (**Preferential Trade Arrangements**)، تعمل مثل هذه الترتيبات على تقديم تخفيض محدود لبعض الرسوم الجمركية المفروضة على عمليات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء مع الاحتفاظ بالعديد من القيود الأخرى، وبالتالي يعتبر هذا الشكل من أشكال التعاون أقلها من حيث درجة التكامل الاقتصادي، ومن أشهر الأمثلة لمثل هذه الترتيبات هو ما قدمته المملكة المتحدة لأعضاء الكومنولث في عام **1932** والذي شمل مستعمراتها السابقة.[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص : 333.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص : 309 .

[3] بن ديب عبد الرشيد ، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية-حالة الجزائر-**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص : 173 .

[4] عبد الرحمان يسري أحمد، إيمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص : 192.

تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، وتتخذ عدة أشكال، وفي هذا الشأن يمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي من أهمها ما يلي :

1- منطقة التجارة الحرة : (Free Trade Area) :

في هذه المرحلة تلتزم كل دولة عضو بإلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية على التجارة الخارجية(الصادرات والواردات)بين الدول المشتركة بشكل تدريجي على أن تحتفظ تلك الدول بتعريفات أمام الدول غير الأعضاء في المنطقة، ومن أهم هذه صور مناطق التجارة الحرة، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية•**(NAFTA)** ، منطقة التجارة الحرة الأوربية••**(EFTA)**.

2- الاتحاد الجمركي : (Custom Union) :

بالإضافة إلى إلغاء التعريفات الجمركية والقيود الجمركية على التجارة فيما بين الدول الأعضاء، يتم توحيد التعريفة بين الدول الأعضاء تجاه الخارج، ومن أهم أشكاله نجد اتحاد البينيلوكس بين كل من : بلجيكا وهولندا و لوكسمبورج و الذي عقد في لندن سبتمبر**1944**، وكذلك الاتحاد الأوروبي **(EU)**••• ، والذي تكون في عام **1957** من ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج وهولندا.[1]

3- السوق المشتركة : (Common Market) :

هذا المصطلح يعبر عن درجة متقدمة من درجات التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول، حيث بالإضافة إلى ما تم الاتفاق عليه في المرحلتين السابقتين، يتم تحرير وتوحيد أسواق كل من المنتجات وعناصر الإنتاج (العمل، رأس المال).

4- الاتحاد الاقتصادي : (Economic Union) :

بالإضافة إلى شروط المراحل السابقة، يتم التنسيق في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية و النقدية، وعادة في هذه المرحلة يتم طرح عملة نقدية موحدة.

5- الاندماج الاقتصادي (التكامل الاقتصادي)(Economic Intégration) :

وهي تمثل ذروة أو نضوج الاتحاد الاقتصادي بحيث تصبح هناك توحيد للسياسات الاقتصادية كلها بما فيها العملة ويكون هناك سلطة إقليمية عليا مثل : البرلمان شيئا فشيئا إلى السلطة الإقليمية.[2]

• Northen American Free Trade Agreement.
•• European Free Trade Association.
••• European Union.

[1] حلمي وهيبة وآخرون، **تفاعل التكتلات الاقتصادية والمستجدات العالمية**، الملتقى الدولي الثاني حول : التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، 2007/19/18/17، ص : 289.

[2] عجيلة محمد وآخرون، **تحرير التجارة الدولية وأثره على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي**، الملتقى الدولي الثاني حول : التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق، المرجع نفسه، ص : 94.

خامسا : الحماية الإدارية :

تعتبر أداة من أدوات السياسة التجارية المنظمة للتجارة الخارجية، وهي من قبيل الإجـــراءات الاســـتثنائية تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الـــوطني[1]، ومـــن بـــين هـــذه الإجراءات نجد :[2]

1- التشدد في تطبيق التعريفة الجمركية، فالتعريفات الجمركية تشمل عادة بنودا مختلفة متداخلـــة ومتشـــابكة حيث تستطيع إدارة الجمارك أن تسحب البند الذي تريده على السلعة المستوردة فتشل بذلك الاستيراد وفقا لما تراه مناسبا؛

2- التشدد في تقدير قيمة الواردات، تستطيع السلطة الجمركية وضع العراقيل في وجه الاستيراد باتخاذ ســـعر التجزئة أو باتخاذ هذا السعر مضافا إليه الضرائب غير المباشرة المفروضة في السوق الوطني أساسا لتقدير القيمـــة و الرسم الواجب دفعه؛

3- التشدد في تطبيق اللوائح الصحية، ومثل ذلك حجز الحيوانات الحية فترة طويلة في الجمارك بحجة التأكـــد من خلوها من بعض الأمراض، كذلك رفض استيراد بعض المنتجات بحجة ضررها على الصحة العامة أو عدم تطبيق منتجيها للوسائل الوقائية اللازمة؛

4- التشدد أو المبالغة في تقدير نفقات النقل كوسيلة لزيادة التكاليف، قصد رفع أسعار الـــواردات، ومـــن ثم إضعاف القدرة التنافسية للسلع المستوردة؛

5- عرقلة نشاط المندوبين التجاريين، وذلك من خلال تحديد مدة إقامتهم، أو من خلال فرض رسوم جمركية مرتفعة على ما يحملونه من عينات للعرض؛

6- مقاطعة المنتجات الأجنبية، وذلك بالقيام بحملة دعائية لتشجيع المواطنين على مقاطعة منتجات الخارج ، أو منتجات دولة معينة كما حدث مع دولة الدنمارك؛

7- فرض الرقابة على الصرف، من خلاله تعطي الإدارة فرصة واسعة لتقييد نشاط المستوردين وذلك بوضـــع العقبات في مجرى الدفع إلى الخارج وإطالة الإجراءات الخاصة به مما يحمل المستوردين على اليأس من التعامـــل مع الدولة والنفور منه.

المطلب الثالث : سياسة التجارة الخارجية وحجج أنصار تقييد التجارة الخارجية

هناك العديد من الحجج التي تقدم لتبرير سياسة الحماية، وتنقسم إلى حجج اقتصـــادية وحجـــج غـــير اقتصادية، أما الأولى فتهدف إلى زيادة الدخل الحقيقي للاقتصاد الوطني ومعالجة ما قد يقوم به مـــن اخـــتلال، وأما الأخرى فرغم اعترافها بصحة ما قد ينادي به مذهب حرية التجارة إلا أنها ترى أن هناك أهدافا أخـــرى

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص : 311.
[2] عادل أحمد حشيش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص : 250-251.

غير الرفاهية المادية يجب على الدولة أن تراعيها أثناء وضع سياسات التجارة الخارجية، وسوف نتناولها من خلال التقسيم التالي : نتناول في الفرع الأول الحجج غير الاقتصادية، أما فيما يخص الفرع الثاني فنتطرق إلى الحجج الاقتصادية، وذلك وفق ما يلي :

الفرع الأول : الحجج غير الاقتصادية

هناك العديد من الحجج غير الاقتصادية، نسردها وفق ما يلي :

أولا : حجة الدفاع و الأمن :

تستخدم هذه الحجة، كمبرر قوي لفرض قيود على التجارة الخارجية، حتى آدم سميث، أبو الليبرالية في الفكر الاقتصادي اعترف بشرعية هذا الهدف للخروج عن مبدأ حرية التجارة، عندما كتب يقول" **الدفاع أكثر أهمية من الثروة، " Defense is more than opulence** "، فقد تشعر الدولة أن التجارة مع دولة أو عدة دول، تتعارض مع أمنها الوطني مثل : موقف بعض الدول العربية من الكيان الصهيوني؛[1]

ثانيا : حجة حماية القطاع الزراعي :

قد تؤدي الحرية التجارية في بعض البلدان التي تؤهلها ظروفها للتخصص الصناعي إلى القضاء على الزراعة فيها، نظرا لأن ترك الزراعة للمنافسة الأجنبية سوف يقضي على الزراعة الوطنية مما قد يضر بطبقة المزارعين، ومن الأمثلة الدالة على ذلك تعهد الحكومة البريطانية بحماية الإنتاج الزراعي المحلي من المنافسة الأجنبية وذلك بدفع معونة سنوية للمزارع لتعويض الفرق بين تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية محليا وثمن المحاصيل المستوردة، فضلا عن ذلك فإن حماية القطاع الزراعي يعتبر من ضمن نطاق ما يعرف بالأمن الغذائي؛[2]

ثالثا : حجة الحفاظ على القيم الاجتماعية والاقتصادية :

إن التخصص الناجم عن التجارة الدولية، يؤدي إلى انفتاح الدولة على العالم الخارجي، مما يساعد على انتشار العادات والتقاليد والثقافة والقيم العقائدية، وبالتالي ذوبان الفوارق بين الدول ومن ثمة فقدان الدولة لهويتها الوطنية ومدنيتها الخاصة، ولذلك فإن الدولة ترى من مصلحتها الوطنية، أن تقوم بتقييد التجارة مع العالم الخارجي، وذلك بهدف حماية الشخصية الوطنية، والعادات والتقاليد الموروثة؛[3]

---

[1] مصطفى رشدي شيحة، **المعاملات الاقتصادية الدولية : دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص : 68.

[2] عادل أحمد حشيش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص : 204.

[3] بسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2002، ص ص : 138-139.

رابعا : الحجة الدينية والأخلاقية :

هناك بعض السلع المستوردة ينافي استخدامها أو استهلاكها السلوك الاجتماعي أو المعتقد الديني أو السلوك الفردي على الفئات العمرية المختلفة، فتفرض على مثل هذه السلع قيودا، أو تمنع من الاتجار بها، ومن أمثلة هذه السلع نجد مثلا : الخمور، المخدرات، الدخان.[1]

الفرع الثاني : الحجج الاقتصادية

هناك فريق أخرمن الكتاب حاول تأسيس الحماية على حجج اقتصادية، وأفكار هؤلاء الكتاب كثيرة، ويمكن إيجاز أهم هذه الحجج فيما يلي :

أولا : حماية الصناعة الناشئة :

تعتبر هذه الحجة، من أقدم الحجج لتقرير الحماية ولتقييد حرية التجارة، وقد اشتهرت بنسبها إلى الكاتب الألماني (فريدريك ليست) وقد بسطها في كتابه المشهور (**النظام الوطني للاقتصاد السياسي عام 1841**)، وتتلخص هذه الحجة في استخدام عوائق على الواردات حتى يمكن للصناعات الوطنية الناشئة• لكي تنمو وتصبح قادرة على منافسة الصناعات الأجنبية البالغة التي تمتاز عليها بالتجربة الطويلة والتنظيم والأيدي العاملة المدربة؛[2]

ثانيا : اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية :

قد تشجع سياسة الأسواق الوطنية الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل لتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة، وهذه الأخيرة تؤدي إلى رفع أسعار منتجات هذه الصناعات في الداخل، وبالتالي رفع معدل الربح المتوقع للاستثمار في هذه الصناعة، ويترتب على ذلك إغراء رأس المال الأجنبي واستجابته للاستثمار في هذا الفرع من الإنتاج الوطني لكي يستفيد من معدل الربح المرتفع؛

ثالثا : معالجة البطالة وتحسين مستوى العمالة :

يرى أنصار الحماية، أن فرض الرسوم الجمركية على الواردات تحول الطلب الوطني إلى السلع المحلية مما يساعد على انتشار العمالة ويزيد من فرص الاستثمار المربح في الداخل، أما في حالة الحرية التجارية فإن رجال الأعمال داخل الدولة الذين يستخدمون عمالا لإنتاج بعض السلع المحلية بأسعار مرتفعة بالنسبة لمثيلاتها في الخارج يضطرون تحت ضغط المنافسة الأجنبية إلى التخلي عن الإنتاج كلية، وهنا تظهر البطالة في هذه الحالة؛[3]

---

[1] مفتاح حكيم، **السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص : 35.

• Infant Industry.

[2] مصطفى رشدي شيحة، **المعاملات الاقتصادية الدولية : دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص : 65.

[3] عادل أحمد حشيش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص : 206-208.

رابعا : الحماية ضد التصرفات غير العادلة بواسطة المؤسسات والحكومات الأجنبية :

فالرسوم الجمركية قد تستخدم لمنع الصناعات الأجنبية من أن تكتسب ميزة على حساب الصناعات المحلية عن طريق استخدام ممارسات احتيالية التي ستضر بالصناعات المحلية، ومن ثمة تخفض الدخل الوطني.[1]

ومن بين هذه الممارسات غير التنافسية نجد مثلا : الإغـــراق **Dumping** – الـــدعم **Support** ، أو سوء استخدام حقوق نقل التكنولوجيا وكل هذه الأساليب تجعل المنافسة غير متكافئة، ومثل هذه الممارســـات تسمى (**ممارسات تجارية غير عادلة أو غير متكافئة**)(**Unfair Trade Practices**) والقوانين التي تختص بها تسمى (**قوانين التجارة العادلة**)(**Fair Trade Laws**)؛[2]

خامسا : تعويض التفاوت في ظروف الإنتاج :

تطالب بعض فروع الإنتاج بضرورة استخدام الحماية كوسيلة للمساواة بين تكـــاليف الإنتـــاج المحليـــة المرتفعة، وتكاليف الإنتاج المنخفضة في الخارج، بحجة أن هناك منافسة أجنبية، وتكون وظيفة الحماية في هـــذه الحالة هو تحميل المنتج الأجنبي من العبء عن طريق الرسوم الجمركية ما يجعله على قدر المساواة مع الصـــناعة الوطنية في الأسواق المحلية؛[3]

سادسا : تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين معدل التبادل :

يمكن للدول أن تستفيد من الحماية التجارية للتحقيق التوازن في الميزان التجـــاري، وبالتـــالي في ميـــزان المدفوعات وتحسين معدل التبادل الدولي، وهي تحقق ذلك بطريقتين هما :

1- الرسم القيمي : حيث أن فرض رسوم جمركية على الواردات سوف يؤدي إلى ارتفاع أســـعار الســـلع الأجنبية، وهذا يرهق المستهلك المحلي، وخاصة عندما يتمتع بمرونة طلب مرتفعة، عندئذ يضطر المنتج الأجـــنبي إلى تخفيض أسعاره أو تحمل الرسوم الجمركية، فيستفيد المستهلك من هذه الفروق(الرفاهية الفردية)، ويستفيد الاقتصاد الوطني من طاقته الشرائية المتزايدة بالنسبة لحجم الواردات وأسعارها، ويتحســـن معـــدل التبـــادل الخارجي؛

2- الأثر الكمي لتقييد الواردات(الحصص والمنع) : فهو يؤدي إلى تخفيض حجم الواردات، وبالتالي تخفيض العجز في الميزان التجاري، وتنظيم احتياجات السوق من السلع المستوردة طبقا لحاجة الاقتصاد الحقيقية، مجردا من اعتبارات السوق الذي قد يتحكم فيه عوامل غير اقتصادية مثل : التقليد.[4]

---

[1] كامل البكري، **الاقتصاد الدولي : التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص : 116.

[2] مصطفى رشدي شيحة، **المعاملات الاقتصادية الدولية : دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص : 64.

[3] عادل أحمد حشيش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص : 209.

[4] مصطفى رشدي شيحة، **المعاملات الاقتصادية الدولية : دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص ص : 72-73 .

سابعا : الحصول على إيراد لخزانة الدولة :

يعتقد أنصار هذه الحجة أنه بفرض الرسوم الجمركية على الواردات فإنه يمكن تمويل جزء من نشاط الدولة بواسطة الدول المصدرة لهذه الواردات، وذلك على أساس أن مثل هذه الرسوم ستؤدي إلى إجبارها على تخفيض أسعار بيع صادراتها.[1]

ففرض الرسوم الجمركية العالية مثلا : قد يكون له أثر مصحح أو يعمل على خلق نوعية من التوازن مع السلع الداخلية، ولكنه يحقق في نفس الوقت زيادة الحصيلة، وبالتالي زيادة موارد الدولة واستخدام الموارد في الإنفاق العام، وبالتالي تصبح التجارة الخارجية تشارك في تمويل التنمية المحلية للدولة.[2]

المطلب الرابع : سياسة التجارة الخارجية وحجج أنصار تحرير التجارة الخارجية

ينادي أنصار الحرية التجارية بأن تكون التجارة الخارجية خالية من القيود التي تحد من حركة السلع والخدمات عبر الحدود، ومن أجل الوصول إلى هذا الغرض وضع منظرو هذا الطرح جملة من المبررات لتحرير التجارة الخارجية، هي كالأتي :

أولا : التخصص في الإنتاج :

يرى أنصار الحرية أن تحرير التجارة والتبادل يؤدي إلى اتساع السوق حيث يصبح شامل لعدد من الدول، وفي هذه الحالة يكون تقسيم العمل على نطاق دولي، حيث تتخصص الدولة في إنتاج السلعة التي لديها ميزة نسبية فيها وكفاءة عالية في إنتاجها وهذا حسب ديفيد ريكاردو.[3]

ثانيا : منافع المنافسة :

إن مناخ المنافسة الذي تحققه حرية التجارة يؤدي إلى تحقيق منافع لكل من المستهلكين و المنتجين معا، فأما المستهلكين فانخفاض الأسعار يكون في صالحهم، أما المنتجين فيزيد إنتاجهم عن طريق استخدام وسائل الإنتاج المتطورة.[4]

ثالثا : تشجيع التقدم التقني :

حيث أن سيادة السوق التنافسي وزوال واختفاء المنتج أو الصناعات ذات التكاليف والأثمان المرتفعة و الإنتاجية المنخفضة، ومع إتاحة البديل أمام المستهلك يضطر كل منتج أو صناعة للاهتمام بالبحث العلمي، كما يعمل المنتج على تطوير إنتاجه و إدخال تحسينات لكسب السوق بصفة مستمرة.[5]

---

[1] عادل أحمد حشيش آخرون، مرجع سبق ذكره، ص : 210.
[2] مصطفى رشدي شيحة، **المعاملات الاقتصادية الدولية : دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص : 75.
[3] عادل أحمد حشيش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص : 199.
[4] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص : 291.
[5] مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص : 161.

رابعا : الحد من قيام الاحتكار :

إن سياسة الحرية تمنع قيام الاحتكار أو على الأقل تجعل قيامه أكثر صعوبة مما لو كنا في حالة الحماية، خاصة مع سيادة مبدأ المنافسة بين المنتجين، حيث يكون هناك دافع للتجديد و الابتكار لديهم، وبالتالي تنخفض التكاليف إلى أدنى حد ممكن، وهذا يؤدي إلى عدم حدوث احتكارات في الأسواق المحلية لأن المستهلك يدافع عن نفسه ضد استغلال المحتكر بشراء السلع الأجنبية.[1]

خامسا : الإنتاج الكبير :

الحرية و المنافسة بين الدول سوف تعمل على الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير والوصول بالمشروعات الاقتصادية إلى الحجم الأمثل والطاقة القصوى، وذلك وفق مفهوم اقتصاديات الحجم، حيث يتسع السوق و بالتالي تزداد احتمالات التسويق و يرتفع الطلب وتنخفض التكاليف ويزداد الإنتاج.[2]

سادسا : الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير :

وأساس سياسة إفقار الغير هو أن الرسوم الجمركية العالية قد تدعو إلى خفض حجم التجارة الدولية بوجه عام، لأن التقليل حجم الواردات ينتهي عادة بنقص في حجم الصادرات، وحيث إن التجارة الخارجية ما هي إلى تبادل في السلع والخدمات بين الدول، فلن تستطيع دولة أن تصدر فائض إنتاجها بصفة مستمرة دون أن تستورد فائض إنتاج العالم الخارجي.[3]

سابعا : دعم مشاريع التنمية المستديمة :

إن تحرير التجارة الدولية يؤدي إلى دعم مشاريع التنمية المستديمة، حيث تتجه الدول الغنية إلى تخصيص قدر أكبر من الموارد بغرض المحافظة على البيئة وصيانتها، وتضمنت مفاوضات دورة الدوحة إمكانية تحقيق نجاح كبير فيما يتعلق بالتجارة والبيئة، بحيث يكون لتحرير التجارة نتائج بيئية إيجابية، وعلى سبيل المثال : إن كثير من المنظمات البيئية غير الحكومية البارزة والصندوق العالمي للحياة البرية، قد أيدت جهود وزراء التجارة في مفاوضات الدوحة الرامية إلى وقف المساعدات الحكومية الرسمية المضرة بالأسماك، كما ويمكن تحرير المتاجرة بالسلع والخدمات البيئية من دعم أهداف التنمية المستديمة من خلال تخفيض تكاليف نقل التكنولوجية الخاصة بالبيئة، مثلا : في مجالات إدارة مياه الصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة والخطرة، وإعادة تأهيل التربة والمياه، وحماية الغلاف الجوي، وإنتاج الطاقة المتجددة.

ثامنا : تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية :

إن تحرير التجارة الدولية ساعد على نمو وتشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية يتم بموجبها تشكيل أسواق مشتركة بينها خصوصا بين الدول المتقدمة أو مع دول أسيا الصناعية مثل : الصين والهند وماليزيا وكوريا...الخ، حيث استفادة هذه الدول من الزيادة الكبيرة الحاصلة في حجم تجارتها الخارجية إلى تحقيق

[1] عادل أحمد حشيش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص : 201.
[2] مصطفى رشدي شيحة، **الأسواق الدولية المفاهيم والنظريات والسياسات**، مرجع سبق ذكره، ص : 161.
[3] عادل أحمد حشيش وآخرون، مرجع سق ذكره، ص ص : 202-203.

مراحل متقدمة من التنسيق والتكامل الاقتصادي والسياسي، وأصبحت هذه التكتلات الاقتصادية تمثل أهم المظاهر السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة في العالم وأصبح لها دور مهم وأساسي في أوجه السياسات الاقتصادية في العالم.[1]

تاسعا : تخفيض تكلفة المعيشة :

كلما زاد تحرير التجارة الخارجية كلما انخفضت تكلفة المعيشة لدى الشعوب، فالجميع مستهلك، فتحرير التجارة من شأنه إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية، وبالتالي خفض تكلفة السلع للجميع سواء كانت السلع منتجا نهائيا أو وسيطيا يدخل في إنتاج أخر.[2]

عاشرا : إعطاء حرية أوسع للمستهلك للاختيار :

إن تحرير التجارة يعطي المستهلك فرصة اختيار أوسع بين درجات متفاوتة من الجودة لمختلف السلع، بعكس الحال في ظل تقييد التجارة، وحصر الاختيار أمام المستهلك في المنتج المحلي دون المنافسة، وتحرير التجارة بقدر ما يفتح السوق المحلي لاستيراد السلع فهو يفتح الباب للتصدير أيضا للدول الأخرى في المقابل.[3]

[1] فلاح شفيع، **التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية**، الموقع :
www.iraker.dk/index.php?option=com_conten&task=view&id=8509&Itemid=99 /10/10/09
[2] عبد الهادي عبد القادر سويفي، **التجارة الخارجية**، بدون دار نشر، القاهرة، 2008، ص ص : 190-191.
[3] المرجع نفسه، ص ص : 190-191.

المبحث الثاني : تحرير التجارة الخارجية

يعد تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود التي تحد من انسياب وحركة السلع والخدمات بين دول العالم، مبدءا أساسيا من المبادئ التي تقوم عليه منظمة التجارة العالمية، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى محاربة كافة أشكال هذه القيود، وتقوم منظمة التجارة العالمية بمساعدة الدول الراغبة في تحرير تجارتها الخارجية، وذلك بغية تحقيق أهداف مختلفة ومتنوعة، من بينها تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وغيرها من الأهداف الأخرى، ومن هنا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب تتوزع كالأتي : حيث تناولنا في المطلب الأول ماهية تحرير التجارة الخارجية، أما المطلب الثاني فتطرقنا فيه إلى التسلسل الأمثل لتحرير التجارة الخارجية، أما فيما يخص المطلب الثالث فأشرنا فيه إلى شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية، وفي الأخير أشرنا إلى آثار تحرير التجارة الخارجية، وذلك حسب الأتي :

المطلب الأول : ماهية تحرير التجارة الخارجية

هناك اختلاف بين الاقتصاديين لتحديد مفهوم تحرير التجارة الخارجية، وبالتالي سنقوم بتقديم تعريف لتحرير التجارة الخارجية من خلال الفرع الأول، أما في الفرع الثاني فنتناول فيه أسباب تحرير التجارة الخارجية، أما فيما يخص الفرع الثالث فنتطرق إلى مزايا تحرير التجارة الخارجية، وذلك وفق ما يلي :

الفرع الأول : تعريف تحرير التجارة الخارجية

في فترة الستينات والسبعينات كان تحرير التجارة يعني"التخلي بشكل عام عن قيود التجارة وأسعار الصرف"،[1] وكذلك يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على"أنها جملة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات أو الصادرات، وهي عملية تستغرق وقتا طويلا "،[2] وعليه يمكن القول أن تحرير التجارة الخارجية، يعني التخلي التام عن وضع القيود على التجارة الخارجية، وأسعار الصرف، من خلال وضع جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، وقد تستغرق هذه العملية وقتا طويلا نظرا لظروف كل بلد.

وقد تكون هذه التعريفات لا تتناسب مع ما تعنيه المؤسسات الدولية بتحرير التجارة الخارجية، لذا يجب التطرق إلى مفهوم تحرير التجارة الخارجية من وجهة نظر المؤسسات الدولية، وهي تعني :

[1] حسان خضر، **برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها**، الموقع :www.arab-api.org/course25/pdf/c25-1.pdf/27/08/09,P : 13
[2] قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص : 249.

أولا : التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير و الاستيراد ؛

ثانيا : تخفيض قيمة الرسوم الجمركية المرتفعة والحد من درجة تشتتها ؛

ثالثا : تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية والاتجاه نحو نظام موحد للرسوم الجمركية.[1]

ويؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى تغير في الأسعار النسبية مما ينتج عنه آثار على القطاعات تبعا لاتجاهات الأسعار فيها، وهذا من شأنه التأثير على الإنتاج والطلب و الشغل، ومنه في النهاية إعادة توزيع المداخيل، ويشكل تحرير التجارة الخارجية مبدأ أساسيا من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعمل هذه المنظمة على محاربة مختلف أشكال القيود الكمية وتحويلها في مرحلة أولى إلى قيود تعريفية وتعمل في مرحلة ثانية إلى الاتجاه بها نحو الانخفاض.[2]

الفرع الثاني : أسباب تحرير التجارة الخارجية

إن برامج تحرير القطاع الخارجي في الغالب هي جزء من برنامج متكامل لإصلاحات هيكلية تنتهجها الدول، وذلك بغية دفع عجلة النمو في الاقتصاد، هذا التوجه مرده إلى أسباب مترابطة منها :

أولا : تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بزيادة أسعار البترول، واتجاه أسعار المواد الأولية الأخرى نحو الانخفاض مع مرور الزمن؛

ثانيا : الضغوط التي مارستها وتمارسها المؤسسات الدولية وبعض الدول الغربية، وذلك بعد تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية عام **1982**، حيث أجمعت الدول الغربية و المؤسسات الدولية على أن تحرير التجارة الخارجية هو عنصر أساسي لإنعاش الاقتصاد العالمي، ومارست المنظمات الدولية ضغوطها على الدول النامية من خلال قروضها الشرطية(**conditionnel loans**)؛

ثالثا : تزايد عدد التجارب الناجحة، فيما يخص تحرير التجارة الخارجية حيث استنتجت العديد من الدراسات بوجود علاقة قوية بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وأن الدول التي ركزت على الانفتاح التجاري وتشجيع الصادرات **export promotion**، قد حققت نموا أكبر من الدول التي اتبعت سياسة إحلال الواردات **import substitution**، المبنية على حماية الصناعات المحلية، وكمثال على ذلك دول جنوب شرق آسيا.[3]

[1] حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص : 14.
[2] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص : 249.
[3] حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص ص : 16-17.

الفرع الثالث : مزايا تحرير التجارة الخارجية

تؤدي عملية تحرير التجارة الخارجية إلى العديد من المنافع والمزايا للدول النامية منها :

أولا : تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية : يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى إزالة التشوهات في المبادلات الخارجية، وهذا بدوره يقود إلى إحداث آثار تنافسية هامة في الاقتصاد؛

ثانيا : التقليص من التزامات الحكومة : الناجمة عن تكفلها بإجراءات التجارة الخارجية من جهة وتحملها لتكاليف ناجمة عن التحديد الإداري لأسعار الصرف، مما يجعل الحكومة تنصرف لمهام أخرى؛

ثالثا : المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي : ذلك أن عملية الاندماج الاقتصادي تتطلب أسواقا واسعة، ولهذا نجد مختلف أشكال الاندماج تركز على مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ و المصدر المنتمي لدول منطقة الاندماج المعنية، وهذا عن طريق إزالة الحواجز الجمركية و غير الجمركية؛[1]

رابعا : أن تنمية الصادرات تؤدي إلى تغطية تكاليف الواردات(موازنة الميزان التجاري) في غالب الأحيان؛

خامسا : زيادة الضغوط على المؤسسات المحلية لكي تبتكر وتحقق أكثر مستويات الإنتاج كفاءة؛

سادسا : تقدم للمستهلكين نطاقا أوسع من اختيارات السلع؛

سابعا : تسمح للشركات أن تستغل بشكل كامل ميزتها النسبية، واقتصاديات الحجم الكبير؛

ثامنا : انفتاح التجارة يزيد استخدام التكنولوجيا الجديدة؛

تاسعا : يقترن تحرير التجارة بانخفاض أسعار السلع، ذلك أن إزالة قيود الاستيراد يتيح للمشترين شراء السلع بالأسعار العالمية.[2]

المطلب الثاني : التسلسل الأمثل لتحرير التجارة الخارجية

لاشك أن هناك خلاف حول التسلسل الأمثل للإصلاحات، لكن هناك مبادئ إلى حد ما عامة، قد تمثل التسلسل الأمثل لتحرير الاقتصاد بشكل عام وليس التجارة الخارجية فقط، وهذه المبادئ هي :

أولا : تحرير القطاعات الحقيقية أو الأسواق الداخلية(القيود على الأسعار، وسياسات الأجور...)، قبل القطاعات المالية لأن هذه الأخيرة تتميز بالشفافية مما يعني أن أي اضطراب في التدفقات المالية قد تؤدي إلى عدم استقرار المالي، وعدم نجاح تحرير التجارة الخارجية؛

ثانيا : تحرير الأسواق المالية المحلية مثل : أسواق رأس المال، بمعنى أنه إذا كانت هناك حرية انتقال لرأس المال(بوجود مستويات أسعار فائدة محلية أقل من العالمية)، فهذا سوف يؤدي إلى هروب رأس المال إلى الخارج؛

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص : 249-250 .
[2] حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص ص :1-2.

ثالثا : تحرير التجارة الخارجية على نطاق إلغاء القيود على رأس المال، بمعنى أخر فإن دخول رأس المال إلى الدولة خلال فترة تحرير الاقتصاد من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف، والتي تعتبر عكس ما هو مطلوب لتحرير التجارة الخارجية.

وتعتبر سرعة برنامج تحرير التجارة الخارجية أحد القضايا القابلة للنقاش والتساؤل : هل من الأفضل أن يكون هناك تحرير تدريجي للتجارة الخارجية **Gradael Approach** ؟ أو تحرير سريع على شكل صدمات متلاحقة **Shock Approach** ؟ وهناك رأيين هما :

الرأي الأول :

البعض يرى أن تحرير التجارة الخارجية التدريجي(الذي يستغرق أكثر من سنتين) يعتبر إلى حد ما أفضل للأسباب التالية :

1- لأن تعريض الصناعات المحلية للمنافسة الخارجية فجأة تؤدي إلى فشل أو اختفاء هذه الصناعات، مما ينعكس على نسبة البطالة والنشاط الاقتصادي ككل؛

2- الطريقة التدريجية تعطي هذه الصناعات الفرصة الكافية للتعامل مع الظروف الجديدة، وهناك دول اتبعت هذه الطريقة وهي(اندونيسيا،كوريا الجنوبية، موريشيوس، تركيا، المغرب).

الرأي الثاني :

هناك من يرى أنه من الأفضل التحرير السريع، وعلى شكل صدمات لبرامج التجارة الخارجية للأسباب التالية :

1- تعطيها مصداقية أكبر وتوحي بقطع العلاقة مع الماضي والبداية من جديد؛

2- تؤكد التزام الحكومة الواضح والمحدد؛

3- الطريقة التدريجية تعطي الفرصة للجماعات المعارضة لإحباط برامج التحرير، وتصبح المسألة قضية سياسية، وهناك بعض الدول اتبعت هذه الطريقة هي (بوليفيا، غانا، المكسيك، بولندا).[1]

المطلب الثالث : شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية

تعتمد سياسة تحرير التجارة الخارجية على مجموعة من الأدوات أهمها(تغيير نظام الأسعار، تغيير نمط تدخل الدولة في التجارة الخارجية، تغيير نظام أسعار الصرف،....)، واستنادا إلى التجارب السابقة التي عرفتها مختلف دول العالم في سياساتها لتحرير تجارتها الخارجية، فإنه ثمة متطلبات يجب توفيرها من أهمها :

أولا : يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسة اقتصادية كلية سليمة، وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي؛

[1] حسان خضر، **مراحل وأسلوب تحرير التجارة**، الموقع :www.arab-api.org/course25/pdf/c25-2-3.pdf/02/09/09,PP : 6-9

ثانيا : أن تكون السياسات الأخرى –خاصة المتعلقة بالاستثمار و الأسعار– تعمل في اتجاه التحرير ودعمه؛

ثالثا : من المفيد الابتداء في التحرير بإلغاء الحصص والقيود الكمية المماثلة والتي يمكن في البداية استبدالها بتعريفة جمركية، لأن التعريفة تضفي نوعا من الشفافية على الحماية، فتبين المنتفعين من الحماية وحجم هذا الانتفاع؛

رابعا : من المفيد قبل الشروع في إجراء تخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية القيام بإجراءات لزيادة الصادرات، ويتم الإجراء جنبا إلى جنب مع تخفيض سعر الصرف ليمكن من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات والإنتاج والعمالة؛

خامسا : يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفر بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري، وتقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير.[1]

المطلب الرابع : آثار تحرير التجارة الخارجية

هناك العديد من الآثار التي تنجم عن جراء إتباع الدول لبرامج تحرير التجارة الخارجية، حيث تؤثر هذه البرامج على العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، حيث سنتناول في الفرع الأول الآثار الاقتصادية لبرامج تحرير التجارة الخارجية، ثم نتطرق إلى الآثار الاجتماعية لهذه البرامج في الفرع الثاني، وذلك وفق ما يلي :

الفرع الأول : الآثار الاقتصادية لبرامج تحرير التجارة الخارجية[2]

حيث تؤثر برامج تحرير التجارة الخارجية على الجانب الاقتصادي من خلال التأثير على :

أولا : رفع معدلات نمو الإنتاج وتحسين الإنتاجية :

إن تحرير التجارة أو رفع الحماية يسمح بتحقيق معدلات نمو أكبر من خلال توفر موارد أكبر، وتحسين إنتاجية عناصر الإنتاج، ولقد أثبتت الكثير من الدراسات على وجود علاقة طردية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي؛

ثانيا : استغلال وفرات الحجم :

إن الانفتاح على الخارج خاصة من حيث رفع الحماية من شأنه الحد من القوى الاحتكارية، ويسمح باستغلال وفرات الحجم، وقد أثبتت الدراسات المتوافرة في هذا المجال وهي في معظمها للدول المتقدمة وجود علاقة واضحة بين درجة الانفتاح و استغلال وفرات الحجم؛

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص : 250-251.
[2] حسان خضر، **الآثار الاقتصادية لبرامج تحرير التجارة الخارجية**، الموقع :
www.arab-api.org/course25/pdf/c25-5-1.pdf/10/10/09,PP: 4-7

ثالثا : رفع معدلات التصدير وتنويعه :

يلعب تشجيع التصدير وتنويعه دورا هاما في برامج تحرير التجارة الخارجية إذ أن ارتفاع الصادرات يضمن عائدات من العملة الصعبة، وبالتالي فإن سياسة تشجيع التصدير تضمن تحسنا في وضع ميزان المدفوعات وارتفاعا في معدلات النمو الاقتصادي؛

رابعا : تخفيض عجز الميزان التجاري :

يتوقف تأثير برامج تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري من خلال تأثيرها على الصادرات والواردات في نفس الوقت، في حين تؤثر برامج التحرير تأثيرا سريعا وواضحا على الواردات (خاصة من خلال الحوافز السعرية) فإن التأثير على الصادرات يتوقف أيضا على درجة تعديل هذه الحوافز ومدى الاستجابة لتلك الحوافز، كما أن التأثير على الميزان التجاري يتوقف على نوع الحوافز التي يبدأ بتطبيقها أولا :

1- إذا ابتدأ البرنامج باستعمال حوافز تشجيع التصدير (مثل خفض قيمة العملة) قبل الشروع في رفع الحماية عن الواردات، سوف يؤدي ذلك إلى تحسين الميزان التجاري يتبعه تقلص نتيجة تفاقم الواردات؛

2- أما إذا وقع العكس، الأثر المباشر لتحرير التجارة يكون سلبيا في البداية ثم ايجابيا فيما بعد.

الفرع الثاني : الآثار الاجتماعية لبرامج تحرير التجارة[1]

تعتبر الآثار الاجتماعية من أصعب الجوانب من حيث التقييم، حيث تكتسب هذه الآثار أهمية خاصة نظرا لأن أي برنامج يؤثر سلبا على توزيع الدخل وعلى الطبقات الفقيرة، ونظرا للمصاعب التي تواجهها هذه الآثار اعتمدت الدراسات التي قيمت الآثار الاجتماعية لبرامج تحرير التجارة الخارجية بعض المؤشرات منها :

أولا : حصة الأجور في الدخل الوطني :

إن تراجع حصة الأجور في الدخل الوطني تشير إلى تفاقم البطالة وتدني مستوى المعيشة، حيث تتسبب رفع الحماية في تقهقر بعض الشركات أو القطاعات التي لا تستطيع أن تواجه المنافسة الخارجية، ويؤدي ذلك إلى تسريح العمالة، خاصة غير المتخصصة مما ينجم عنه ارتفاع معدلات البطالة؛

ثانيا : مستوى الاستهلاك للفرد الواحد :

حيث يعبر مستوى الاستهلاك للفرد الواحد عن مستوى الرفاهية، فتدني مستوى الاستهلاك الحقيقي يعني تدهورا في مستوى المعيشة؛

[1] حسان خضر، **الآثار الاجتماعية لبرامج تحرير التجارة الخارجية**، الموقع :
www.arab-api.org/course25/pdf/c25-5-3.pdf/10/10/09,PP: 8-12

ثالثا : مستوى النفقات الاجتماعية :

عادة ما تكون الطبقات الفقيرة من أكبر المستفيدين من التقديمات الاجتماعية(الصحة، التعليم، النقل العام،...)، وبالتالي فإن تقلص هذه النفقات خلال البرنامج دليل على تقهقر مستوى هؤلاء ويقاس بحجم الإنفاق الاجتماعي إلى الناتج المحلي؛

رابعا : برامج النهوض بالطبقات الفقيرة :

تلجأ العديد من الدول التي تحرر تجارتها إلى إنشاء برامج للنهوض بالطبقات الفقيرة، إن وجود هذه البرامج يدل في حد ذاته على وجود تأثير سلبي محتمل على هذه الطبقات.[1]

[1] المرجع نفسه، ص ص : 11-12.

المبحث الثالث : المنظمات الدولية ومطلب تحرير التجارة الخارجية

اتجهت العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية إلى إعادة بناء اقتصادياتها بعدما دمرتها الحرب، والعمل بالتعاون مع بعضها البعض لتذليل الصعوبات المعرقلة لحركة التجارة فيما بينها، وخلال هذه الفترة ونتيجة لجهود تعاون الدول ظهرت منظمات دولية مهمتها الأساسية تنظيم الاقتصاد الدولي، حيث ساهمت هذه الأخيرة في تنظيم و تذليل عقبات التجارة الخارجية، نجد من بين هذه المنظمات : منظمة التجارة العالمية•**(WTO)** حاليا والاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة••**(GATT)** سابقا، وكذلك صندوق النقد الدولي•••**(IMF)** ، والبنك الدولي••••**(WB)** ، ومن خلال ما سبق ذكره وفي إطار هذا المبحث سنحاول توضيح الدور الذي تلعبه **(WTO)**حاليا و**(GATT)** سابقا في تحرير التجارة الخارجية انطلاقا من الوظائف والأهداف التي تعتمدها كلا المنظمتين، وذلك في المطلب الأول، بينما في المطلب الثاني سنتطرق إلى دور **(IMF)** في تحرير التجارة الخارجية، أما في المطلب الثالث فنتطرق إلى دور**(WB)** في تحرير التجارة الخارجية، وذلك على النحو التالي :

المطلب الأول : دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية

ترجع نشأة **(GATT)** إلى سنة **1947** والتي كانت ينظر إليها آنذاك باعتبارها اتفاقية للتجارة متعددة الأطراف تستهدف تحرير التجارة الدولية(بعد فترة طويلة من الحماية والمعاملات الثنائية خلال عقد الثلاثينات)، إلى جانب توفير الاستقرار وتحقيق القدرة على الرؤية المستقبلية، وضمان الوضوح في إجراءات السياسة التجارية التي تتخذها الحكومات.

وفي هذا الإطار تتولى **(GATT)** القيام بثلاثة وظائف أساسية يمكن إيجازها فيما يلي :

أولا : وضع المبادئ التي يتعين مراعاتها في سياسات التجارة الخارجية المتعددة الأطراف؛

ثانيا : تعتبر **(GATT)** منبرا للتفاوض بشأن تحرير التجارة، إذ تضع الاتفاقية العامة المبادئ والقواعد و الإجراءات المتعلقة بهذه المفاوضات؛

ثالثا : تتولى **(GATT)** فض النزاعات بين الأطراف المتنازعة.[1]

• World Trade Orgnization.

•• General Agreement on Tariffs and Trade.

••• International Monetary Fund.

•••• The World Bank.

[1] دبيش أحمد، **دوافع وإجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997/1996، ص : 118.

ويمكن القول أن منظمة **(GATT)** قد نجحت في تحقيق تحرير كبير للتجارة الدولية بطريقتين هما :

أولا : الطريقة الأولى :

من خلال الاتفاقيات متعددة الأطراف والتي تم من خلالها تخفيض الكثير من العقبات والقيود على التجارة؛

ثانيا : الطريقة الثانية :

فهي الاعتماد على سياسات تجارية تعتمد على قواعد محددة تقوم بتنظيم التجارة الخارجية، وهذه القواعد الدولية (**International Forms**)، تعمل على زيادة درجة التأكد وتقلل المخاطرة، والعمل على إلـــزام الدولة باتخاذ السياسات المناسبة فيما يخص التعريفة الجمركية.

ويتجلى دور منظمة **(GATT)**في التأثير على الاقتصاد الدولي من خلال ما يلي :

1- توفير الأمن والحفاظ على حقوق الأعضاء، وضمان المحافظة على الالتزامات المترتبة على الدول الأعضـــاء، وذلك بفضل نظام تسوية المنازعات والخلافات بين الدول الأعضاء؛

2- القدرة على التنبؤ بتوجهات النظام التجاري العالمي؛

3- ضمان حقوق الدول النامية من خلال تقديم تعويضات، وذلك بسبب الأضرار التي تلحق بهذه الدول مـــن جراء سياسات الإصلاح الزراعي؛

4- تنظيم تحرير التجارة وفقا للجداول التي تبين المزايا التفصيلية والتنازلات الجمركية لكافة لأعضاء، مما يؤدي إلى سهولة وصول السلع إلى كافة الدول الأعضاء؛

5- معاملة الأجنبي كما لو كان مواطنا في نفس الدولة، وذلك بإلزام الدول بالإعلان عن برامج الاســـتثمارية ذات الصلة بالتجارة الدولية؛

6- إبراز دور الملكية الفكرية والصناعية، وإجراءات الوقاية والدعم لكافة الدول الأعضاء في المنظمة.[1]

أما بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية **(WTO)** فإن الهدف الرئيسي لها هو تحقيق حرية التجـــارة الدوليـــة، وذلك بالقضاء على صورة المعاملة التمييزية فيما يتعلق بانسياب التجارة الدولية، وإزالة كافة القيود والعوائـــق التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول، وهناك أهداف أخرى، تتمثل فيما يلي :

أ- رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء؛

ب- السعي نحو تحقيق التشغيل الكامل للدول الأعضاء؛

ج- تنشيط الطلب الفعال؛

د- رفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي؛

ه- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية؛

و- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات؛

[1] بسام علي داود و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص : 151-152.

ز– سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية؛

ح– خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية؛

ط– إقرار المفاوضات كأساس لحل المفاوضات المتعلقة بالتجارة الدولية.[1]

وسعيا وراء هذه الأهداف فإن منظمة التجارة العالمية **(WTO)** تقوم بالوظائف التالية :

أولا : تسهل المنظمة تنفيذ وإدارة هذه الاتفاقية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف فتعمل على دفع أهدافها، كما توفر الإطار اللازم لتنفيذ وإدارة الاتفاقات التجارية عديدة الأطراف؛

ثانيا : توفر منظمة **(WTO)** محفلا للتفاوض بين أعضائها بشأن علاقاتها التجارية متعددة الأطراف في المسائل التي تتناولها الاتفاقات الواردة في ملحقات هذه الاتفاقية، وتعد إطارا لتنفيذ نتائج مثل هذه المفاوضات على النحو الذي يقرره المؤتمر الوزاري؛

ثالثا : الإشراف على تنفيذ الاتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بما في ذلك الاتفاقيات الجماعية؛

رابعا : مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها في هذا الصدد، بما يضمن اتفاق هذه السياسات مع القواعد و الضوابط و الالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة؛

خامسا : تدير المنظمة آلية لمراجعة السياسة التجارية المعروفة باسم "آلية المراجعة"؛

سادسا : الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن في جولة الأورغواي، ويتولى هذه المهمة المجلس العام بالمنظمة؛

سابعا : التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في عرض السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي، وتحديد برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.[2]

وتقوم **(WTO)** أكثر بكثير من مجرد تنظيم التجارة العالمية، فهي تشجع على تحرير التجارة وتكافح السياسات الحمائية من خلال :

1– مبادئ وقوانين؛

2– دورات مفاوضات تجارية مستمرة؛

3– تسوية النزاعات؛

4– عملية الانضمام إلى عضويتها.

---

[1] محمد سليم الحربي، **منظمة التجارة العالمية**، الموقع :www.minshawi.com/other/harby.htm/03/11/09

[2] خالد سعد زغلول حلمي، **مثلث قيادة الاقتصاد العالمي : دراسة قانونية و اقتصادية**، لجنة التأليف والتعريب و النشر، الكويت، 2002، ص ص : 399-400.

وتجعل هذه العناصر الأربعة، مجتمعة من منظمة التجارة العالمية أكثر المنظمات المتعددة الأطراف التي تم إنشائها بعد الحرب العالمية الثانية نجاحا.[1]

المطلب الثاني : دور صندوق النقد الدولي في تحرير التجارة الخارجية

لقد أدت الاضطرابات التي شهدها الاقتصاد العالمي مابين الحربين العالميتين، إلى تفكير الدول لإيجاد حلول للمشاكل التي عان منها الاقتصاد العالمي آنذاك : كعدم استقرار سعر الصرف وتدهور نظام المدفوعات الدولية، وتباطؤ نمو التجارة الدولية...، كل هذه الأسباب وغيرها دفعت بالمجموعة الدولية إلى إيجاد إطار دولي يساهم في إيجاد حل لهذه المشاكل، وتجلى ذلك فعليا في إنشاء صندوق النقد الدولي**(IMF)**، وعلى هذا قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين هما : الفرع الأول، الذي تطرقنا فيه إلى نشأة وأهداف **(IMF)**، أما الفرع الثاني فأشرنا فيه إلى أثر سياسة **(IMF)** على تحرير التجارة الخارجية، وذلك وفق ما يلي :

الفرع الأول : نشأة وأهداف صندوق النقد الدولي(IMF)

تبلورت فكرة **(IMF)** في جويلية **1944**، أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية عندما اتفق ممثلو خمس وأربعون حكومة على إطار للتعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينيات القرن العشرين، وقد تمثلت أهداف **(IMF)** كما نصت عليها المادة الأولى من إنشائه في :[2]

أولا : تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية؛

ثانيا : تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، و بالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية؛

ثالثا : العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات؛

رابعا : المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة لنمو التجارة العالمية؛

---

[1] كارلا هيلز، **منظمة التجارة العالمية تحارب سياسة الحماية التجارية بوسائل مختلفة**، الموقع :
www.america.gov/st/washfile-arabic/2007/January/20070122163100liameruoy0.8512585.html/03/11/09

[2] www.imf.org/exernal/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#glance/05/10/09,pp:3-6

خامسا : تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحا لهم استخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الإختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي؛

سادسا : وفق الأهداف المذكورة آنفا، على الصندوق تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته.

الفرع الثاني : أثر سياسة (IMF) على تحرير التجارة الخارجية

يعتمد **(IMF)** في تدخلاته لمساعدة الدول على إعادة التوازن لميزان مدفوعاتها، وإرجاع الاستقرار لأسعار صرفها، على السياسات التالية :

أولا : سياسة التعديل الهيكلي؛

ثانيا : سياسة التكييف؛

ثالثا : سياسة الرقابة على أسعار الصرف؛

رابعا : سياسة التسهيلات المقدمة من طرف**(IMF)**.

وفي سنة **1980** واستجابة للظروف والتحولات الاقتصادية بالبلاد النامية، استحدث **(IMF)** برامج التعديل الهيكلي والتي تشمل مزيج من السياسات التي يمكن تلخيصها في :

1- الانفتاح على الأسواق العالمية بتحرير التجارة الخارجية؛

2- تخفيض وإعادة هيكلة النفقات؛

3- تحرير الأسعار ورفع القيود الداخلية على التجارة وتشجيع الاستثمار الخاص.

ويستعمل من أجل تحقيق وبلوغ هذه الأهداف وسائل السياسة الاقتصادية التالية :

أ- تخفيض قيمة العملة•؛

ب- رفع الدعم على الأسعار؛

ج- ضبط الميزانية بتطوير نظام الجباية؛

د- الحد من المستوى الحقيقي للأجور؛

ه- رفع القيود الإدارية والكمية على الواردات.[1]

• من الأهمية بمكان أن نشير إلى التفرقة بين مصطلحي تخفيض قيمة العملة وانخفاض قيمة العملة، ذلك أن تخفيض قيمة العملة يعتبر تصرف إداري وإرادي يتم بقرار من السلطة النقدية بالبلد(البنك المركزي) بالاعتماد على سياسة مرسومة لتحقيق أهداف معينة بينما انخفاض قيمة العملة يقصد به انخفاض نسبة مبادلة بعض أو كل العملات الأجنبية بالعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي القائم على أساس حرية التعامل نتيجة تفاعل قوى العرض وقوى الطلب.

[1] مفتاح حكيم، مرجع سبق ذكره، ص ص : 54-55.

ويمكن النظر في أهداف **(IMF)** على صعيد الاقتصاد العالمي من زاويتين أولاهما دولية وثانيهما داخلية، ضمن الزاوية الأولى يهدف **(IMF)** إلى ترقية التوسع والزيادة المتناغمة للتجارة الدولية، أما من الزاوية الثانية فيهدف **(IMF)** إلى تحقيق مستوى عال من العمالة والدخل الحقيقي وتنمية الموارد المنتجة و الإبقاء على ذلك، و ابتغاء تحقيق أهدافه وضع **(IMF)** جملة من القواعد التي يكون من شأنها تمكين من ترقية استقرار أسعار الصرف والإبقاء على نظام للصرف بين الدول الأعضاء وتفادي الخفض من قيمة الصرف بهدف التنافس، كما تم وضع قواعد بهدف تشجيع إقامة نظام متعدد الأطراف لتسوية المبادلات العادية بين الدول الأعضاء و المساهمة في القضاء على القيود المفروضة على الصرف و التجارة الدولية، وهذه الأهداف تشكل النظام العام للـ **(IMF)**، حيث يحتوي هذا النظام على القواعد الأساسية التالية :

أولا : الحفاظ على معدل للصرف منظم :

بهدف الحفاظ على معدل للصرف منظم يجب على الدول الأعضاء في **(IMF)** القيام بالتالي :[1]

1- الامتناع عن تخفيض قيمة العملة لأهداف تنافسية :

وذلك بغرض تفادي لجوء الدول الأعضاء إلى التلاعب بمعدلات الصرف و استخدماها في معاملاتها التجارية، أي بهدف تحسين الوضعية التنافسية لصادراتها في السوق العالمي، أما إذا كان تخفيض قيمة العملة ضرورة اقتصادية فلا يجب أن يكون زائدا عن تلك الضرورة، وذلك حتى لا تفسد عملية التنافس.

2- الالتزام بإتباع معدل مستقر للصرف :

لقد مرت التزامات الدول الأعضاء في **(IMF)** بمعدل مستقر للصرف بمرحلتين أساسيتين هما :

أ- نظام معدلات الصرف حتى التعديل الثاني لنظام (IMF) (من 1945 إلى 1978) :

لقد كان نظام الصرف الأول المتبع في **(IMF)** يعتمد على قاعدة المعدل بالذهب، حيث كان كل بلد عضو في **(IMF)** يحدد قيمة عملته مقابل مقدار معين من الذهب (**0,888**غ) أو بشكل غير مباشر مقابل نسبة من الدولار الأمريكي المقابلة لذلك الوزن من الذهب، وكان على الدول الأعضاء الحفاظ على استقرار المعدلات التي تبلغها لصندوق النقد الدولي.

ب- العمل بتعويم العملات منذ التعديل الثاني :

لقد أصبح للدول الأعضاء بعد التعديل الثاني حرية الاختيار بين معدل الصرف المستقر أو المعوم أو غيره مع الالتزام بإبلاغ **(IMF)** بأحكام الصرف التي يتبعها العضو المعني، وكذلك بالتغيرات التي يمكن أن يدخلها على إجراءات الصرف، أما إذا اختار **(IMF)** العمل بقواعد عامة للصرف أو الرجوع إلى نظام معدلات الصرف الثابتة بأغلبية **85%** يبقى على كل عضو الحق في عدم الأخذ بهذا الاختيار، وهنا يجب الإشارة إلى أننا نستنتج هنا أن إمكانية الرجوع إلى معدلات الصرف المستقرة موجودة.

[1] قادري عبد العزيز، **دراسات في القانون الدولي : صندوق النقد الدولي(الآليات والسياسات)**، دار هومه، الجزائر، 2002، ص : 105.

ثانيا : الالتزام بأحادية معدل الصرف :

يحدث أن تتلاعب بعض الدول بمعدل الصرف فتجعل منه معدلا متغيرا حسب نوعية مبادلاتها، ومن ثمة تتبع معدلا للصرف تجاريا وآخر ماليا وثالثا سياحيا الخ...، ويعد مثل ذلك التلاعب من مفسدات التنافس، من وجهة نظر الاقتصاد الحر، خاصة وأنه من شأن تعددية معدلات الصرف إحداث تمييز اعتباطي بين المتعاملين في التجارة والمدفوعات، ومن أجل حرية التنافس، إذن، يلزم **(IMF)** أعضائه بإتباع معدل للصرف موحد.

ثالثا : الالتزام بالتحويلية النقدية :

تلتزم الدول الأعضاء في **(IMF)** ،كقاعدة عامة، بحرية تحويل عملاتها الوطنية مثلما جاء في المادة الثامنة، غير أن الدول التي ما زالت في مرحلة انتقالية (دول المادة الثامنة)، تمنح استثناءات على تلك القاعدة، والتحويل النقدي الحر يعني الإمكانية التي يتمتع بها القاطنون وغير القاطنين في استعمال عملات الدول المعنية في الدفع ونقل الراساميل إلى الخارج بهدف تسوية المبادلات الدولية العادية.[1]

رابعا : القضاء التدريجي على القيود المفروضة على الصرف :

يلزم **(IMF)** الدول الأعضاء التي تعيق المادة الثامنة بالقضاء على قيود الصرف التي تعرقل تطور التجارة العالمية، و لا يمكن لتلك الدول الإبقاء على القيود التي تعمل بها أو إدخال تلك القيود على الدفع العادي دون موافقة **(IMF)**، غير أن هناك استثناءات لبعض الدول.

خامسا : الالتزام بالاحترام المتبادل لتنظيمات الصرف الوطنية :

تنص المادة الثامنة **8** الفرع **2** الحرف **ب**، فيما يتعلق بالالتزام بالاحترام المتبادل لتنظيمات الصرف الوطنية على أن (عقود الصرف التي تمس عملة أحد الأعضاء المتعارضة مع تنظيمات مراقبة الصرف التي يبقي عليها العضو سارية أو يدخلها وفقا لهذا الاتفاق لا تكون قابلة للتنفيذ على أقاليم الأعضاء).

سادسا : الالتزام بتقديم المعلومات والتعاون مع (IMF) :

تنص المادة **8** فرع **5** حرف أ، على التزام الدول الأعضاء بتقديم كل المعلومات التي يطلبها **(IMF)** والتي يرى أنها ضرورة لسيره ورغم أن تلك المعلومات المطلوبة عادة ما تكون علنية، نجد بعض البلدان تعطيها طابعا سريا، وهو ما يجعل**(IMF)** يبقي على سريتها لديه ويستعملها داخله فقط، حيث يستعمل تلك المعلومات كأداة مهمة في مراقبة مدى إتباع الأطراف لأحكامه، والإحاطة بالأوضاع الاقتصادية لأعضائه، ومن ثمة تمكنه من المسارعة إلى مساعدة أولئك الأعضاء عندما يعانون من صعوبات.

[1] المرجع نفسه، ص ص : 111-113.

المطلب الثالث : دور البنك الدولي في تحرير التجارة الخارجية

تم إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير•**(IBRD)**، بموجب ميثاق بريتون وودز في عام **1944**، وجاءت متزامنة لنشأت **(IMF)**، لكي يستكمل مهام **(IMF)** التي انحصرت أساسا في القضايا قصيرة الأجل (التغلب على عجز موازين المدفوعات وتنظيم أحوال سعر الصرف والسيولة الدولية)، أما مهام **(WB)** فتتعلق بقضايا طويلة الأجل (تقديم القروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات الدولية للدول الأعضاء)،[1] وتهدف إستراتيجية **(WB)** المعنية بالتجارة إلى :

أولا : تعزيز نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف القائم على الانفتاح والشفافية والمساندة لتحقيق التنمية؛

ثانيا : مساندة إصلاحات التجارة والمنافسة من خلال زيادة فعالية المعونة من أجل التجارة.

وقد قام البنك الدولي في السنوات الأخيرة بتوسيع نطاق أنشطته المتعلقة بالتجارة، والتي تتضمن العمليات القطرية، وإجراء البحوث والدراسات، والأعمال التحليلية، والدعوة المنهجية إلى تعزيز النظام التجاري، وتقديم التدريب وبناء القدرات، ومزيدا على ذلك، يضطلع البنك الدولي في الوقت الراهن بتوسيع نطاق جهوده المتصلة بالتجارة في المجالات التالية :

1– زيادة المساندة المقدمة للبرامج القطرية المعنية بالتجارة وزيادة القدرة على المنافسة، بما في ذلك تحليل السياسات، والإقراض، وتقديم المساعدات الفنية؛

2– إتاحة المزيد من الموارد اللازمة لتعزيز البنية الأساسية المرتبطة بالتجارة؛

3– تنفيذ برامج واسعة النطاق لتمويل التجارة من خلال مؤسسة التمويل الدولية، وهي ذراع مجموعة **(WB)** المعني بالقطاع الخاص؛

4– زيادة المساعدات المقدمة لتيسير التبادل التجاري، بما في ذلك المساعدات المتصلة بالخدمات اللوجستية، والنقل، وسلاسل الإمداد والتوريد؛

5– تنفيذ المزيد من الاستثمارات في مجالات تدريب وبناء قدرات واضعي السياسات، وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل؛

6– زيادة فعالية الأعمال المعنية بالأدوات المتاحة بشكل عام لمساعدة البلدان على تحليل العقبات التي تعترض سبيل التجارة، فضلا عن إتاحة مؤشرات خاصة بإجراء مقارنات بين البلدان؛

7– مواصلة تنمية المعرفة بشأن كيفية تسخير العولمة لأغراض تحقيق النمو و التغلب على الفقر، وتحقيق استنارة المناقشات الرئيسية المتصلة بالسياسات التجارية.

• International Bank for Reconstruction and Development.

[1] خالد سعد زغلول حلمي، مرجع سبق ذكره، ص : 194.

وقد قام **(WB)**، على مستوى عملياته، بزيادة المساندة التي يقدمها لتدعيم الإصلاحات التجارية من خلال الخدمات التحليلية و الاستشارية، والحفاظ على استمرارية الحوار بشأن السياسات، وتقديم المساعدات المالية، والمعونة الفنية، وبناء القدرات، وقد زادت القروض الميسرة وغير الميسرة التي يقدمها **(WB)** من ارتباطات كلية بلغت حوالي **400** مليون دولار أمريكي في السنة المالية **2000** إلى حوالي **1,6** مليار دولار أمريكي في السنة المالية **2007**، حيث كانت هذه الارتباطات مدفوعة لمساندة البنية الأساسية للتجارة من أجل تعزيز التكامل الإقليمي، وتنمية الصادرات، وزيادة القدرة على المنافسة، وتسيير أنشطة التبادل التجاري، وقد استفادة من هذه القروض **42** بلدا بالإضافة إلى أربعة قروض متعددة الأقطار، واتجهت أغلبية هذه القروض إلى منطقة أوربا و آسيا الوسطى و منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.[1]

1

www.web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTFAQSARABIC/0,,contentMDK:20448263~pagePK:98400~piPK:98424~theSitePK:727307,00.html#1/03/11/09

المبحث الرابع : سياسات تحرير التجارة الخارجية

تسعى مختلف الدول إلى النهوض باقتصادياتها عن طريق العديد من الطرق، وذلك بغية تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفرادها، وكذلك توفير احتياجاتهم ومتطلباتهم، ونجد من بين هذه الطرق التي تتبعها الدول للنهوض بتجارتها الخارجية وبالتالي النهوض باقتصادها ككل، برامج أو سياسات تحرير التجارة الخارجية، التي من خلالها يتم فتح الأسواق المحلية على المنافسة الخارجية، وبالتالي انخفاض أسعار السلع من جهة، ومن جهة أخرى تحسين جودة السلع المعروضة في الأسواق، الأمر الذي يؤدي إلى إشباع رغبات المستهلكين المحلين، ومن خلال ما سبق ذكره قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هي كالأتي، حيث تناولنا في المطلب الأول سياسات الاستيراد، بينما في المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى سياسات تشجيع الصادرات، أما في المطلب الثالث فعرجنا فيه إلى سياسات سعر الصرف والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين، وذلك حسب الأتي :

المطلب الأول : سياسات الاستيراد

هناك العديد من السياسات التي ينبغي أن تشملها برامج تحرير التجارة الخارجية، نجد من بينها، سياسات الاستيراد، وتشتمل هذه السياسات على، إلغاء القيود الكمية، وتخفيض معدلات الرسوم الجمركية وتوحيدها، وسوف نتناولها وفق الأتي :

الفرع الأول : إلغاء القيود الكمية

تعرف القيود الكمية بأنها إخضاع التجارة الخارجية سواء كانت صادرات أو واردات إلى نظام الحصص، وتسمى القيود المباشرة، وهدفها حماية الصناعات الوطنية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، وتكون كيفية التخلص من القيود الكمية عن طريق :

أولا : إلغاء القيود الكمية تدريجيا، أي رفع السقف الموضوع على الواردات تدريجيا؛

ثانيا : إلغاء القيود سلعة بعد سلعة، استعملت هذه الطريقة بعد الحرب العالمية الثانية لرفع القيود الكمية عن التجارة في أوربا وفي كوريا الجنوبية، ويقاس تحرير التجارة بهذه الطريقة من خلال ارتفاع نسبة السلع المتمتعة بموافقة آلية للاستيراد في مجمل السلع المستوردة؛[1]

[1] حسان خضر، **محتوى وعناصر برامج تحرير التجارة الخارجية**، الموقع :
www.arab-api.org/course25/c25-2-2/pdf/02/09/09,PP: 7-12

ثالثا : تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية، إن تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية يضمن عدم وقوع تدفق مفاجئ للواردات نتيجة إلغاء القيود الكمية؛

رابعا : عرض الحصص الاستيرادية في المزاد العلني، حيث يمكن عرض أذونات الاستيراد في المزاد العلني كمرحلة انتقالية قبل تحويل الحصص إلى رسوم جمركية؛

خامسا : تحويل الحصص إلى "**رسوم–حصص**"، يمكن إتباع سياسة تمزج بين الرسوم والحصص، **"Tariff-Quotas"**، وذلك بإلغاء الرسوم الجمركية على عدد معين من الحصص على أن تكون الرسوم مرتفعة جدا على الواردات التي تتجاوز هذه الحصص، يتم في مرحلة ثانية تخفيض هذه الرسوم تدريجيا إلى أن تخف تماما.

أثبتت التجارب أن من هذه الطرق، تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية كانت وراء نجاح الكثير من تجارب تحرير التجارة خاصة بالنسبة للدول التي كانت تعتمد بصفة كبيرة على القيود الكمية، ويرجع هذا إلى أن التخلص السريع من هذه القيود قد يعرض بعض الصناعات المحمية إلى الانهيار و الاختفاء، ومن ناحية أخرى، تعويض القيود الكمية برسوم جمركية يضمن عائدات للدولة ويمنع تفاقم الواردات.

الفرع الثاني : تخفيض الرسوم الجمركية والاتجاه نحو توحيدها

إن الهدف من تخفيض الرسوم الجمركية، هو التخفيض من الحماية الفعلية على السلع والصناعات والاتجاه نحو سياسة أكثر حيادية بين التصدير و الاستيراد، ويحتوي هذا الجانب على اتجاهين :

الجانب الأول : يتمثل في تخفيض معدلات الرسوم الجمركية الاسمية؛

الجانب الثاني : يتمثل في تقليل من تشتت هذه الرسوم، إذا أن التخفيض في الوسط الحسابي لمعدلات الرسوم الجمركية لا يضمن تخفيض الحماية الفعلية خاصة إذا كانت الرسوم على عناصر الإنتاج أعلى من الرسوم على السلع النهائية، في هذه الحالة ينتج عن ذلك تخصيص غير أمثل للموارد.

المطلب الثاني : سياسات تشجيع الصادرات

تؤدي سياسة تشجيع الصادرات دورا محوريا وهاما في برامج تحرير التجارة الخارجية، وذلك للأسباب التالية :

أولا : توفير مصادر من العملات الصعبة؛

ثانيا : خلق فرص عمل جديدة؛

ثالثا : إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات؛[1]

[1] المرجع نفسه، ص ص : 7-12.

رابعا : تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

ونظرا لما تتمتع به هذه السياسات حاليا من اهتمام، سواء على مستوى المنظمات الدولية، أو محليا، فإنه من المناسب التوسع نسبيا في تعريف عمل هذه السياسة، ويعتقد بعض الاقتصاديين بأن الانطلاق من الحوافز هو الأساس لفهم سياسة تشجيع الصادرات(ولفهم سياسة إحلال الواردات أيضا)، وبناءا على ذلك يقال بأن البلد يعتمد على سياسة إحلال الواردات إذا كان سعر الصرف الفعال **(EER)**• لصادرات بلد معين **(EERx)** أقل من نظيره الخاص بالواردات **(EERm)** ذلك البلد.[1]

وتقيس أسعار الصرف الفعالة الحوافز المقدمة للصادرات وإحلال الواردات تباعا.

لذلك فإن أسعار الصرف الفعالة لصادرات بلد معين**(EERx)** لا تتضمن فقط، في ظل وحدة من وحدات النقد المحلية، الدينار مثلا، ما يقابل عدد وحدات النقد المحلية، لكل دولار، المكتسبة لقاء الصادرات، بل تتضمن أيضا الإعانات وضمان وقروض الصادرات،....، كما تتضمن بالإضافة لذلك الإعانات المقدمة من قبل الدول للمدخلات المستخدمة في تصنيع السلعة المصدرة، ونفس الشيء يسري على سعر الصرف بالواردات **(EERm)** حيث يتضمن كافة رسوم الواردات، وقيود الحصص، وأية قيمة أخرى مرتبطة بدعم السلع المحلية ضد السلع المستوردة، فذلك يعني :

$$\boxed{EERx < EERm} \quad \ldots\ldots\ldots (01)$$

وهذه النتيجة تتضمن، بدورها تحيزا ضد الصادرات، أي أن ذلك يعني أن السياسة الصناعية المتبعة في البلد المعني تمنح حوافز لإحلال الواردات تفوق ما تسمح به الأسعار الدولية، وفي هذه الحالة يقال أن البلد يتبع سياسة إحلال الواردات.

أما في الحالة التي يكون فيها :

$$\boxed{EERx = EERm} \quad \ldots\ldots\ldots (02)$$

أي أن مقابل الدولار الواحد في الصادرات من العملة المحلية، يعادل تقريبا ما يقابل الدولار الواحد من الواردات من العملة المحلية، فإن ذلك يعني أن عائد المبيعات في السوق المحلي سيساوي عائد المبيعات من الصادرات أو السوق الخارجي، أي أنه لن يكون هناك تحيز ضد الصادرات، وفي هذه الحالة يقال أن البلد المعني يتبع سياسة تشجيع الصادرات.

أما في الحالة الثالثة عندما يكون :

$$\boxed{EERx > EERm} \quad \ldots\ldots\ldots (03)$$

فالسؤال المطروح : ماذا نسمي هذه الحالة ؟ التي يتم التحيز فيها لصالح الصادرات على حساب الواردات، بعدما أسمينا الحالة التي يكون فيها **EERx = EERm** بأنها حالة تشجيع الصادرات، فهل من

• Effective Exchange Rate.

[1] المرجع نفسه، ص ص : 8-12.

الأفضل أن نسمي الحالة الأخيرة بحالة عدم تحيز التجارة، بدلا من تشجيع الصادرات، على أن نطلق على الحالة التي يتم التحيز فيها للصادرات **EERx < EERm** ، اسم تشجيع الصادرات ؟

إن الإجابة قد تكون بالإيجاب، إلا أن الدراسات الأكاديمية لتجارب التصنيع توصف حالة التحيز أعـــلاه بأنها سياسة تشجيع الصادرات، ومثل ذلك تجارب الدول المصنعة حديثا مثل : (كوريا الجنوبية، هونغ كنـــغ، ماليزيا،...)، توحي بأن توجهاتها نحو تشجيع الصادرات هي أقرب لما تعنيه حالة عدم التحيز من حالة التحيز للصادرات.[1]

وعليه يمكن ترتيب السياسات وفقا للحالات التالية :[2]

1-سياسة إحلال الواردات EERx < EERm

2-سياسة تشجيع صادرات (عدم تحيز) EERx = EERm

3- سياسة تشجيع صادرات مفرطة EERx > EERm

الجدول رقم 1.1: بعض أدوات سياسة تشجيع الصادرات في الدول المصنعة حديثا

نوع الأداة	أمثلة
إعفاءات ضريبية	-تخفيض نسبة معينة من الضرائب المفروضة على دخل الشركة الصناعية المصدرة. -إعفاءات كاملة من الضرائب غير المباشرة على الصادرات. -إعفاءات من الضرائب الجمركية المفروضة على السلع الرأسمالية المستخدمة في إنتاج سلع مصدرة.
قروض وتمويل وتأمين صادرات	-تمويل نفقات ما قبل الشحن للسلع المصدرة. -أسعار فوائد مخفضة على القروض الصناعية. -قروض بدون فوائد على الأموال المقترضة لغرض استثمارها في فرص تصديرية. -تمويل نفقات ما بعد الشحن.
إعانات أخرى	-أسعار مخفضة للكهرباء والطاقة و الماء للأنشطة التصديرية.
استثمارات في البنية التحتية	-توفير مناطق صناعية للصناعات التصديرية.

[1] المرجع نفسه، ص ص : 15-22.
[2] المرجع نفسه، ص ص : 23-29.

إجراءات الجمارك	-تسهيل إجراءات الجمارك والتعامل مع جهة موحدة. -تسهيل إجراءات تحديد قواعد المنشأ. -استثناء السلع المصدرة من الإجراءات الجمركية الاعتيادية.
الدعم المؤسسي	-انجاز أجهزة ذات صلاحيات واسعة لإنجاز كافة الإجراءات الخاصة بالصادرات.

المصدر : حسان خضر، **محتوى وعناصر برامج تحرير التجارة الخارجية**، الموقع :
www.arab-api.org/course25/c25-2-2/pdf/02/09/09,PP: 25-27

المطلب الثالث : سياسات سعر الصرف والسياسة التجارية تجاه الشركاء التجاريين

سنتطرق في هذا المطلب إلى سياستين لتحرير التجارة الخارجية هما : سياسة سعر الصرف و السياسة التجارية تجاه الشركاء التجاريين، وذلك من خلال الفرعين التاليين :

الفرع الأول : سياسة سعر الصرف

يعتبر وجود سعر صرف حقيقي تنافسي أمرا هاما وضروريا لتشجيع الصادرات وتوسعها، ولتجنب التدهور في ميزان المدفوعات، و تعتبر سياسة تخفيض سعر الصرف الفعلي الحقيقي كمنطلق أساسي لبرامج تحرير التجارة الخارجية، و يعرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي بأنه سعر الصرف الفعلي معدلا بالفرق المثقل للأسعار الأجنبية و المحلية و يمكن صياغة التخفيض المطلوب في سعر الصرف، كآلية تعويضية لتحرير التجارة الخارجية، بالمعادلة التالية:

$$\hat{e} = \frac{\hat{t}}{h(e_x/e_m)-1} \quad \text{.....(04)}$$

حيث :

$\hat{e}$: سعر الصرف؛

$\hat{t}$: متوسط التعرفة الجمركية؛

e_x : متوسط المرونة السعرية للصادرات؛

e_m : متوسط المرونة السعرية للواردات؛

h : نسبة قيمة الصادرات إلى قيمة الواردات (مقومة بالعملة الأجنبية) عند بداية تنفيذ برنامج خفض التعريفة.

مثال : إذا كانت قيمة التخفيض $\hat{e}$ = **30%** فان ذلك يعني أي سلعة قابلة للاستيراد تدفع تعريفة لغاية **30%** (عند بداية تطبيق برنامج خفض التعريفة)، تعتبر في واقع الحال سلعة تنافسية دوليا، عند وصول التعريفة(بعد تطبيق برنامج الخفض) إلى**10%** فإن ذلك يعني أن السلعة يجب أن تكون قادرة على التنافس مع الـــواردات و تصبح قابلة للتصدير.

يعتبر تخفيض سعر العملة أداة لتشجيع التصدير، وهو أفضل من القيام بدعم الصادرات لسببين هما :

أولا : لأن الدعم يميز بين السلع، ويتطلب موارد تمويلية وبالتالي يؤثر على الموازنة الحكومية للدولة؛

ثانيا : استعمال إعانات للصادرات يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ إجراءات حمائية من جانـــب الـــدول المســـتوردة وبالتالي إمكانية الإخفاق في تطوير قطاع التصدير.[1]

الفرع الثاني : السياسة التجارية تجاه الشركاء التجاريين

إن قيام الدولة بمفردها بتحرير تجارتها الخارجية من جهة واحدة هو أمر غير مجد، بل يلزم ذلـــك وجـــود أطراف أخرى يقدمون تنازلات، وتأتي تلك التنازلات من خلال المفاوضـــات المتعـــددة الأطـــراف مثـــل : **(GATT)** أو مفاوضات ثنائية مع الدول الصناعية أو من خلال الاتفاقيات الإقليمية، ومن خلال ما تم ذكره سابقا سنقوم بالتطرق في هذا الفرع إلى جميع النقاط السابقة كالأتي :

أولا : المفاوضات المتعددة الأطراف :

خلال محادثات جولة أورغواي لمنظمة **(GATT)** تمكنت الدول النامية من الحصول على تنازلات متبادلة مع الدول المتقدمة، وتستفيد الدول النامية من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف من تخفيض القيود المفروضة على سلعها من طرف الدول المتقدمة.

ثانيا : المفاوضات الثنائية :

فبالإضافة للمفاوضات المتعددة الأطراف، ينبغي على الدول النامية الدخول في مفاوضات ثنائية مع الدول الصناعية التي تمثل منفذا رئيسيا لصادراتها.

ثالثا : التكامل الإقليمي :

التكامل الإقليمي هو تكوين كتل تجارية تحقق مكاسب لأعضائها، حيث يسمح بتحقيق وفرات الحجـــم الكبير، مواجهة المنافسة المتزايدة من الأسواق العالمية، القدرة على التفاوض والمساومة، لكن لا ينبغي اســـتبدال السلع القادمة من خارج التكتل ذات التكلفة الأقل بسلع أخرى منتجة داخل التكتل وبسعر أعلى.[2]

[1] المرجع نفسه، ص ص : 35-37.
[2] المرجع نفسه، ص ص : 42-46.

خلاصة الفصل الأول :

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى اتجاهين متناقضين في سياسات التجارة الخارجية وهما، المذهب الحمائي والمذهب الحر، فالمذهب الحمائي يرى أنه من الضروري حماية الاقتصاد الوطني من بعض المؤثرات الخارجية وفقا لما تقتضيه السياسة العامة للدولة، خاصة فيما يتعلق بحماية الصناعة الناشئة التي لا تقوى في البداية على المنافسة الخارجية، وهو ما يستلزم اللجوء إلى بعض الأساليب كالحواجز التعريفية وغير التعريفية للحفاظ عليها،كما أن أنصار الحماية يقدمون مجموعة من الحجج الداعمة لموقفهم في فرض الحماية سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية.

أما المذهب الحر فهو يرى ضرورة تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود التي من شأنها إعاقة تدفق السلع والخدمات فيما بين الدول، كون أن ذلك يتيح للدولة التمتع بمزايا التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل، ومنه الاستفادة من فوارق في التكاليف النسبية، كما أن حرية التجارة تحول دون قيام وانتشار الاحتكارات، كما تنمي روح الإبداع والمنافسة، وتحقيق منافع على المستوى الدولي وزيادة معدلات النمو في التجارة الدولية.

بالإضافة إلى تناولنا إلى دور المؤسسات الدولية في تحرير التجارة الخارجية، حيث وبفعل تطور التجارة الدولية خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين نجد أن كل من الجات، وبعدها المنظمة العالمية للتجارة، وفي إطار النظام الجديد للتجارة العالمية والرامي إلى دحر السياسات الحمائية والحد من استخدام القيود على التجارة الدولية بغية ترسيخ مبادئ حرية التجارة، تحاول بكل قوة وجهد وعلى كل المستويات وبمساعدة مؤسسات دولية أخرى كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على ضرورة تمسك الدول بحرية التجارة وعدم التدخل بأي شكل من الأشكال في التجارة الدولية وتقييدها.

وهناك آليات ووسائل يمكن الاعتماد عليها للمساهمة في تحرير التجارة الخارجية، ومن بينها سعر الصرف، فكيف يمكن أن يساهم تحرير سعر الصرف في تحرير التجارة الخارجية ؟

الفصل الثاني :

أسعـــــــار الصـــــــــرف

تمهيـــــــــد :

على المستوى الخارجي تبرز تباين العملات من بلد لأخر، بالإضافة إلى تباين تسوية المعاملات في التجارة الدولية مقارنة مع التجارة المحلية، ومن شأن هذا التباين في أنواع العملات المســـتخدمة أن يقـــود إلى بـــروز مشكلة لدى الأقطار المختلفة مفادها : كيفية تسوية المعاملات الدولية في ظل تباين العملات المستعملة من بلد لأخر ؟

وفي هذا الصدد تبرز أهمية معرفة سعر الصرف، وذلك بغرض معالجة المسائل المتعلقة بتعـــدد العمـــلات، وكذلك مشكل تسوية المعاملات التجارية الدولية، بالإضافة إلى أن أغلب الأزمات التي حدثت في الاقتصـــاد العالمي كان مردها إلى التقلبات التي تحدث لقيمة العملة.

ومن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد، لكونه يؤثر على المـــتغيرات الاقتصـــادية الكلية مثل : تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني، وعلى حجم التجارة الخارجية، وبالتالي على وضعية ميزان المدفوعات خاصة من جانبي الصادرات والواردات.

و بناءا على ما تم ذكره سابقا كان تقسيم هذا الفصل على الشكل التالي :

المبحث الأول : عموميات حول سعر الصرف؛

المبحث الثاني : النظريات المفسرة لسعر الصرف؛

المبحث الثالث : سوق الصرف الأجنبي و سياسة سعر الصرف؛

المبحث الرابع : علاقة تحرير سعر الصرف بتحرير التجارة الخارجية.

المبحث الأول : عموميات حول سعر الصرف

تختلف العمليات الاقتصادية الخارجية عن العمليات الاقتصادية الداخلية اختلافا أساسيا، حيث تـــدخل في تحديد هذا الاختلاف عوامل عديدة، حيث أن أهم عامل يثير المصاعب بالنسبة للأطراف التجارة مهما كانت الدول التي ينتمون إليها هو اختلاف عملات الدفع المستعملة في التجارة الخارجية.

و بالتالي تبرز هنا أهمية معرفة أسعار الصرف بالنسبة للأطراف التي تدخل في علاقات تجارية فيما بينها.

ولإلقاء الضوء على موضوع أسعار الصرف، الذي يكتسي أهمية بالغة، خاصة في التجارة الدوليـــة قمنـــا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب هي كالأتي : المطلب الأول : ماهية سعر الصرف، الذي تطرقنا فيه إلى مفهوم سعر الصرف، بالإضافة إلى وظائف سعر الصرف، أما المطلب الثاني : أشكال ســـعر الصـــرف، أمـــا المطلب الثالث : أنظمة سعر الصرف، وذلك كالتالي :

المطلب الأول : ماهية سعر الصرف

يظهر تعريف سعر الصرف عندما يتم تبادل مختلف العملات بين الدول، فكل دولة لها عملتها الخاصة بها، تستعمل في عمليات الدفع الخارجية، وتظهر ضرورة استعمال العملات الخارجية أي عملات الدول الأخـــرى عندما تكون هناك علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه، ومـــن أجل فهم هذا المطلب، قمنا بتقسيمه إلى العناصر التالية :

أولا : تعريف سعر الصرف

هو العملية التي يتم بمقتضاها استبدال عدد من الوحدات من العملة المحلية بوحدة واحـــدة مـــن العملـــة الأجنبية،[1] وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وســـيلة هامـــة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصـــديرية وتكلفـــة المـــوارد المستوردة، ومن ذلك التضخم والعمالة،[2] وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهمـــا التســـعير المباشـــر والتسعير الغير مباشر.

أما التسعير المباشر، فهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحـــدة من العملة الوطنية، وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا، في المركز المالي في لندن، حيث يقـــاس الجنيه الإسترليني كما يلي :[3]

[1] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص : 57.
[2] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص : 103.
[3] لطرش الطاهر، **تقنيات البنوك**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص : 96.

1جنيه إسترليني=3,476فرنك فرنسي

وأما التسعير غير المباشر، فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول علـــى وحـــدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلـــك الجزائـــر، في الجزائر يقاس الدولار الأمريكي بعدد من الوحدات من الدينار كالأتي :

1دولار أمريكي=59,67دينار جزائري

ثانيا : وظائف سعر الصرف

لأسعار الصرف عدة وظائف نذكر من بينها ما يلي :

1- وظيفة قياسية : حيث يوفر للمنتجين المحليين وسيلة لقياس ومقارنة الأسعار المحلية بالنسبة لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمي؛

2- وظيفة تطويرية : أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب أخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية؛

3- وظيفة توزيعية : يمارس سعر الصرف هذه الوظيفة على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطـــه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل الوطني العالمي والثروات الوطنية بين أقطـــار العالم.[1]

المطلب الثاني : أشكال سعر الصرف

في واقعنا الحالي، هناك تكاليف عديدة تقف في طريق إجراء مقارنة دقيقة ومباشرة للأسعار مثل : تكاليف النقل وحواجز التجارة، ولكن الفكرة الأساسية هي أنه عندما تتباين أسعار الصرف الحقيقية، تواجه العملات ضغطا لتتغير، فبالنسبة للعملات المقيمة بأكثر من قيمتها، يكون الضغط لتخفيض قيمتها، وبالنســـبة للعملـــة المقيمة بأقل من قيمتها، يكون الضغط لرفع قيمتها، ويمكن أن يغدو الأمر أكثر تعقيدا إذا ما تدخلت عوامـــل مثل : السياسات الحكومية لإعاقة التوازن الطبيعي لأسعار الصرف، وهو ما يمثل كثيرا موضوعا للمنازعـــات التجارية، ويعتبر موضوع تقييم قيمة العملة بأكثر من قيمتها الحقيقية من المواضيع الشائكة في أروقة صـــندوق النقد الدولي، حيث يعتبر محل نزاعات تجارية بين العديد من الدول، ونظرا لأهميته البالغة ارتأينا إلقاء الضـــوء على أنواع أسعار الصرف لما له علاقة بهذا الموضوع، وعادة يتم التمييز بين عدة أشكال من سعر الصرف هي كالأتي :

[1] عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، مجدلاوي، عمان، 1999، ص ص : 149-150.

أولا : سعر الصرف الاسمي :

يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف الأجنبي في لحظة زمنية ما، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى ســـعر صـــرف رسمي، أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمـــول بـــه في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف أسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفـــس البلد.[1]

ثانيا : سعر الصرف الحقيقي :

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من الســـلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم،[2] فلو أخذنا بلدين كألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، يكون سعر الصرف كالأتي :[3]

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = \frac{e\,p^*}{p} \qquad \ldots\ldots\ldots(05)$$

حيث :

e : سعر الصرف الاسمي بين الدولار و اليورو؛

***p :** متوسط سعر السلع في منطقة اليورو؛

p : متوسط سعر السلع في أمريكا.

وتستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي، كالحساب الشائع المعتمد على مؤشرات أسعار الاستهلاك، أما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للاتجار والسلع غير القابلة للاتجار، وهناك مقياس ثالث هو قيمة الأجور النسبية المحسوبة بالدولار، ويستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة لأخرى.[4]

[1] العباس بلقا سم، **سياسات أسعار الصرف**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد23، نوفمبر2003، ص : 4.
[2] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص : 103-104.
[3] لويس .أفكاتاو، **لماذا أسعار الصرف الحقيقية**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، المجلد44، العدد3، سبتمبر2007، ص : 47.
[4] العباس بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص : 5.

ثالثا : سعر الصرف الفعلي :

يعبر سعر الصرف الفعلي، عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنســبة لعــدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية.

رابعا : سعر الصرف الفعلي الحقيقي :

من أجل أن يكون مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع سعر الصرف الحقيقي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.[1]

المطلب الثالث : أنظمة سعر الصرف

سواء كان يعرف ذلك أو لا يعرفه، فإن المستورد في أي بلد ما ولأي سلعة ما، والذي كــان يفكــر في شراء سلعة ما في شهر ما من المصدر من بلد ما، وجب عليه أن يهتم بنظام سعر الصرف في بلده، ذلــك أن نظام سعر الصرف في البلد هو الذي يحكم سعر الصرف فيه-أي كم تساوي عملته الخاصة بالنسبة للعمــلات الأخرى-، فإذا كان بلد المستورد يطبق نظام الصرف الثابت، فعندئذ يستطيع أن يثق بأن ثمن السلعة لن يتغير في الأشهر القادمة، وعلى النقيض من ذلك، فإذا كان البلد يتبع نظام الصرف المرن، فإن قيمة عملته قد تعلو أو تنزل مع تغير الفصول، وقد يتعين عليه تخصيص عملة محلية تزيد أو تنقص مقابل مشترياته المقبلة من السلعة.

وبالتالي يمكن أن نرى أن لنظام سعر الصرف تأثيرا كبيرا على حجم التجارة الدولية والتــدفقات الماليــة، الأمر الذي يجعل نظام سعر الصرف جزءا محوريا مهما في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية.

وعلى هذا الأساس وبناءا على ما تم ذكره سابقا، تم تقسيم هذا المطلب إلى أربعة فروع تتوزع كــالأتي: الفرع الأول : أنظمة سعر الصرف الثابتة، أما الفرع الثاني : أنظمة سعر الصرف المرنة، أما الفرعين البــاقيين فيتكلمان عن مزايا وعيوب كلا النظامين، وذلك وفق الأتي :

الفرع الأول : أنظمة سعر الصرف الثابتة

في ظل النظم القائمة على تثبيت سعر الصرف تلتزم الدول بربط عملتها بوزن معين من الذهب،[2] وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى :[3]

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص : 106.

[2] Michel Bialés et d'autres, **l'essentiel sur l'économie**, 4éme édition , BERTI Editions, Paris, 2006 , PP : 240-241.

[3] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص : 115-116.

أولا : إما عملة واحدة : تتميز بمواصفات معينة كالقوة و الاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات مثل : الدينار الأردني.

ثانيا : إما سلة عملات : وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة الحقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، كما هو الحال بالنسبة للدينار الإماراتي، أو الربط حاليا باليورو باعتباره امتدادا لسلة العملات المكونة للإيكو سابقا.

ثالثا : ضمن هوامش محددة : سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة عملات، وهنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به.

الفرع الثاني : أنظمة سعر الصرف المرنة

في ظل هذا النظام يتم تحديد سعر صرف العملة بحرية عن طريق طلب وعرض العملة في سوق الصرف الأجنبي،[1] وينقسم هذا النظام إلى:

أولا : التعويم المدار : يتم تحديد قيمة العملة وفق مؤشرات سوق الصرف الأجنبي، وتقوم السلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عندما يتطلب الأمر ذلك، بما يعمل على تحسين وضع الميزان التجاري والاحتياطات من الصرف الأجنبي، ومثال على دولة تتبع هذا النظام، هي الجزائر.[2]

ثانيا : التعويم الحر : يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفق قوى السوق أي العرض والطلب من النقد الأجنبي، ويكون التدخل الرسمي في سوق الصرف الأجنبي على أساس اضطراري ولا يحدث بشكل متكرر، وعادة ما يستهدف خفضا محدودا في معدل تغير سعر الصرف والحيلولة دون تقلباته المفرطة، وليس تحديد معين له[3]، لذلك فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ ما تراه مناسبا من الإجراءات للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه تفاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها، ومن تلك الإجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف والتعويم غير النظيف :

1- التعويم النظيف : في هذه الحالة تترك السلطات النقدية سعر الصرف حرا يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب، لكنها تقوم بإنشاء ما يعرف بأموال موازنة الصرف، وهذا بتخصيص أرصدة من الاحتياطات النقدية والذهب تسمح للسلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء حسب الحالة، وهذا لحماية سعر صرف عملتها من التغيرات العارضة أو المؤقتة أو التي تسببها عمليات المضاربة، وتعتبر أموال موازنة وطرق استخدامها قواعد اللعبة في ظل نظام أسعار الصرف الحرة.

---

[1] Michel Bialés et d'autres, op.cit, P : 241.

[2] عبد الهادي عبد القادر سويفي، **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي**، الطبعة الثانية، بدون دار نشر، القاهرة،2007، ص : 183.

[3] روبا دوتاغوبتا وآخرون، **التحرك نحو مرونة سعر الصرف : كيف، ومتى، وبأي سرعة ؟** ، مجلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد38، 2006، ص : 4.

2- التعويم غير النظيف : يتمثل في تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي عن طريـــق البيـــع أو الشراء قصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق هدف معين، ومن ذلك :

أ–بيع العملة الوطنية بهدف زيادة المعروض منها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها بغرض زيادة الطلب العالمي عليها؛

ب–شراء عملتها الوطنية لزيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة قيمتها لمنع رؤوس الأمـــوال مـــن التســـرب إلى الخارج.[1]

الفرع الثالث : مزايا وعيوب أنظمة الصرف الثابتة

لأنظمة أسعار الصرف مزايا وعيوب، يمكن ذكرها كالأتي :

أولا : مزايا أنظمة الصرف الثابتة : المزايا هي :

1- تعمل على تحفيز التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال مع البلدان نفس منطقة العملة؛

2- تقليل عوامل التكلفة أو المخاطرة للتجار والمستثمرين؛

3- تنعكس بالإيجاب، إذ كان اقتصاد البلد لا يتميز بالكبر، حيث يكون أكثر فاعلية من خلال تقليلـــه لأثـــر الصدمات الخارجية(حالة الربط بعملة وحيدة)؛

4- في حالة الربط بسلة عملات، يتم تخفيف صدمات العرض الكلي باستخدام الاحتياطات؛

5- تقليل أثر الصدمات الخارجية على الدخل المحلي والأسعار إلى الحد الأقصى؛

6- يراعي تكوين سلة العملات ووزن كل عملة في السلة إذا كان بلد الربط يعتمد على سلة من العملات؛

7- إذا كانت العملات المكونة للسلة تتميز بالثبات والاستقرار، فإن عملية الربط في هـــذه الحالـــة تكســـب سياسات الحكومة الثقة القوية؛

8- الربط بسلة عملات يستهوي البلدان التي تتمتع بنمط متنوع من التجارة.

ثانيا : عيوب أنظمة الصرف الثابتة : أما فيما يخص عيوب أنظمة الصرف الثابتة، فهي كالأتي :

1- مهما كان سعر الصرف، فإنه يقلل من استقلالية السياسة النقدية لأن تكون أداة تحقيق الاستقرار الداخلي، أو إدارة نتائج تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل؛

2-في حالة الربط بعملة وحيدة، قد يحدث تحول في الخيارات من طرف الأجانب، الأمـــر الـــذي يـــؤدي إلى تدفقات رأس مالية كبيرة، ويضعف السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد؛

3-في حالة الربط بسلة عملات، انعكاس درجة تقلب وزن إحدى عملات السلة على سعر الصرف من خلال الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية والمالية لبلد هذه العملة؛

---

[1] راتول محمد، **تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات**، الملتقى الوطني : المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية-الواقع والتحديات-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 14/15/12/ 2004، ص ص : 343-344 .

4-كما تقع اختلالات في المدفوعات تؤدي إلى تغير الاحتياطات، وفي الكتلة النقدية والأسعار المحلية؛

5-التغيرات في سعر الصرف بين البلدان الرئيسية، سوف تؤثر على أسعار الواردات والصادرات التي يواجهها بلد الربط.[1]

الفرع الرابع : مزايا وعيوب أنظمة أسعار الصرف المرنة

تتمثل أهم مزايا وعيوب أنظمة أسعار الصرف المرنة في النقاط الآتية :

أولا : مزايا أنظمة الصرف المرنة : المزايا هي :

1- يجنب نظام الصرف العائم أو المرن تفشي التضخم، أو الانكماش، من بلد لآخر، على العكس من ذلـــك، فإن أسعار الصرف الثابتة تسهل انتقال عدم التوازنات (الاختلالات) الظرفية والنقدية والموازنية؛

2- يسمح نظام الصرف العائم بتقليص امتياز الدولار كنقد دولي، حادا في الآن عينه من حاجات المصـــارف المركزية لاحتياطات الصرف، ومشكلة خلق وتخصيص السيولات الدولية ستوجد لها الحلول بسهولة أكبر؛[2]

3- يحد نظام الصرف العائم من الحركات المضاربية لرؤوس الأموال في الأجل القصير؛

4- يمكن إتباع السياسات النقدية اللازمة دون قيد؛

5- في حالة حدوث اختلالات على مستوى المدفوعات لبلد ما فإنه يمكن إجراء التصحيح اللازم في ميـــزان المدفوعات بتعديل سعر الصرف بدلا من تغير العرض النقدي.[3]

ثانيا : عيوب أنظمة الصرف المرنة : أما العيوب التي تتميز بها هذه الأنظمة فهي كما يلي :

1- عدم الاستقرار في أسعار الصرف، الموضح عبر تقلبات حادة، قد تهدد بإحداث اضطرابات في التبـــادلات، وخصوصا فيما يتعلق بالواردات والصادرات من السلع والخدمات؛

2- تعزيز حركة المضاربة لرؤوس الأموال، في الأجل القصير، التي تساهم في جعل ســـوق الصـــرف عـــديم الاستقرار؛[4]

3- عدم القدرة على التنبؤ بتغيرات معدلات الصرف، تقلص من حركية رؤوس الأموال طويلة الأجل زيـــادة على التبادلات الدولية، لأنها في الغالب مصدر عدم يقين بالنسبة لعوائد الاستثمارات في الخـــارج وإيـــرادات الصادرات.[5]

---

[1] علة محمد، **الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص ص: 23-24.

[2] وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2001، ص ص: 301-302.

[3] علة محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

[4] وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص: 297.

[5] علة محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

المبحث الثاني : النظريات المفسرة لسعر الصرف

سنحاول من خلال هذا المبحث إلقاء الضوء على مختلف النظريات المفسرة لسعر الصرف، مـــن خـــلال الإشارة إلى أهم النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير اختلافات أسعار الصرف بين مختلف الدول، بإعطـــاء نظرية تعادل القوة الشرائية أكبر حيز من الدراسة لأنها تعتبر أهم نظرية استطاعت أن تلقـــى القبـــول لـــدى الاقتصاديين رغم الانتقادات الموجهة لها، لذلك قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، هـــي كـــالأتي : المطلب الأول، تناولنا فيه نظرية تعادل القوة الشرائية، أما المطلب الثاني، فتطرقنا فيه نظريـــة تعـــادل أســـعار الفائدة، أما فيما يخص المطلب الثالث، فتحدثنا فيه عن بعض النظريات الأخرى التي حاولت تفسير تحديد سعر الصرف، وذلك وفق الأتي :

المطلب الأول : نظرية تعادل القوة الشرائية

حاولت الكثير من النظريات الاقتصادية تفسير اختلافات أسعار الصرف بين الدول، ومن بين أهم هـــذه النظريات نجد نظرية تعادل القوة الشرائية، ويعود الفضل في المعالجة الحديثة لهـــذه النظريـــة إلى الاقتصـــادي السويدي غوستاف كاسل في أوائل العشرينات من القرن العشرين، وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية مـــن كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن ســـعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل و الخارج، ومن هنا فإن تكلفـــة شراء سلعة ما على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لابد أن تكون مســـاوية لتكلفـــة شـــرائها في بريطانيا.[1]

رغم أن الكثير من الاقتصاديين كانوا يؤيدون رأي كاسل باعتبار أن تدهور القيمة الداخلية للعملـــة هـــو السبب الرئيسي لتدهور قيمتها الخارجية وليس العكس، وللنظرية صورتان : الصورة المطلقة والصورة النسبية :

أولا : الصورة المطلقة :

الفكرة التي تأسست أو بنية عليها نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها المطلقة بسيطة هـــي أن كميـــة السلع أو الخدمات التي تحصل عليها من دفع وحدة نقدية من العملة المحلية هو نفس المقدار أو الكمية من السلع أو الخدمات التي تحصل عليها في الخارج بنفس الوحدة النقدية بعد تحويل العملة إلى عملة أجنبية.

إذا كان مستوى الأسعار في البلد المحلي **P** و**P*** هو مستوى العام للأسعار في البلد الأجـــنبي و **r** هـــو معدل الصرف فإن $\mathbf{P/P^* = r_{(PPA)}}$ حيث $\mathbf{r_{(PPA)}}$ هو معدل سعر الصرف.

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص : 118.

وتقودنا هذه المعادلة إلى نتيجة أخرى هي توحيد أسعار السلع والخدمات في مختلف البلـــدان، بمعـــنى أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي أي أن المعادلـــة تصبح **P=rP***.

ثانيا : الصورة النسبية للنظرية :

العلاقة $\mathbf{r_{(PPA)} = P/P^*}$ تفرض وجود مقارنة تامة وفورية للقوى الشرائية للعمـــلات ســـواء المحليـــة أو الأجنبية، لكن تدخل الكثير من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى إخلال بهذه العلاقة،[1] فقد لا يتحقق تعـــادل القوة الشرائية المطلقة إذا كانت هناك قيود على التجارة مثل : التعريفات الجمركية أو الحصص، وإذا كانـــت هناك نفقات نقل، أو إذا كانت المعلومات غير كاملة فيما يتعلق بالأسعار في الدولتين، ومن الناحية العلميـــة، يتم استخدام نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية من أجل التغلب على هذه المشاكل، لذلك، حتى لو كانـــت الدول تستخدم صورا مختلفة للأوزان السعرية، أو إذا كانت تلك العوامل الأخرى تلعب دورها، طالما بقيـــت الأوزان والعوامل الأخرى ثابتة عبر الزمن، فالتغيرات في مستويات الأسعار النسبية سوف تنعكس على الأرقام القياسية النسبية للأسعار،[2] لذلك اهتمت نظرية تعادل القوة الشرائية في صيغتها النسبية إلى ما يحدث من تغـــير في سعر الصرف التوازني من لحظة إلى أخرى.

فترى في هذه الحالة وجود علاقة بين تغيير معدلات الصرف ومستوى الأسعار، وتسمى تعـــادل القـــوة الشرائية النسبية حيث :**dr/r=dP/P-dP*/P***

إذن معدل تغيير سعر الصرف يساوي فروقات معدلات التضخم أي :

نسبة تغير سعر الصرف=نسبة التضخم المحلي–نسبة التضخم الأجنبي.

وهذه الصورة مشتقة من الصورة المطلقة إذ بإمكانية التغير النسبي للأرقام القياسية للأسعار في نفس الفترة بالأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم التي لها التأثير المباشر على سعر الصرف على افتراض توفر حرية التبادل الخارجي بين البلدين وتعتمد هذه النظرية في قياس مستوى الأسعار على طريقة الأرقام القياســـية اســـتنادا إلى الصيغة التالية :

$$\boxed{R_1=R_0P/P^*} \quad \text{(06)}.....$$

حيث :

$\mathbf{R_1}$: سعر الصرف التوازني الجديد؛

$\mathbf{R_0}$: سعر الصرف القديم؛

P : الرقم القياسي للتغير في الأسعار المحلية؛

P* : الرقم القياسي للتغير في الأسعار العالمية.

---

[1] العقريب كمال، **أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2006/2005، ص ص : 19-20.

[2] سي بول هالوود و رونالد ماكدونالد، **النقود والتمويل الدولي**، ترجمة : محمود حسن حسني، دار المريخ، الرياض، 2007، ص : 215.

ثالثا : الانتقادات الموجهة للنظرية : أهم الانتقادات هي :

1- أن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات؛

2- أن هذه النظرية تنطبق على الأمد الطويل أكثر منه الأمد القصير؛

3- النظرية أهملت أو تجاهلت نفقات نقل السلع وشحنها من دولة إلى أخرى، كما تتجاهل وجود أثر فعـــال للرسوم الجمركية على سعر الصرف بما لها من تأثير على حجم الصادرات والواردات؛[1]

4- أنها تهمل دور التقدم التكنولوجي والتغير في أذواق المستهلكين الأجانب على مستوى سعر صرف العملـــة من خلال التأثير على صادرات البلد.[2]

المطلب الثاني : نظرية تعادل أسعار الفائدة

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج مـــن تلـــك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول أين معدل الفائدة أكبر من ذلـــك الســـائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وســـعر الصـــرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي : يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم **M** في أسواقهم المحليـــة لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على $\mathbf{M(1+i_D)}$ حيث $\mathbf{i_D}$ معدل الفائدة، يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا، حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصـــرف الآني(نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة $\mathbf{i_E}$ وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية، ويمكننا أن نعبر عن ذلك رياضيا :

$$\boxed{\mathbf{M(1+i_D)= M/CC.(1+i_E).CT}} \quad \text{.....(07)}$$

حيث :

CC : سعر الصرف الآني(نقدا)؛

CT : سعر الصرف الآجل؛

$\mathbf{i_E}$: معدل الفائدة الخارجي الاسمي؛

$\mathbf{i_D}$: معدل الفائدة الداخلي الاسمي.

المعادلة (**07**) تؤدي إلى أن :

$$\boxed{\mathbf{CT/\ CC=(1+i_D)/\ (1+i_E)}} \quad \text{.....(08)}$$

وبطرح (**07**) من طرفي المعادلة أعلاه نحصل على :

$$\boxed{\mathbf{CT/\ CC-1=(1+i_D)/\ (1+i_E)-1}} \quad \text{.....(09)}$$

[1] العقريب كمال، مرجع سبق ذكره، ص ص : 20-21.
[2] عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص : 167.

أو :

$$CT- CC/ CC= i_D+i_E/1+i_E \quad \text{.....(10)}$$

وإذا كانت i_E صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة (10) :

$$CT- CC/ CC= i_D- i_E \quad \text{.....(11)}$$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف.

المطلب الثالث : نظريات أخرى

هناك بعض النظريات الأخرى التي حاولت تفسير اختلاف سعر الصرف من دولة لأخرى على غرار باقي النظريات السابقة، ومن بين هذه النظريات : نظرية الأرصدة وكفاءة السوق والكمية وغيرها، وللإلمام بهـــذه النظريات قسم هذا المطلب إلى الفروع التالية :

الفرع الأول : نظرية الأرصدة

تقوم هذه النظرية على اعتبار أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصـــدة ميـــزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات، والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية، ويعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب العالمية كانت مؤشرا على صحة هذه النظرية، وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر، رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وارتفاع مستوى الأسعار، والسبب في ذلك هو توازن الميـــزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها.

.بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.

الفرع الثاني : نظرية كفاءة السوق

السوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض أن كـــل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثـــل : إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازني، معدل التضـــخم...الخ، في الســـوق الكـــفء كـــل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة، تكاليف المعلومات ضـــعيفة، تغـــيرات أسعار الصرف عشوائية.[1]

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص : 120-124.

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذ كانت أسواق الصرف الحالية كفئة نسبيا، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، أظهرت اختبارات جيدي ودوفي، **GIDDY**و**DUFEY** على التوالي في **1976,1975** كفاءة السوق.

في حين أن دراسات هانت **HUNT** في سنة **1986** ، ودراسات كيوني وماك دونالد في ســـنة **1989**، تؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا.[1]

الفرع الثالث : نظرية كمية النقود

أولا : تعريفها :

تعتبر النظرية الكمية للنقود من أهم وأقدم النظريات الاقتصادية التي ما زالت تدور حولهـــا نقاشـــات إلى يومنا هذا، والتي تشير في شكلها البسيط إلى أن التغير في المستوى العام للأسعار يتحدد بواسطة التغيرات الـــتي تحدث في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، وتعتبر هذه النظرية منبعا رئيسيا لوصـــف وتوضـــيح السياســـة الكلاسيكية المعتمدة على قاعدة الذهب، حيث حظيت بتعديلات مستمرة، في ظل المذاهب المسماة بأنصـــار المدرسة النقدية الحديثة والمنتمية إلى مؤسسات رسمية كجامعة شيكاغو والبنك الاحتياطي الفدرالي.

ويتعلق الشكل الأول لهذه النظرية بمعادلة المبادلة المشهورة للاقتصادي المشهور **Irving Fisher**، بحيث ينطلق من فكرة أن الأفراد يحتفظون بالنقود لغرض شراء السلع والخدمات، وكلما كانت حاجتهم كبيرة لهذه النقود كلما احتفظوا بها أكثر، فالنقود المتوفرة في الاقتصاد تكون مرتبطة بعدد الوحدات النقدية المتبادلـــة في إطار المعاملات، وحسب **Fisher** يمكن صياغة المعادلة الكمية للنقود على النحو التالي :[2]

$$\boxed{MV=PT} \quad \text{.....(12)}$$

حيث :

M : كمية النقود؛

T : حجم المعاملات؛

V : سرعة تداول النقود؛

P : مستوى الأسعار.

فإذا زادت كمية النقود المعروضة مع زيادة سرعة تداولها، انعكست هذه الزيادة على ارتفـــاع المســـتوى العام لأسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبي لأسعار الصادرات، الأمر الذي يجعلها ضعيفة مـــن حيث درجة المنافسة في الأسواق الخارجية، يؤول هذا الأمر كله إلى انخفاض الطلب على الســـلع والخـــدمات الوطنية، وهو ما يعني انخفاض الطلب على العملة الوطنية، ومنه تدني سعر صرف العملة المحلية.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص ص : 122-124.

[2] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة، الجزائر، 2004، ص : 139.

[3] علة محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 66-67.

أما إذا نقصت كمية النقود المعروضة وتراجعت سرعة تداولها، انعكس ذلك على انخفاض المستوى العـــام لأسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض نسبي لأسعار الصادرات، الأمر الذي يجعلها قوية من حيـــث درجة المنافسة في الأسواق الخارجية، يؤول هذا الأمر كله إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات الوطنيـــة، وهو ما يعني ارتفاع الطلب على العملة الوطنية، ومنه ارتفاع سعر صرف العملة المحلية.

ثانيا : عيوب نظرية كمية النقود :

1- إن الزيادة المفرطة في عرض النقود، تترتب عنها مستويات عالية من التضـــخم، تـــنعكس علـــى ميـــزان المدفوعات، مخلفا أوضاعا مختلفة، وهو ما يتطلب تغيير سعر الصرف تماشيا مع المستوى العام للأسعار الجديدة؛

2- يرى كينز وأتباعه أن نظرية كمية النقود لا يمكن أن تتحدد بالمستوى العام للأسعار فقط، كما لا يمكـــن اعتبار التغيرات في مستوى الأسعار تعتمد على التغيرات في كمية النقود، وبالتالي فإن التغيرات الحاصلة في سعر الصرف لا يمكن ربطها بهذه التغيرات فقط، وكمثال : فإن المارك الألماني لم تنخفض قيمته خـــلال الحـــرب العالمية الأولى برغم الزيادة الحاصلة في عدد الماركات المتداولة؛

3- كما يرى كينز أن الزيادة في كمية النقود لا أثر لها أكثر من مجرد زيادة الطلب على النقود عندما تســـود حالة الكساد، ويقع الاقتصاد في نطاق مصيدة السيولة، وفي هذه الحالة لا يمكن للسياسة النقدية التأثير علـــى مستوى الأسعار.[1]

الفرع الرابع : النظرية الإنتاجية

أولا : تعريفها :

يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة باعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البـــالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية، فكلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني كلمـــا ازدادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار، ومنه الطلب على العملة المحلية، وبالتـــالي تحســـين سعر صرف العملة، ويحدث العكس تماما في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية، بحيث يؤدي ذلـــك إلى خـــروج رؤوس الأموال وارتفاع تكاليف الإنتاج، وكذا انخفاض الطلب على العملة المحلية مما يـــؤدي في النهايـــة إلى انخفاض قيمة العملة.

[1] المرجع نفسه، ص: 67.

ثانيا : عيوب النظرية الإنتاجية :

حتى هذه النظرية لا تخلو من الانتقادات، فهي تبين ضرورة تقويم العملة المحلية بالشكل الـــذي يناســـب مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة، هو ما فسر اختلاف أو انعـــدام التـــوازن الاقتصـــادي المنشود، ففي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها، أي مقـــدرة بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية فينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار المحلية لانخفاض الإنتاج و انخفاض الصـــادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة، هذا إلى جانب زيادة الطلب المحلي على السلع الأجنبية مما يؤدي إلى حـــدوث أو تفاقم العجز في ميزان المدفوعات ويحدث العكس في حالة الاقتصاد الوطني قوي مع تقويم العملة بأقـــل مـــن قيمتها الحقيقية.[1]

[1] شيباني سليمان، **سعر الصرف ومحدداته في الجزائر 1963-2006**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص ص : 76-77.

المبحث الثالث : سوق الصرف الأجنبي و سياسة سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف واحدا من أهم الأسعار في الاقتصاد، وبالتالي فهو سعر حساس جدا، يستجيب بسرعة كبيرة لأي تغيرات، حتى التغيرات المتوقعة في الاقتصاد، ولذا فإن سعر الصرف يتغير يوميا بل وعلـــى مـــدار الساعة، و يعرف السوق الذي يتم فيه التجارة بالعملات الدولية، ويتم فيه تحديد ســـعر الصـــرف، بســـوق الصرف الأجنبي، وفي هذا السوق، يقوم الأفراد والشركات والمؤسسات المالية ببيع وشراء العملات الأجنبيـــة من أجل القيام بالمدفوعات الدولية.[1]

هذا من جانب ومن جانب أخر تعتبر السياسة الاقتصادية مجموعة من القرارات التي تتخـــذها الســـلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه، وجرت العادة أن يكون للسياسة الاقتصادية مجموعة مـــن الأهداف مثل : تحقيق النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، استقرار الأســـعار، تنمية القطاعات الإستراتيجية،...الخ، وتتكون السياسة الاقتصادية من فروع هي : السياسة النقدية، سياســـة الصرف، السياسة الجبائية، السياسة الميزانية، سياسة المداخيل، السياسة الاجتماعية.

لكن ما يهمنا في السياسة الاقتصادية هي سياسة الصرف التي اتبعتها العديد من الدول، وذلـــك بغـــرض تدعيم نقدها وتحقيق الاستقرار في اقتصادياتها، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا المطلب إلى أربعـــة مطالـــب موزعة كالأتي : المطلب الأول، يتكلم عن ماهية سوق الصرف الأجنبي، أما المطلب الثاني، فيتكلم عن ماهيـــة سياسة سعر الصرف، أما المطلب الثالث، فيتكلم عن أنواع سياسة سعر الصرف، وفي المطلب الرابع، نتطـــرق فيه إلى العوامل المحددة لاختيار سياسة الصرف الأجنبي للدول النامية، وذلك حسب التالي :

المطلب الأول : ماهية سوق الصرف الأجنبي

نتكلم في هذا المطلب عن ماهية سوق الصرف الأجنبي من خلال التطرق إلى تعريـــف ســـوق الصـــرف الأجنبي و كذلك خصائص سوق الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى المتدخلون في هـــذا الســـوق، وفي الأخـــير معاملات هذا السوق، وذلك حسب التالي :

أولا : تعريف سوق الصرف الأجنبي :

سوق الصرف الأجنبي هو عبارة عن السوق الذي تنفذ فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبيـــة، و لا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهـــزة تـــداول إلكترونيـــة أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات اتصال أو أقمار صناعية، تم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات

[1] موردخاي كريانين، **الاقتصاد الدولي : مدخل السياسات**، ترجمة : محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، 2007، ص : 256.

المالية مثل : رويتر، وتعمل **24** ساعة على **24** ساعة، وهذا نتيجة اختلاف التوقيت في هذه الأسواق فعنـــدما تغلق الأسواق في الولايات المتحدة الأمريكية تبدأ أسواق طوكيو بالعمل، وبعد ذلك بساعتين تفـــتح أســـواق البحرين والشرق الأوسط، وبعدها بساعتين تبدأ الأسواق الأوربية في العمل وأسواق طوكيو في الإغلاق، وفي منتصف ساعات عمل الأسواق الأوربية تبدأ الأسواق الأمريكية في العمل.[1]

سوق الصرف الأجنبي هو الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنـــوك بشـــراء وبيـــع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي، ويتكون سوق الصرف الأجنبي لأي عملة : الدولار مثلا، مـــن جميـــع المواقع، مثل : لندن، وزيورخ، وباريس، وكذلك نيويورك حيث تُباع وتُشترى مقابل عملات أجنبية أخرى.[2]

ومن خلال ما تم ذكره سابقا تبين لنا أن سوق الصرف عبارة عن الإطار التنظيمي الذي تنفذ فيه عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية، بين الأفراد وكذلك الشركات، وذلك لغرض تسوية المدفوعات الناتجـــة عـــن العمليات التجارية، و لا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق.

ثانيا : خصائص سوق الصرف الأجنبي :

تتميز أسواق الصرف الأجنبية بالخصائص الآتية :

1- يعتبر سوق العملات الأجنبية أقدم وأكبر وأوسع سوق مالي في العالم، وقد قدر بنك التسوية الدولية، من خلال عمليات المسح التي يقوم بها كل ثلاث سنوات لأسواق العملات الأجنبية أن متوسط حجم التعـــاملات اليومية في سوق العملات الأجنبية، هو **1190** مليار دولار في أفريل **1995**؛

2- رغم الانتشار المتزايد للمشتركين في سوق العملات الأجنبية في كل أنحاء العالم، إلا أن أغلب الصـــفقات تتم في لندن ونيويورك و طوكيو، وتصل حصة لندن في أسواق العملة الأجنبية إلى **30%** من كل الصفقات، بينما تصل حصة كل من نيويورك وطوكيو إلى **16%** و **10%** على التوالي، وتستحوذ الأسواق الثلاثة على نسبة **56%** من صفقات العملات الأجنبية في العالم؛

3- تركيز السوق، حيث يعادل ثلثي صفقات العملات الأجنبية اليومية يحدث ما بين سماسرة البنوك، وحوالي **16%** من العملات تخص العملاء غير الماليين، أما الجزء الباقي من المعاملات **20%** فيشمل مؤسسات ماليـــة خلاف سماسرة البنوك، والتي هي في الأغلب شركات أوراق مالية، تعمل في أسواق القروض والأسهم العالمية التي دخلت سوق العملات الأجنبية كأجهزة للوساطة تقوم بالشراء على مرحلة واحدة لعملائها؛

4- يتميز سوق العملات الأجنبية بالسيولة الشديدة، فالصفقات كبيرة وتنفذ بكثرة، حيث تكتتب المؤسسات العادية للسمسرة ما بين **3000** و **4000** تذكرة معاملات لصفقات في العملة الأجنبية خلال يوم؛

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص : 107-108.

[2] Domnick Salvatore, **économie interntionale**, McGraw-hill, Parais, 1975, P : 119.

5- تجري الصفقات في سوق الصرف الأجنبي في كل ساعات النهار والليل، وتشـــمل في أغلـــب الأحيـــان مؤسسات في مناطق اختصاص وطنية مختلفة.[1]

ثالثا : المتدخلون في سوق الصرف الأجنبي :

تعتمد التعاملات الدولية على سوق الصرف الأجنبي، ولسوق الصرف الأجنبي أطراف متعددة تتعامـــل في إطاره بيعا وشراء وحتى متابعة أو إشرافا، وتتمثل هذه الأطراف أساسا في :

1- البنك المركزي : (Central Bank) : ويتدخل للقيام بعمليات السوق المفتوح، وذلك عـــن طريـــق شراء وبيع العملات للتأثير على سعر الصرف.

2- الشركات : (Corporations) : والتي تحتاج إلى تحويل بعض المقبوضات والمدفوعات مـــن عملـــة لأخرى.

3- البنوك التجارية : (Commercial Banks) : والتي تقوم بتنفيذ التعاملات للشركات والعملاء، وفي بعض الحالات تستعين بسماسرة الصرف الأجنبي لتوفيق البائعين والمشترين للعملات الأجنبية معا.

4- المؤسسات المالية غير المصرفية : (Non-Bank Financial Institutions) : مثـــل : شـــركات التأمين.[2]

5- المستخدمين التقليديين : كالمستوردين والمصدرين والسياح والمستثمرين الذين يبـــادلون العملـــة المحليـــة بالعملات الأجنبية وذلك لتسوية معاملاتهم الدولية، إضافة إلى التجار والمضاربين(الأفراد ومدراء الاســـتثمار) الذين يتاجرون بالعملات الأجنبية بحثا عن أرباح قصيرة الأجل.[3]

6- السماسرة : (Brokers) : يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء والبيـــع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملة.[4]

رابعا : معاملات سوق الصرف الأجنبي :

سنتطرق إلى معاملات سوق الصرف الأجنبي، حيث هناك عدة أنواع لهذه المعاملات الـــتي تســـتعمل في سوق الصرف الأجنبي، وقد نمت في الثمانينيات معاملات حديثة في سوق الصرف مثل : عقود المســـتقبليات والخيارات، وذلك بغرض تغطية مخاطر العملة، بالإضافة إلى الوسائل التقليدية المعروفة، حيث سنتطرق إلى كلا الوسيلتين كالأتي :

[1] علة محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص : 71-72.
[2] موردخاي كريانين، مرجع سبق ذكره، ص : 267.
[3] عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص : 178.
[4] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص : 109.

1- سوق الصرف نقدا (الآني أو العاجل) :

تستلم العناصر الاقتصادية المتبادلة، العملات بعد يومي عمل للسوق نقدا من تاريخ معاملـــة الصـــرف، وتعكس أسعار السوق نقدا مختلف القوى الاقتصادية المؤثرة في النقد في وقت محدد، وتتابع هذه الأسعار بانتباه شديد من قبل المراقبين والمحللين، كما ترتكز تدخلات المصارف المركزية في هذا السوق عندما يريدون التـــأثير في أسعار الصرف.[1]

وتؤدي قراءة أسعار الصرف أحيانا إلى حدوث نوع من البلبلة، نظرا لوجود أسلوبي تسعير، هما كالأتي :

أ-التسعير بشكل مبهم :

حيث يشار إلى عدد الوحدات النقدية الوطنية الضرورية للحصول على وحدة نقدية أجنبيـــة، مـــثلا : في الجزائر يتم الحديث عن عدد الوحدات النقدية(الدينارات) الضرورية للحصول على دولار واحد أو أورو واحد أو جنيه إسترليني واحد.

ب-التسعير بشكل واضح :

ويؤدي هذا الأسلوب إلى التعبير عن سعر وحدة نقدية وطنية بالعملة الأجنبية، ونجد بريطانيـــا واســـتراليا ونيوزيلندا تعتمد على هذا الأسلوب حيث تعرض السلطات البريطانية عدد الوحدات من العملات الأخـــرى اللازمة للحصول على جنيه بريطاني واحد، مع الإشارة إلى أن هناك اتجاه متزايـــد اليـــوم لعـــرض التســـعيرة بالأسلوبين معا.

و يتم عرض التسعيرة بالأسلوبين على أساس أسعار الشراء وأسعار البيع، عادة ما يتم التعبير عـــن ســـعر العملة برقم متبوع بأربع أرقام بعد الفاصلة، والرقم الأخير من الفاصلة يعبر عنه بنقطة.

فمثلا ارتفاع سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي ما بين **1997-1998** بالانتقال مـــن **0,6098** إلى **0,6022** يعبر عن تحسن في قيمة الجنيه بـــ**(0,6022-06098)=76نقطة**.[2]

2- سوق الصرف الآجل :

تتبادل العناصر الاقتصادية العملات، في السوق لأجل، وفق قاعدة التسديد في تاريخ لاحق، يحدد ويتفـــق عليه بين الأطراف المنجزة للمعاملة، وذلك بخلاف السوق نقدا، الذي يقضي بالتسديد بعد يومين من تـــاريخ إجراء المعاملة، ويوجد في هذا السوق، عدد من المهل القياسية(**30يوم، 60يوم، 90يوم، 180يوم، أو سنة**)، كما يمكن استخدام بعض المهل الأخرى وذلك على ضوء العرض والطلب والسيولة في السوق، فمعـــاملات العملات الأكثر أهمية، قد تتم وفق مهل تتجاوز السنة، ولكن حجمها أقل بكثير من تلك التي تتم وفق المهـــل التقليدية.

---

[1] فرانسوا لرو، **الأسواق الدولية للرساميل**، ترجمة : حسن الضيقة، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1991، ص : 45.

[2] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص : 112-113.

تختلف قيمة أسعار الصرف لأجل عن قيمة أسعار الصرف نقدا، في غالب الحالات، ولكي نحصل علـــى قيمة الصرف لأجل، نظيف أو نطرح مبلغ معين من قيمة الصرف نقدا، فإذا كان سعر صرف عملة ما لأجـــل أعلى من سعر الصرف نقدا، يكون قد أضيف عليه علاوة أو ربح تأجيل الدفع **(Permium)**، وإذا كـــان السعر لأجل أقل من سعر الصرف نقدا، نكون بصدد عملية حسم أو فرق أسعار **(Discont)**.[1]

3-سوق مبادلة العملات SWAP :

ويعتبر سوق الـــ**SWAP** امتداد للسوق الآجل، والـــ**SWAP** عبارة عن عملية تؤمن لعنصر اقتصادي إمكانية شراء أو بيع عملة مقابل عملة أخرى في آن واحد، مع مواقيت دفع مختلفة، فالـــــ**SWAP** عمليـــة صرف عملات مع وعد بإنجاز العملية المعاكسة في زمن يحدد مسبقا، وعلى عكس أصحاب المعاملات نقـــدا، فإن مستخدم الـــ**SWAP** لا يتحمل مخاطر الصرف.

إن معاملة **SWAP** تسمح للطرفين المتقابلين بالاستفادة من فارق النقاط (علاوة أو حسم) الناجم عنها، إن نقاط العلاوة أو الحسم يطلق عليها تسمية معدل الـــ**SWAP (SWAP Rates)**، ويتم التعبير عـــن العلاوة والحسم بالنسبة المئوية، ورغم أن مواعيد التسليم يتم تحديدها بشكل حر، فإن هناك معاملات نمطية في هذا السوق :

أ- Spot Against Forward : شراء عملة(أو بيعها) نقدا ثم بيعها(أو شرائها من جديد) في آن واحد، ويتم التسليم بعد أسبوع، شهر أو ثلاثة أشهر.

ب- Tomorrow Next ou Rollover : شراء عملة(أو بيعها) على أن يتم التسليم في اليوم المـــوالي، وفي ذات الوقت يتم بيعها(أو شراؤها) في وقت لاحق(ثلاثة أشهر مثلا).

ج- Forward Forward : شراء عملة(أو بيعها) ويتم التسليم في وقت لاحق(شهران مثلا) ثم تباع(أو تشترى) في وقت لاحق(ثلاثة أشهر مثلا)،[2]والعملات الهامة هي التي تكون في العادة موضوع مقايضة، وهـــي التي تنشط السوق لكثرة استخدامها من قبل المؤسسات والبنوك في معاملاتها التجارية أو في عمليات التمويل،[3] مثل : **{ ين/دولار، يورو/دولار، جنيه/دولار}**.

4- العقود المستقبلية والخيارات :

ظهرت في الثمانينات وسائل جديدة في أسواق الصرف، إلى جانب الوسائل التقليدية الثلاثـــة الســـابقة الذكر، وهي "**العقود المستقبلية** " و"**الخيارات** "، والعقد المستقبلي، هو عقد لأجل، وهو عبارة عـــن التـــزام بشراء أو بيع عملات معينة في تاريخ لاحق بسعر وكمية محددين مسبقا، أما خيار الصرف، فهو بمثابـــة حـــق

[1] فرانسوا لرو، مرجع سبق ذكره، ص ص : 46-47.
[2] المرجع نفسه، ص : 50.
[3] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص : 114.

وليس التزام، يسمح بشراء أو بيع كمية من العملات بسعر محدد، إما عند انقضاء العقد أو في وقت سابق على ذلك(**خيار أمريكي**)، أو انقضاء العقد(**خيار أوربي**).[1]

المطلب الثاني : ماهية سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة هامة في الاقتصاد، حيث تظهر أهميتها من يوم إلى أخر من خلال تميزها بأهدافها وأدواتها، وتسعى سياسة سعر الصرف كباقي السياسات الأخرى إلى تحقيق جملة من الأهداف الـــتي تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مجموعة من الأدوات، وســـنتطرق إلى أهـــداف وأدوات سعر الصرف، كما يلي :

الفرع الأول : أهداف سياسة سعر الصرف : تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق جملة من الأهداف، التي من بينها ما يلي :

أولا : مقاومة التضخم : عانت العديد من الدول النامية من ظاهرة التضخم لفترات طويلة، حيث حاولـــت بعض هذه البلدان توظيف أسعار الصرف لمحاربة التضخم وتخفيض معدلاته ومراقبته، حيث يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد، وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصـــير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بمـــا يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسة عوائد إنتاجية، وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها، وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية، وتم إعـــدادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقا من سنة **1983**،[2] والشكل التالي يوضح كيفيـــة معالجة التضخم عن طريق سياسة الصرف :

[1] فرانسوا لرو، مرجع سبق ذكره، ص ص : 50-51.
[2] العباس بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص : 24.

الشكل رقم 1.2: مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة سعر الصرف

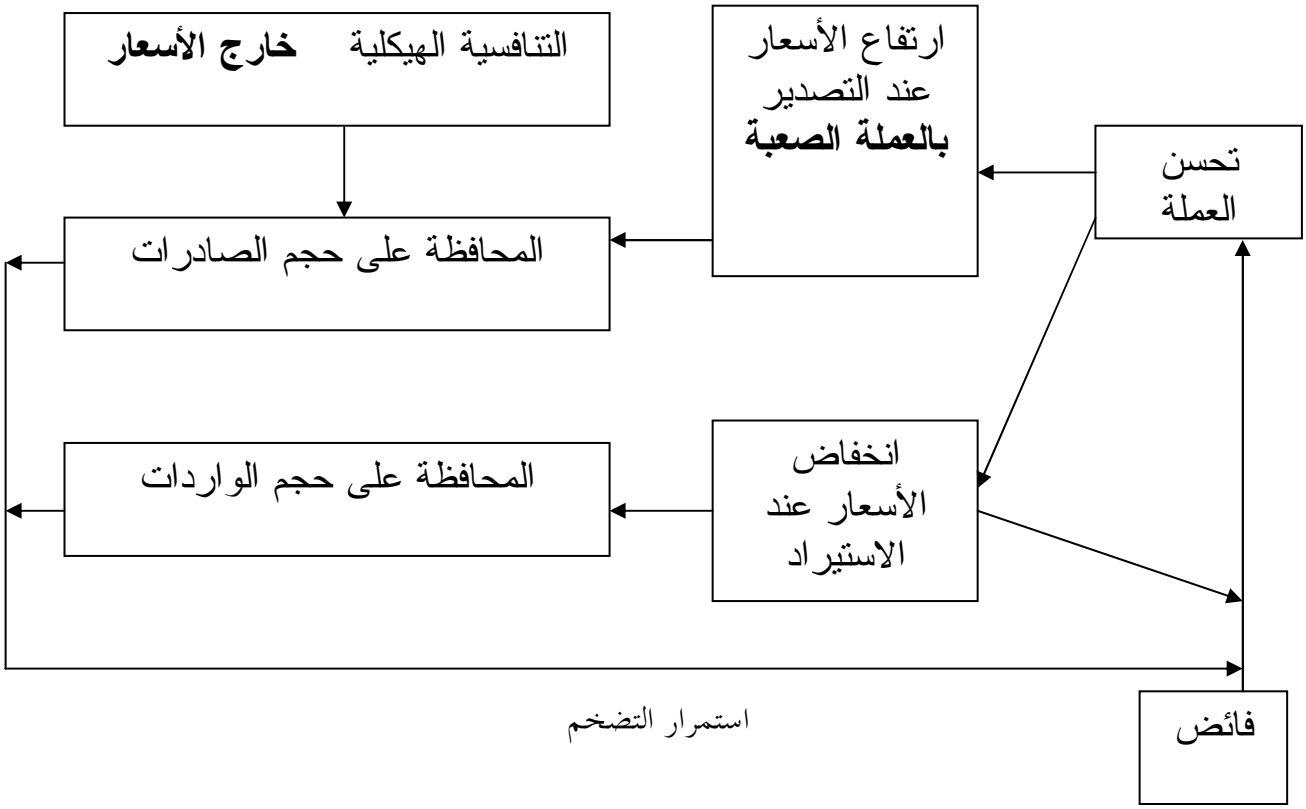

المصدر : قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص : 131.

ثانيا : تخصيص الموارد : يؤدي سعر الصرف الحقيقي، الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، إلى تحويل المـــوارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها، ويزيد إنتاج السلع الـــتي كانـــت تستورد محليا (إحلال الواردات) والسلع التي يمكن تصديرها.

كما ينعكس أثر تغير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يـــؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

ثالثا : توزيع الدخل : يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحليـــة، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة) نتيجة انخفـــاض ســـعر الصـــرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الريع من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الـــتي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاســـمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت التي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص استثمارها.[1]

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص : 131-132.

وبهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحيانا إلى اعتمـــاد أسعار صرف متعددة مثل : سعر صرف للصادرات، سعر صرف للواردات الغذائية،...الخ.

رابعا : تنمية الصناعات المحلية : يمكن للسلطات النقدية رفع القدرة التنافسية للصـــناعة المحليـــة وتشـــجيع التصدير، وذلك من خلال الاعتماد على سياسة لتخفيض أسعار الصرف، وقد نجحت هذه السياسة في ألمانيـــا سنة **1948**.

الفرع الثاني : أدوات سياسة سعر الصرف

تستعمل السلطات النقدية في كل دولة من الدول العديد من الأدوات والسياسات لتنفيذ سياســـة ســـعر الصرف في الاقتصاد المحلي، وأهم هذه الأدوات ما يلي :

أولا : تعديل سعر صرف العملة : في حالة وجود خلل في ميزان المدفوعات تلجأ السلطات النقدية لتعـــديل توازن ميزان المدفوعات إلى تخفيض قيمة العملة أو إعادة تقويمها في حالة نظام أسعار الصرف الثابتـــة، أمـــا في حالة نظام أسعار الصرف المعومة فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة، وتســـتخدم سياســـة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي.

ثانيا : استخدام احتياطات الصرف : في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة المحلية.

وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة،[1] والشكل التالي يوضح كيفيـــة اســـتخدام الاحتياطات الأجنبية لتحسين قيمة العملة :

[1] المرجع نفسه، ص : 134-135.

الشكل رقم 2.2 : استخدام الاحتياطات الأجنبية لتحسين قيمة العملة

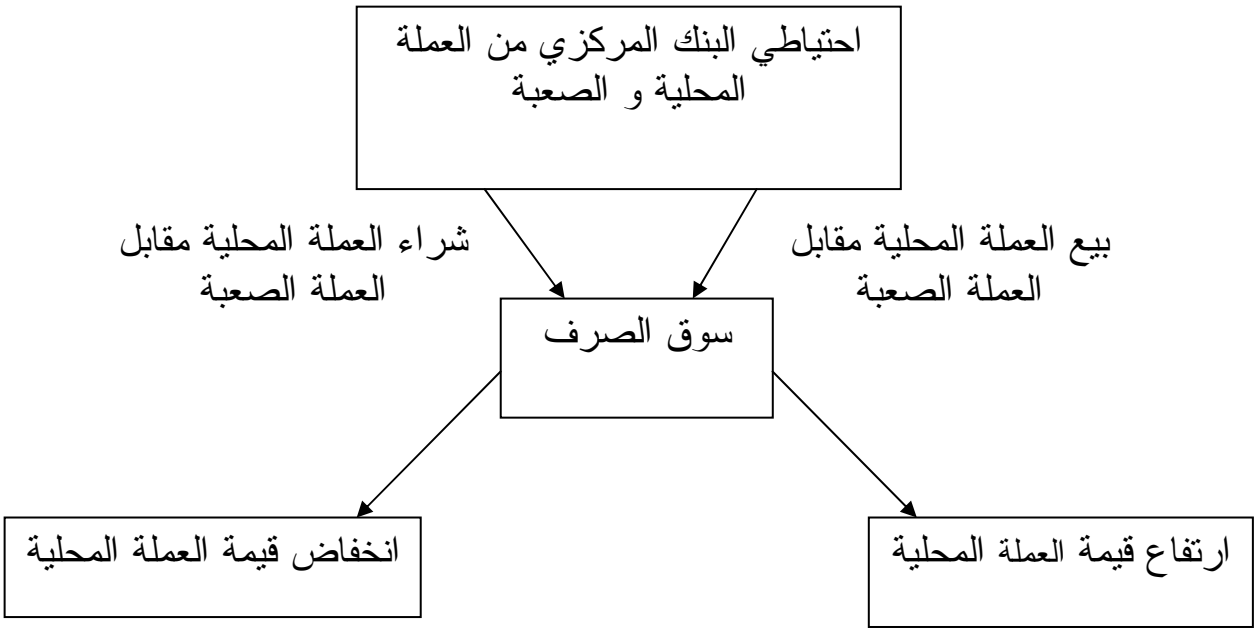

المصدر : العقريب كمال، مرجع سبق ذكره، ص : 30.

ثالثا : استخدام سعر الفائدة : عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائـــدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة، في النظام النقدي الأوربي عندما أعتبر الفرنك أضعف من المارك الألمـــاني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية، إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهـــدد النمو.

رابعا : مراقبة الصرف : تقتضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعـــات العملـــة الصـــعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي، ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية :

1- منع التسوية القبلية للواردات؛

2- الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحلية في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة؛

3- تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة؛

4- تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخـــارجي للعملـــة، وحســـابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة.[1]

خامسا : إقامة سعر صرف متعدد : يهدف نظام سعر الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار التقلبات في الأســـواق وتوجيه السياسات التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالى فيـــه ويتعلـــق بالمعـــاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاع المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهـــة

[1] المرجع نفسه، ص ص : 136-137.

للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر صرف عادي، بل هناك من يذهب إلى تعويم سعر الصـــرف المتعلق بالعمليات العادية، وإخضاع العمليات الخاصة بالقطاعات المحبذة والواردات الأساسية إلى سعر صـــرف محدد إداريا، إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة ويخضـــع ســـعر الصـــرف إلى مزاجية السلطات، فضلا عن صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صـــندوق النقـــد الدولي والتي تقضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف.[1]

المطلب الثالث : أنواع سياسة سعر الصرف

إذا كان ميزان مدفوعات بلد ما في حالة اختلال هيكلي أو دائم، فإنه من الواجب على السلطات المبادرة باتخاذ وإتباع سياسات كفيلة لمواجهة هذه الاختلالات، ذلك أنه لو تجاهلت أو تباطأت في إتباع السياســـات الكفيلة بتصحيحها لانتهى الأمر باستنفاد الاحتياطات الخارجية للبلد أو بدخول الدولة في قفـــص المديونيـــة الخارجية، ومن بين هذه السياسات التي تتبعها الدولة، هي إجراء تغيرات في سعر الصرف، سواء عـــن طريـــق تخفيض قيمة العملة في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات، أو رفع قيمة العملة في حالة وجـــود فـــائض في ميزان المدفوعات، وبناءا على هذا تم تقسيم المطلب إلى فرعين هما : الفرع الأول : يتطرق إلى سياسة تخفـــيض قيمة العملة، أما الفرع الثاني : فيتناول سياسة رفع قيمة العملة، وذلك وفق ما يلي :

الفرع الأول : سياسة تخفيض قيمة العملة

أولا : مفهوم تخفيض قيمة العملة :

يقصد بتخفيض قيمة **(Devaluation)** قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها مقارنة مع العملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عددا أقل من ذي قبل من هذه العملات، ومعنى هذا أن التخفيض هو إجراء يخفض سعر صرف العملة، وبالتالي يخفض قوتها الشرائية في الخارج،[2] كأن تقرر الجزائر مثلا أن تخفض قيمة الدينار مقارنة مع الدولار، فبدلا من أن يساوي سبعون دينار للدولار الواحد، تصبح ثمانون دينار تساوي دولار واحد.

وأما مصطلح انخفاض قيمة العملة **(Depreciation)**، فيقصد به انخفاض قيمة عملـــة بلـــد مـــا إزاء العملات الأجنبية الأخرى في سوق الصرف الأجنبي، نتيجة تعارض قوى العرض والطلب، وهـــذا يعـــني أن الانخفاض المذكور يحصل في حالة نظام الصرف العائم، والعوامل المؤدية إلى انخفاض القيمة الخارجية لعملة البلد هي :

1- زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات؛

2- ارتفاع معدل التضخم المحلي مقارنة بالمعدل المذكور للشركاء التجاريين؛

---

[1] المرجع نفسه، ص : 137.

[2] مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشر، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص ص : 143-144.

3- انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية المحلية؛

4- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج.[1]

ثانيا : أسباب تخفيض قيمة العملة : هناك أسباب عديدة لتخفيض قيمة العملة، من بينها التالي :[2]

1- معالجة العجز في ميزان المدفوعات، وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات؛

2- العمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج، وتشجيع استيرادها من الخارج؛

3-وقد يكون التخفيض بهدف زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديونيتها، وذلـــك لتســـهيل تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية أو لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية؛

4-حماية الصناعة الناشئة، بالإضافة إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني، حيث ينتج عنـــه تشـــجيع التوسع في الصناعات التصديرية؛

5-وقد يقصد التخفيض أحيانا أخرى زيادة موارد الخزانة العامة للدولة بما يتضمنه من إعادة تقـــويم الرصـــيد الذهبي المتاح لديها وفقا للسعر الجديد.

ثالثا : شروط نجاح عملية تخفيض قيمة العملة : الواقع أن هناك عوامل يتوقف عليها نجاح عملية التخفـــيض، إذ تتوقف أهمية هذا التخفيض في تشجيع الصادرات وتقليل الواردات على العوامل عدة هي :

1- اتسام الطلب العالمي على المنتجات (الدولة) بقدركاف من المرونة (تخفيض قيمة العملة يـــؤدي إلى زيـــادة الطلب العالمي على المنتجات المصدرة)؛

2-استجابة الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب العالمي الناتج عن زيادة الصادرات؛

3- يجب توفر استقرار في الأسعار المحلية؛

4- عدم قيام الدول المنافسة بنفس الإجراء (تخفيض عملتها)، أو ما يسمى بالمعاملة بالمثل **(Retaliation)**؛

5- استجابة السلع المصدرة للمواصفات (الجودة ، المعايير الصحية،...)؛

6- استجابة لشرط مارشال-ليرنر **($e_x+e_m>1$)**.[3]

الفرع الثاني : سياسة رفع قيمة العملة

أولا : مفهوم رفع قيمة العملة :

إن عملية رفع قيمة العملة **(Revaluation)** معاكسة لعملية تخفيض قيمة العملة، فعملية رفـــع قيمـــة العملة تشير إلى زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية مقابل الوحدة النقدية الوطنية الواحدة،[4] وتهـــدف هذه العملية إلى تخفيض الفائض التجاري، بعد رفع سعر النواتج المصدرة وتخفيض سعر النواتج المســـتوردة، إن

[1] عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص ص : 153-154.
[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص : 304.
[3] بلعزوز بن علي و محمدي الطيب أمحمد، **دليلك في الاقتصاد**، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص : 96.
[4] عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص : 154.

فائض ميزان المدفوعات، المستمر لأمد طويل نسبيا، يمثل فعليا بالنسبة للدولة التي تسجله مساوئ عدة، نظـــرا لكونه يسبب تدفقا للسيولات التي تعتبر ضمن العوامل التضخمية، إضافة إلى ما تقدم، فإن الخطـــورة تتفـــاقم عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال القصيرة الأجل نحو البلدان ذات العملات التي تقيم على أنها دون قيمتها الحقيقية بانتظار رفع تلك القيمة لاحقا.[1]

وأما مصطلح ارتفاع العملة **(Appreciation)** فهو يشير إلى ارتفاع سعر العملة المحلية لبلـــد مـــا إزاء العملات الأجنبية الأخرى، ولا ريب أن العوامل المؤدية إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصـــرف الأجـــنبي ستعاكس تلك المؤدية إلى انخفاض قيمة العملة التي أشرنا إليها آنفا.

ثانيا : أسباب رفع قيمة العملة :

أما أهم الأسباب التي تدعو السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها، هي :

1- وجود فائض في ميزان المدفوعات؛

2-لمعادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة إستراتيجية، وكما قامت به فرنسا حينما عملت على رفع قيمة الفرنك الفرنسي لمواجهة الارتفاع في الأسعار النفط خلال فترة السبعينات؛

3- لتدعيم العملات الأجنبية الأخرى، وكما فعلت ألمانيا واليابان حينما رفعتا قيمة عملتاهما لـــدعم الـــدولار الأمريكي عندما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية، تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها.[2]

في الختام، فإن تخفيض سعر صرف العملة، أو رفعه، لا يؤدي دائما إلى الآثار المرجوة، إذ أن نجاح العملية يرتبط بالآثار على مستوى الدخل والآثار على مستوى الأسعار، التي تعقب تعديل سعر الصرف الاسمي.[3]

المطلب الرابع : العوامل المحددة لاختيار سياسة الصرف الأجنبي للدول النامية

منذ السبعينات غيرت عدة دول أنظمة الصرف التي كانت تتبعها، وذلك بالتحول من نظام سعر الصرف الثابت، إلى ربط عملتها بسلة من العملات أو التوجه نحو نظام صرف مرن، ويهدف هذا التحول إلى تقلـــيص الآثار السلبية الناجمة عن تقلب عملات الدول الصناعية الكبرى، بسبب قرار هذه الأخيرة تعويم عملاتها بعـــد انهيار نظام بروتون وودز سنة **1973**.

وفيما يخص الدول النامية فهي منقسمة في اختيار نظام سعر الصرف، فهناك دول تتبع ســـعر الصـــرف الثابت وأخرى تتبع سعر الصرف المرن وأخرى تربط عملتها بسلة عملات.

وبخصوص هذا الشأن قام الاقتصادي **R.Heller** بوضع عدة عوامل قد تساعد في اختيار الدول النامية بين سياسة الربط وبين سياسة التعويم، وهي كالأتي :

[1] وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص : 293.
[2] عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص ص : 154-155.
[3] وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص : 293.

أولا : درجة الانفتاح على العالم الخارجي :

وتقاس بنسبة السلع الداخلة في التجارة الخارجية (صادرات وواردات) إلى إجمالي الناتج الوطني، وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي، والعكس صحيح، والاقتصاد المفتوح هو الذي تزيد فيه الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية في تكوين الناتج الوطني.[1]

وبالتالي فاختيار سياسة التعويم لا يمثل الاختيار الأمثل لأن الاقتصاد المفتوح يتميز بتزايد درجة تأثير التغيرات في سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلية لذا يجب أن تقوم بإتباع سياسة الربط أو التثبيت، أما الاقتصاد الأقل انفتاحا فقد يلائمه إتباع سياسة التعويم.

ثانيا : درجة تنوع هيكل الإنتاج والصادرات :

كلما زادت درجة تنوع هيكل الإنتاج الوطني من السلع الموجهة للتصدير أو الموجهة للاستهلاك المحلي، كلما تجنب الاقتصاد الوطني إختلالات ميزان المدفوعات، وبالتالي تقل الحاجة إلى إجراء تصحيح لسعر الصرف، وبفضل إتباع نظام أسعار الصرف الثابتة أو سياسة الربط، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع درجة التركيز في هيكل الإنتاج في عدد قليل من السلع يعرض الاقتصاد كما هو الحال في أغلب الدول النامية، لتقلب مستمر في حصيلة الصادرات فيكون من الملائم في هذه الحالة إتباع سياسة التعويم على أساس إعطاء قدرا من المرونة لسعر الصرف ليسهل عملية تصحيح الاختلال الذي قد ينتج عن النقص المفاجئ في حصيلة الصادرات.

ثالثا : درجة تكامل سوق رأس المال المحلي مع أسواق رأس المال الدولية :

وتقاس بنسبة ما تحتفظ به البنوك من أصول مالية أجنبية إلى القرض النقدي المحلي، وأيضا بدرجة الإحلال بين الأصول المالية المحلية والأصول المالية الأجنبية، وكلما ارتفعت درجة حرية التعامل في السوق المالي المحلي، كلما كان من الأفضل اختيار سياسة التعويم حيث تلعب التغيرات في سعر الصرف دورا هاما في جذب رؤوس الأموال التي تعمل على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الذي ينتج عن المعاملات الجارية، أما بالنسبة للاقتصاد الذي يتميز بانخفاض درجة تكامل سوق رأس المال المحلي مع الأسواق المالية الدولية، فإنه يفضل اختيار سياسة الربط أو التثبيت.[2]

رابعا : معدل التضخم النسبي :

تعاني العديد من الدول النامية من ظاهرة التضخم المستمر لفترات طويلة، وتحاول بعض هذه البلدان توظيف أسعار الصرف لمحاربة التضخم وتخفيض معدلاته ومراقبته، وتعتبر برامج التثبيت باستعمال سعر الصرف كمثبت بمثابة برامج لمحاربة التضخم،[3] وبالتالي يفضل إتباع سياسة تثبيت أسعار الصرف بين الدول

[1] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1990، ص ص : 380-381.
[2] المرجع نفسه، ص ص : 381-383.
[3] العباس بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص : 23.

التي تتقارب فيما بينها معدلات التضخم، بينما يفضل إتباع سياسة تعويم أسعار الصرف بين الدول التي تتباين فيها معدلات التضخم.

خامسا : الأهمية النسبية للمصادر الداخلية والخارجية للاختلال في ميزان المدفوعات :

حينما تكون أغلب مصادر اختلال ميزان المدفوعات ترجع لأسباب خارجية كالانخفـــاض المفـــاجئ في الطلب الأجنبي للصادرات مثلا، فإنه يفضل اختيار سياسة تعويم أسعار الصـــرف، أمـــا إذا كانـــت أغلـــب الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد من مصادر داخلية فإنه يفضل إتباع سياسة ربط أسعار الصرف.

سادسا : قيمة مرونة التجارة الخارجية :

قد لا يكون ملائما اختيار سياسة أسعار الصرف المعومة إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات ومرونة العرض المحلي للصادرات منخفضة كما هو الحال في غالبية الدول النامية، حيث يصبح تغير سعر الصرف غير فعال في استعادة التوازن في ميزان المدفوعات، ولذلك يفضل إتباع سياسة ربط الصرف والاعتماد على السياسات الأخرى البديلة لتصحيح الاخـــتلال كالسياســـة الماليـــة والنقديـــة الانكماشية.

سابعا : تأثير تغير سعر الصرف على كل من الاستيعاب والعرض النقدي المحليين :

اختيار سياسة تغير سعر الصرف الملائمة تعتمد على مدى استجابة كل من الاستيعاب المحلـــي والقيمـــة الحقيقية للعرض النقدي للتغيرات في سعر الصرف، وكلما ارتفعت درجة استجابة تلك المتغيرات للتغير في سعر الصرف خلال الأجل القصير و المتوسط فإنه يفضل إتباع سياسة تعويم سعر الصرف.[1]

أما إذا كانت التغيرات في سعر الصرف قليلة التأثير على الاستيعاب المحلي أو العرض النقدي، فإنه يفضـــل تثبيت سعر الصرف وإتباع السياسات التصحيحية البديلة.

ثامنا : مستودع الأرصدة النقدية الدولية :

إن اختيار سياسة سعر الصرف الملائمة تتحدد أيضا بمدى توفر الاحتياطات الدولية، إذ كلما زاد حجـــم تلك الاحتياطات كلما انخفضت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لاختلال ميـــزان المـــدفوعات وأمكـــن الحفاظ على سعر صرف ثابت من خلال تمويل العجز اعتمادا على تلك الاحتياطات، وبالتالي يفضل في هـــذه الحالة إتباع سياسة تثبيت سعر الصرف، أما في حالة انخفاض حجم الأرصدة الدولية وصعوبة الاقتراض مـــن الخارج، فيفضل إتباع سياسة تعويم سعر الصرف.[2]

[1] محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص ص : 383-385.
[2] المرجع نفسه، ص ص : 385-387.

المبحث الرابع : علاقة تحرير سعر الصرف بتحرير التجارة الخارجية

لاشك أن الحفاظ على أسعار صرف حقيقية ملائمة يعتبر شرطا أساسيا وضروري لتشجيع الصـــادرات ولإحلال الواردات، حيث قامت الكثير من الدول خلال عقد الثمانينات بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية من بينها تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية، وهذه الحرية لازالت محدودة في العديد من الدول النامية التي تفرض رقابة على سعر الصرف، خوفا من تلاشي الكميات المحدودة من العملات الأجنبية في استعمالات غير ضرورية، كهروب رؤوس الأموال واقتناء السلع الكمالية...الخ.

في السنوات الأخيرة أكدت المؤسسات الدولية على أهمية تحرير سعر الصرف كسياسة مكملـــة لـــبرامج تحرير التجارة الخارجية، وأداة لتشجيع ولترشيد الموارد ترشيدا أمثل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، ولغرض فهم الموضوع جيدا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية : المطلب الأول، تطرقنا فيه إلى مفهوم تحريـــر سعر الصرف الأجنبي، أما المطلب الثاني، فتطرقنا فيه إلى شروط نجاح تحرير سعر الصرف، أما المطلب الثالث، فنتطرق فيه الاعتبارات الزمنية لتحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر الصرف، وذلك حسب التقسيم التالي :

المطلب الأول : مفهوم تحرير سعر الصرف

يعتقد البعض بأن تحرير سعر الصرف يعني بالضرورة تحرير التجارة الخارجية وتحرير رؤوس الأموال، وهذا الاعتقاد ناتج عن وجود بعض القيود على الصرف.

والواقع تنقسم هذه القيود إلى القيود الخاصة بعمليات الحساب الجاري والقيود الخاصة بعمليـــات رؤوس الأموال، والقيود حسب هوية حامل العملة (مقيم، وغير مقيم)، وهو ما يعرف بالحرية الداخلية، وهـــذا مـــا سوف نتطرق إليه بالتفصيل في الفروع التالية :

الفرع الأول : حرية الصرف الداخلية

حيث سنتطرق فيه إلى تعريف حرية الصرف الداخلية وأهدافها، وذلك حسب الأتي :

أولا : التعريف :

تعرف بأنها حرية المقيمين في اقتناء العملات أو الأصول المقومة بعملات أجنبية، وبالتالي حريـــة تحويـــل العملة المحلية إلى عملات أجنبية باستخدام سعر الصرف المعمول به.

وهناك درجات متفاوتة في حرية الصرف الداخلية، وذلك كما يلي :

1–يمنع المقيمون من اقتناء الأصول والعملات الأجنبية، ويسمح لغير المقيمين اقتناء هذه الأصول والعملات؛

2–يسمح للعموم باقتناء وامتلاك أصول وعملات أجنبية، ولكن في نفس الوقت يمنع المصدرون من الاحتفاظ بعائداتهم من هذه العملات.[1]

ثانيا : أهداف التحرير الداخلي :

هناك جملة من الأهداف التي يصبو إليها التحرير الداخلي لسعر الصرف، من بينها التالي :

1–حث العموم على بيع أو تسليم إمتلاكاتهم من الأصول والعملات الأجنبية إلى النظام البنكي؛

2–إدماج القطاع غير الرسمي وسوق الصرف الموازي أو السوداء ضمن القطاع الرسمي تفاديا لهـــروب رؤوس الأموال؛

3–القضاء على الاختلالات المترتبة عن الرقابة المفروضة على الصرف (تكلفـــة الصـــفقات، تعـــدد ســـعر الصرف...).

الفرع الثاني : حرية الصرف الخاصة بعمليات الحساب الجاري

كالعادة سوف نتطرق في هذا الفرع إلى التعريف بحرية الصرف الخاصة بعمليـــات الحســـاب الجـــاري وأهدافه، وذلك حسب التالي :

أولا : التعريف :

وتعني حرية بيع وشراء الصرف، للقيام بدفوعات متعلقة بعمليات تصدير أو استيراد سلع وخدمات، وهذه الحرية غير متسقة مع وجود قيود على التصدير والاستيراد، كحصص الاستيراد، وأذونات التصدير...الخ.

ثانيا : الأهداف :

من بين الأهداف نجد ما يلي :

1–إن حرية الصرف في هذا المجال، تخول للمستهلكين إشباع رغباتهم من السلع غير المتواجـــدة في الأســـواق المحلية، وللمنتجين اقتناء عناصر إنتاج حديثة ومتنوعة؛

2–تسمح حرية الصرف بتعريض المنتجين المحليين، إلى المنافسة الخارجية، وتحثهم بالتالي على الإنتاج بكفـــاءة وتحسين استعمال الموارد، والحد من القوى الاحتكارية لبعض الصناعات المحلية.

[1] بليمان سعاد، **إشكالية تسيير سعر الصرف في اقتصاد ناشئ –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص ص : 59.

الفرع الثالث : حرية الصرف الخاصة بعمليات رؤوس الأموال

كذلك في هذا الفرع نتكلم عن تعريف حرية الصرف الخاصة بعمليات رؤوس الأموال وأهدافها، وذلك حسب الأتي :

أولا : التعريف :

وتعني حرية شراء وبيع العملات الأجنبية للقيام بعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار في محفظة الأوراق المالية، وغيرها من العمليات التي يترتب عليها تحريك رؤوس الأموال بين الدول.

ثانيا : الأهداف :

حرية الصرف هذه تساعد على جذب المستثمرين الأجانب من خلال :

1–تسهيل عمليات تحويل أرباح الشركات الأجنبية، إلى بلدانهم الأصلية، وبالتالي تشجيع الاستثمار، وتحقيق النمو الاقتصادي؛

2–فإن هذا السوق بهذه الكيفية يسمح بتحويل القدرة الشرائية بين الأشخاص من مختلف الجنسيات، وكذا تنويع الاستثمارات على المستوى الدولي؛

3–تحويل المخاطر بين الأعوان الذين يقومون بتغطية أعمالهم (صفقاتهم)، وبين المضاربون[1].

المطلب الثاني : مشاكل وشروط نجاح تحرير سعر الصرف

قد تصادف برامج الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الدول الراغبة في تحرير سعر صرفها وكذا تجارتها الخارجية، بعض المشاكل التي تحول دون تنفيذ هذه البرامج، كما أن لهذه البرامج الإصلاحية لسعر الصرف والتجارة الخارجية، بعض الشروط التي يجب أن تتوفر في الدول الراغبة في تحرير سعر صرفها، لنجاح عملية تحرير سعر صرفها، ولإضفاء مزيدا من الوضوح على هذا الموضوع، قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين التاليين: الفرع الأول، نتطرق فيه إلى تأثيرات تحرير سعر الصرف ومشاكله، والفرع الثاني، نتحدث فيه عن شروط نجاح تحرير سعر الصرف، وذلك حسب الأتي :

الفرع الأول : تأثيرات تحرير سعر الصرف الأجنبي ومشاكله

فضلا عن التأثيرات الايجابية لتحرير سعر الصرف، هناك تأثيرات سلبية يمكن أن تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة، من بينها :

1–فتح الأبواب أمام الاستيراد قد يترتب عليه ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات؛

[1] المرجع نفسه، ص : 60.

2–تحرير الصرف يمكن أن ينتج عنه هروب لرؤوس الأموال كما حدث في بعض دول أمريكا اللاتينية، وشرق آسيا؛

3–تحرير الصرف تعني تحركا أكبر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال، وبالتالي احتمالات تعرض الاقتصاد إلى الصدمات الداخلية والخارجية؛

4–تحرير الصرف ممكن أن يتسبب في عدم استقرار أسعار الصرف وأسعار الفائدة وعائـــدات الدولـــة مـــن العملات الأجنبية؛

5–على هذا الأساس يصبح تنفيذ السياسات الاقتصادية وإدارة الاقتصاد الكلي أكثر صعوبة مما يستوجب من السلطات الاقتصادية تدخلا سريعا لإصلاح ما يحدث من اختلالات وهزات للاقتصاد.[1]

الفرع الثاني : شروط نجاح تحرير سعر الصرف

يوجد بعض الشروط التي يجب توفرها لضمان نجاح عملية تحرير سعر الصرف، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي :

أولا : استعمال سياسة صرف سليمة : وهذا يعني تحقيق ما يلي :

1–يجب أن يكون سعر الصرف الحقيقي تنافسيا لتجنب التدهور في ميـــزان المـــدفوعات وهـــروب رؤوس الأموال؛

2–يعني هذا أن يكون سعر الصرف متسقا مع ميزان المدفوعات، وإلا ترتب عليه تضخم في العجز، وبالتـــالي ضرر في الموازين الاقتصادية الداخلية؛

3–إذا تم تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته فسيكون من الصعب تحقيق التوازن في الميزان التجاري؛

4–إذا تم تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته فستصبح الواردات مرتفعة الكلفة وستتدفق رؤوس الأموال بكثرة مما قد يسبب ارتفاعا في معدلات التضخم، وربما تدهورا في ميزان المدفوعات.

ثانيا : حجم كافي من احتياطات العملات الأجنبية : ويعني هذا توفر ما يلي :

1–حتى في حالة سعر صرف سليمة، تحتاج الدول التي تعتزم تحرير سعر الصرف إلى كميـــات كـــبيرة مـــن العملات الأجنبية لمواجهة ما قد تتعرض له من صدمات غير متوقعة؛

2–الاحتياطات الأجنبية ضرورية للرفع من مصداقية برامج الإصلاح؛

3–في حال ضعف الاحتياطات سيبدو الاقتصاد هشا و عرضة للصدمات، ويبعث إحساسا بعدم الثقة لـــدى المتعاملين الاقتصاديين، إذا استمر هذا الشعور طويلا قد يفشل برنامج تحرير سعر الصرف.[2]

---

[1] حسان خضر، **برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها**، الموقع :
www.arab-api.org/course25/c25-3-2/pdf/02/09/09,PP: 9-10

[2] حسان خضر، **برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها**، الموقع :
www.arab-api.org/course25/c25-3-3/pdf/02/09/09,PP 11-15

ثالثا : استقرار الاقتصاد الكلي : أسهمت حالة عدم استقرار الاقتصاد الكلي في فشل الكـــثير مـــن بـــرامج التجارة الخارجية والصرف.

رابعا : توفر مناخ خالي من الاختلالات والتشوهات الاقتصادية : نجاح جانب من جوانب الإصلاح، بمـــا فيها تحرير سعر الصرف، يقتضي جهودا مكملة في جوانب أخرى، بحيث :

1–يقتضي للمتعاملين الاقتصاديين القدرة والرغبة في الاستجابة للحوافز السعرية، أي أن يرفع المنتجـــون مـــن العرض، ويخفض المستهلكون من الطلب إثر ارتفاع في السعر، وإذا لم يتم هذا، فإن تحرير التجارة وتحرير سعر الصرف لن يحسن من كفاءة الإنتاج، الاستثمار؛

2–هنالك أهمية خاصة للإصلاحات التي تهدف إلى تحسين هيكل الإنتاج من خلال إجراءات تنظيمية مثـــل : حقوق الملكية الفكرية، وقوانين الإفلاس وغيرها.[1]

المطلب الثالث : الاعتبارات الزمنية لتحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر الصرف

إن موضوع الإصلاح التجاري، وخاصة تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية، في غالب الأحيـــان دائما تطرح فيه مسألة الوقت المناسب لتنفيذ هذه البرامج وسرعة تنفيذ هذه البرامج، بالإضافة إلى تتبع مراحل التنفيذ، وهذا ما سوف نتطرق إليه بشئ من التفصيل من خلال ثلاثة فروع هي كالتالي : الفرع الأول، نتناول فيه التوقيت والتتابع في تحرير التجارة الخارجية، أما الفرع الثاني، فنتناول فيه الشق الثاني ونقصد به التوقيـــت والتتابع في تحرير سعر الصرف، أما الفرع الثالث فنتناول فيه سرعة التحرير، وذلك حسب الأتي :

الفرع الأول : التوقيت والتتابع في تحرير التجارة الخارجية

عندما يتم إعداد برنامج لتحرير التجارة الخارجية، تثار عدة أسئلة من بينها :

1–هل الإصلاح يطال كل القطاعات أم يختص بقطاع واحد ؟

2–وهل الإصلاح يسعى إلى تعديل السياسة القائمة فقط ؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تتوقف على القرار السياسي بين الحكومات والمؤسســـات الماليـــة والنقديـــة الدولية.

وهنا تختلف وجهات النظر، بحيث تؤكد النظرية الاقتصادية أنه في ظل غياب التشوهات ومـــع وجـــود حركة كاملة لعوامل الإنتاج فإن التحرك نحو الإصلاح يجب أن يكون سريعا، كما تقرر النظرية الاقتصـــادية أيضا أنه حتى مع عدم وجود اختلال فإن الإصلاح يكون غامضا لو أن بعض العوامل تكـــون هـــي المحـــددة لعمليات الإصلاح (مثل : تضارب المصالح مع أولئك الذين يعارضون الإصلاح).[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص ص : 16-17.

[2] بيبي يوسف، **السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة لحالة الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامع الجزائر، 2007/2006، ص : 104.

إن التطبيق العملي يوضح أن التدرج في عملية الإصلاح يثير مشكلة عدم تحقيق النتائج كاملـــة، بحيـــث تكون الخسارة مركزة ومنافع التحرير مشتتة.

أما فيما يخص التتابع فإن التجارب العملية تؤكد على ضرورة تحرير رأس المال داخليا من كل القيود قبـــل تحرير حساب رأس المال حتى لا يحدث هروب كبير لرأس المال، مع تفضيل تحرير كل من حساب رأس المـــال والحساب التجاري معا، كذلك يتطلب لإنجاح سياسة الإصلاح التجاري، التحكم في عجز الميزانية العامة قبل تحرير سوق رأس المال المحلي، أما فيما يخص العلاقة بين الإصلاح التجاري وسعر الصـــرف الحقيقـــي فتشـــير الوقائع إلى أهمية تحرير الحساب التجاري أولا على أن يكون انفتاح حساب رأس المال ببطء تجنبا لارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

إن وضعية ميزان المدفوعات في الأجل الطويل تعتبر مؤشرا على مدى نجاعة سياسة الإصـــلاح الخاصـــة بالتجارة الخارجية، وهو ما يتطلب إجراءات للاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي.

لكن هل يجب أن يكون برنامج الاستقرار متزامن مع سياسة الإصلاح التجاري أم يكون قبل عملية تحرير التجارة ؟

إن المنطق يحتم على الدولة أن تحقق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي، لأن ذلك سوف يشـــجع عملية الإصلاح، وفي الحالة العكسية قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع الواردات وندرة في السيولة الدولية مع احتمال زيادة معدلات التضخم.

كما أن نجاح عملية تحرير التجارة الخارجية تتطلب إصلاح نظام الضرائب، وذلك في إطـــار الاســـتقرار الاقتصادي على المستوى الكلي بالقضاء على عجز الموازنة وتوظيف الأدوات المالية للدولة في الأسواق المحلية.

الفرع الثاني : التوقيت والتتابع في تحرير سعر الصرف

تثار عدة أسئلة خلال إعداد برنامج لتحرير سعر الصرف من بينها :

1–ما هو الوقت المناسب لتحرير سعر الصرف ؟

2–هل ينبغي أن يكون تحرير سعر الصرف تدريجيا أم دفعة واحدة ؟

3–هل أن تحرير سعر الصرف الخاص بعمليات الحساب الجاري يجب أن يسبق تحرير الصرف الخاص بعمليات رأس المال ؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة مهم جدا لإنجاح برامج تحرير الصرف وتحرير التجارة يتوقف عليها، في البلاد التي يتميز جهازها الإنتاجي بدرجة عالية من المرونة، هناك علاقة ارتباط قوية بين تحرير التجـــارة الخارجيـــة وتحرير سعر الصرف، إن التخفيض الاسمي لقيمة العملة المحلية يتطلب تخفيضا في قيمتها الحقيقية.[1]

[1] المرجع نفسه، ص ص : 104-105.

إن برنامج الإصلاح التجاري يجب أن يتضمن إصلاحا في سياسة سعر الصرف، وأن الحكم علـــى هـــذا الإصلاح صعب في الأجل القصير، خاصة وأن الصناعة التصديرية تكون بحاجة لمزيد من الوقـــت للاســـتجابة لتغيرات سعر الصرف من أجل رسم استراتجياتها المستقبلية للأسواق الدولية.

من هذا المنطلق ولكي تكون سياسة الإصلاح التجاري ناجحة يجب أولا أن يسبقها تخفيض سعر الصرف الحقيقي، أو على الأقل أن يقترن معها، إذا لم تكن تشوهات كبيرة في الاقتصاد، وبصورة عامة فإن التخفيض الحقيقي لقيمة العملة الوطنية قبل تحرير كل من حساب رأس المال والحساب الجاري هو شرط ضروري لنجاح إصلاح سياسة التجارة الخارجية.

الفرع الثالث : سرعة التحرير

تثار في هذا الصدد مسألة إزالة التشوهات التي تصيب مختلف الأسواق، والطريقة المتبعة في ذلك، فهل يـــتم القضاء على هذه التشوهات بطريقة شاملة، أم عبر مراحل ؟

وعند معرفة ذلك يمكن تحديد السرعة الملائمة لإصلاح سياسة التجارة الخارجية، مع الإشارة إلى أن هنـــاك ثلاث محددات ضبط السرعة الملائمة لهذه الإصلاحات، وهي كالأتي :

أولا : الإيرادات الحكومية :

تمثل الإيرادات الضريبة من التجارة الخارجية في العديد من الدول النامية نسبة مرتفعة من إيرادات الميزانية، وبالتالي تكون سرعة التحرير متوقفة على الآثار التي يحدثها إصلاح التجارة الخارجية على الميزانية؛

ثانيا : المصداقية :

إن وضوح واستقرار المستقبل يمثل عنصرا أساسيا في مصداقية الإصلاحات التجارية، كما أن عدم التأكـــد من المستقبل يجعل حوافز الإصلاح ضعيفة، ولتدعيم المصداقية في إجراءات الإصلاح التجاري يتطلـــب مـــن السلطات أن تختار التوقيت والتتابع اللذان يقويان فرص نجاح هذا الإصلاح.

يرى بعض المختصين إن الإصلاحات التجارية الشاملة وعلى نطاق واسع ودفعة واحدة قـــد يهـــز مـــن مصداقية الإصلاحات ويجعلها غير ذات شأن، فتزامن الإصلاحات مع إصلاح النظام الضريبي، وسوق العمـــل وسوق رأس المال قد يضعف المصداقية فيها.

إن المصداقية في الإصلاحات تجعل المجتمع يقف على حقيقتها ويستعد لها نفسيا خاصة في تحمل التكـــاليف الاقتصادية والاجتماعية لها، إن غياب الفساد والرشوة وانتشار الشفافية في الإجراءات ووجود دولـــة قويـــة مستقرة في الأجل الطويل يعطي الإصلاحات التجارية مصداقية أكبر.[1]

[1] المرجع نفسه، ص ص : 105-106.

ثالثا : تكاليف الإصلاحات التجارية :

إن الانتقال من الحماية إلى الحرية التجارية يجعل الصناعة المحلية تواجه بمنافسة أجنبية قوية، غير متكافئـــة، خاصة في الأجل القصير، أما فيما يخص أثر الإصلاحات على مستوى المعيشة، فلا يوجد ترابط يؤكد العلاقـــة في الأجل القصير بين إصلاح سياسة التجارة الخارجية وانعكاس ذلك على الرفاهية الاقتصـــادية للمجتمـــع في الأجل القصير.

هذا لا يعني أن مستوى المعيشة سوف يتحسن في ظل غياب الإصلاحات بشرط أن لا يؤدي هذا الانفتاح إلى زيادة درجة الفقر، وهو ما يتطلب تدخل الدولة لتفادي الاضطرابات الاجتماعية (حماية مستوى المعيشة في الأجل القصير من خلال دعم السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع ودعم أسعار الطاقة)، بحيـــث لا يـــؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات الاستثمار وزيادة معدلات البطالة، وإن كانت الإصلاحات في بدايتها تتطلب ضغط الاستهلاك، لتفادي الآثار السلبية في الأجل المتوسط.

أما عن المكاسب، فإن عملية التحرير لا تعني أنها خالية من التشوهات والهزات، فالمهم أن يقتـــرن ذلـــك بارتفاع حجم الصادرات لتغطية الواردات، وانعكاس ذلك في استقرار قيمة العملة بالإضافة إلى إمكانية استيراد التكنولوجيا المتطورة بما ينعكس على القدرة التنافسية للمؤسسات الإنتاجية المحلية أكبر من تلك الـــتي كانـــت سائدة في ظل الحماية، بالإضافة إلى توافر المنتجات بأسعار منخفضة وهو ما يسمح برفع مســـتوى الرفاهيـــة الاقتصادية للمجتمع.[1]

[1] المرجع نفسه، ص ص : 106-107.

خلاصة الفصل الثاني :

يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات الأخرى، وتمثل القيمة الحقيقية للعملة المحلية المقياس الحقيقي لتنافسية منتجات البلد في الأسواق الخارجية، وبالتالي صادراته وارداته، فضلا عن كونه وسيلة هامة في تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية.

وقد عرف نظام سعر الصرف عدة محطات في تطوره، بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليـــوم إلى نظـــام الصرف العائم، الذي اتبعته العديد من الدول حاليا، كما تخلت هذه الدول على نظام الرقابة علـــى الصـــرف والتثبيت.

كما تعتبر قوة سعر صرف عملة بلد ما المرآة العاكسة لقوة اقتصاده، وبالتالي علـــى حجـــم صـــادراته وارداته، وفي هذا الصدد قامت العديد من النظريات بتفسير الاختلاف في أسعار الصرف بين البلدان، وكـــل منها، لها منطلقات ونتائج تختلف عن الأخرى.

ويتم تحديد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي، كما يتم الاتجار فيه بالعملات الدولية المعروفـــة، وفي هذا السوق، يقوم الأفراد والمؤسسات ببيع وشراء العملات الأجنبية من أجل تســـوية المـــدفوعات الدوليـــة، وبالتالي فهو يمثل حلقة هامة في التجارة الدولية.

وسعر الصرف يمكن أن يكون وسيلة هامة في يد السلطات النقدية تستعملها كسياسة اقتصادية لتوجيـــه الاقتصاد، أو لتنمية قطاع ما، وسياسة سعر الصرف، سياسة اقتصادية لا تقل أهمية عن مختلـــف السياســـات الاقتصادية الأخرى خاصة إذا أدرجت ضمن إستراتيجية اقتصادية كلية وشاملة لتحقيق الأثر الايجابي المرجو.

لقد أثبتت الدراسات الاقتصادية أنه توجد علاقة قوية بين تحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر الصـــرف، ومن هذا المنطلق ولكي تكون سياسة الإصلاح التجاري ناجحة يجب أولا أن يسبقها تخفيض سعر الصـــرف الحقيقي، أو على الأقل أن يقترن معها، إذا لم تكن تشوهات كبيرة في الاقتصاد، وبصورة عامة فإن التخفيض الحقيقي لقيمة العملة الوطنية قبل تحرير كل من حساب رأس المال والحساب الجاري هو شرط ضروري لنجاح إصلاح سياسة التجارة الخارجية، لكن ما هو واقع هذا الطرح على الاقتصاد الجزائري ؟

الفصل الثالث :

دراسة حالة الجزائر

تمهيـــــــــد :

تعد سياسة سعر الصرف من بين السياسات الهامة في صنع السياسات الاقتصادية، خصوصا بعد الموجة العارمة من الانفتاح التجاري، الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة، ففي الدول المتقدمة التي تتبع نظام الصرف المرن، تعتمد على سياسة سعر الصرف للتصدي لمختلف الصدمات التي تواجهها، بينما استخدمت هذه السياسة في الدول النامية ضمن برامج التكييف الهيكلي التي تتم عادة بإشراف المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وذلك لاستعادة التوازنات المالية لهذه الدول.

ويعتبر الاقتصاد الجزائري نموذجا، لاقتصاد في طور التحول من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، بعد المشاكل التي صادفته جراء انهيار أسعار النفط في السوق العالمي، بداية من منتصف الثمانينات، وهذا ما دفع لطلب المساعدة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وتطبيق ما يعرف ببرنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للخروج من النفق المظلم للاقتصاد الوطني.

وقد لعبت سياسة تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية دورا هاما في هذه الإصلاحات، وذلك بتحرير الدينار الجزائري من القيود الإدارية واعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة لاسترجاع التوازن الخارجي، وتحرير التجارة الخارجية من كافة القيود والرسوم الجمركية، في ظل اقتصاد ريعي يعتمد أساسا على المحروقات في صادراته.

ولذلك سيكون هذا الفصل عبارة عن دراسة حالة في الجزائر من خلال التطرق إلى ما يلي :

المبحث الأول : تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؛

المبحث الثاني : تحرير سعر صرف الدينار الجزائري؛

المبحث الثالث : أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية؛

المبحث الرابع : أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري.

المبحث الأول : تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

لقد وجدت الجزائر نفسها في وضع صعب، بعد الاستقلال، وذلك من جراء ما خلفه الاستعمار من دمار في البنية التحتية للاقتصاد الوطني، الأمر الذي اضطر السلطات المعنية أنداك إلى إيجاد حلول لاحتواء الوضع، في محاولة منها للنهوض بالاقتصاد الوطني، ولهذا الغرض خصت الدولة قطاع التجارة الخارجية بعناية فائقة باعتباره أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني، فخصته بنظام يضمن الرقابة على كل أنواع المبادلات التجارية كمرحلة أولية، ليليها بسط السيطرة التامة على هذا القطاع عن طريق فرض الاحتكار عليه استكمالا للنهج الاشتراكي، إلا أنه ومع مرور السنين ومحدودية هذا النظام، طفت على السطح مشاكل لم تكن في الحسبان الأمر الذي استدعى انتهاج أسلوب في التسيير مغاير تماما للأسلوب السابق، ومن هنا بدأت بوادر تحرير التجارة الخارجية تلوح في الأفق، وبناءا على ما تم ذكره سابقا، قسم هذا المبحث إلى المطالب التالية : المطلب الأول تطرقنا فيه إلى أسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، أما المطلب الثاني، فتطرقنا فيه أهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، أما المطلب الثالث، فتطرقنا فيه إلى مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، أما فيما يخص المطلب الرابع، فيتحدث عن تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، و ذلك حسب الأتي :

المطلب الأول : أسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

إن قيام الجزائر بتحرير تجارتها الخارجية لم يكن أمرا اختياريا بمحض إرادتها، بل فرضتها عليها التطورات الدولية الحاصلة من جهة، والتطورات الداخلية من جهة أخرى، وبالتالي تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين هما : الفرع الأول، يتطرق إلى الأسباب الخارجية لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر، أما الفرع الثاني، فيتناول الأسباب الداخلية لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر، وذلك وفق الأتي :

الفرع الأول : الأسباب الخارجية لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر

من بين الأسباب الخارجية التي أثرت على تحرير التجارة الخارجية الجزائرية ما يلي :

أولا : تحولات الاقتصاد العالمي :

إن النمو الهائل للاقتصاديات الغربية منذ الحرب العالمية الثانية كانت ناجمة عن حتميات إعادة البناء، والإمكانيات الهامة لتطوير الاستهلاك الداخلي ووجود أسواق خارجية معتبرة، ناتجة عن هيمنة ذات الطابع الاستعماري بشكليه القديم والجديد، وعن سوء تقييم أسعار المواد الأولية وتنظيم التحويل الواسع لمواد دول العالم الثالث عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات؛

ثانيا : انهيار الاتحاد السوفياتي :

إن انهيار الاتحاد السوفياتي سنة **1989**، وتوحيد الألمانيتين قد أحدث صدمة شاملة على المنظومة السياسية العالمية تبعتها ارتدادات عكسية للمنظومة الاقتصادية، إذ فرض هذا التغير على العديد من الدول بما فيها الجزائر إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية، إضافة إلى رفع الدول المصنعة لأسعار منتجاتها المصدرة إلى الدول النامية؛

ثالثا : الأزمة البترولية لسنة 1986 :

أثرت أزمة البترول لسنة **1986** على اقتصاديات الدول، ولاسيما التي تعتمد ميزانياتها على إيرادات المحروقات مثل : الجزائر، حيث وصل سعر البرميل النفط إلى **15** دولار بعدما كان سعره في نهاية سنة **1985** نحو **30** دولار، بالإضافة إلى ظهور عدة دول منتجة للبترول خارج منظمة **OPEP**.

الفرع الثاني : الأسباب الداخلية لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر

التغير على مستوى الأوضاع العالمية لم ترافقه إجراءات تصحيحية من طرف السلطات الجزائرية، وهذا ناتج عن عدم وجود ميكانيزمات للتكيف مع المحيط الدولي، الأمر الذي أثر سلبا على الأوضاع الداخلية للبلاد وزاد من حدة المشاكل، وذلك حسب الأتي :

أولا : تفاقم أزمة المديونية :

الجزائر وعلى غرار معظم دول العالم الثالث عانت ومازالت تعاني من معضلة المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني، ويعود سبب هذه المشكلة إلى السياسات المنتهجة بعد الاستقلال :

1- فقد وضعت مخططات تنموية قائمتا أساسا على الصناعات الثقيلة هذه التي تتطلب مبالغ باهظة لتجسيدها، وبالنظر إلى كون الجزائر حديثة الاستقلال لجأت إلى الاستدانة لتمويل هذه المشاريع؛

2- ارتفاع معدلات الفائدة، أو ما يعرف بتطور معدل خدمة الدين الخارجي، فكما هو معلوم فعند الاقتراض تلتزم الدولة المدينة إزاء هذه الدول والهيئات الدائنة بتسوية هذه القروض عن طريق عملة البلد الدائن، فضلا عن التزامها بدفع فوائد عن هذه القروض، ولقد استنزفت معدلات خدمة الديون المتصاعدة الجزء الأكبر من احتياطات الجزائر من الذهب والعملات الأجنبية.[1]

ثانيا : عجز ميزان المدفوعات :

تعاني الجزائر منذ فترة من وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات، ورغم أن السبب في العجز يعود إلى عدة أسباب، كانخفاض أسعار المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الوسطية التي تلزم لدوران عجلة الإنتاج حيث ظلت الجزائر تستورد و تستهلك وتستثمر بشكل يزيد بكثير عما تنتج وتصدر وتدخر.

[1] بن طيب زهية، **تحرير التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في القانون، (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص ص : 39-40.

وقد عرفت الجزائر منذ سنة **1986** تدهورا كبيرا في معدلات التبادل بسبب تدني الملحوظ لسعر الصادرات، إذ بلغ سعر البرميل الواحد من البترول حوالي **10** دولارات أمريكية، الأمر الذي أدى إلى خسارة، قدرت بحوالي **45%** من إيرادات الصادرات، وبالمقابل عرف سعر الواردات استقرارا، وارتفاع في حجم الواردات من المواد الغذائية الاستهلاكية والمواد الضرورية للإنتاج.

ثالثا : التضخم :

إن عدم نجاح السياسات الاقتصادية المنتهجة والاختلالات التي سادت طرق التسيير، أدت إلى ظهور مشكلة التوازنات المالية الداخلية، ويتجلى هذا في التضخم حيث أصبح العرض لا يستطيع مواكبة الطلبات التي كانت في السوق.

إن فشل نموذج التنمية التي اتبعتها الجزائر عقب حصولها على استقلالها، باعتبار أن الإستراتيجية التنموية المعتمدة لم توفر شروطا موضوعية تتلاءم وخصوصيات اقتصادياتها واعتمادها على الإيديولوجية أكثر منه على الواقعية، جعل من السياسة المنتهجة غير نافعة، وبالتالي أضحى التغير يفرض نفسه وتحرير الاقتصاد الوطني وفروعه الهامة كقطاع التجارة الخارجية ضرورة ملحة لا يمكن التغاضي عنها.[1]

المطلب الثاني : أهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

تسعى الجزائر من خلال تحرير تجارتها الخارجية إلى تجاوز الأزمة الخانقة التي بات الاقتصاد الوطني يعاني منها، وما تجدر الإشارة إليه هو أن الاقتصاد الوطني عامة وقطاع التجارة الخارجية على وجه الخصوص شهد ظرفا استثنائيا تميز بانحصار منقطع النظير للقيد الخارجي فتدهور ميزان المدفوعات، والتفاقم الخطير للمديونية الخارجية للبلاد، ومن هنا أضحى من الضروري الإعداد لمرحلة ما بعد البترول التي سنتناولها في الفرع الأول، أما الفرع الثاني، فيتطرق إلى التحكم في التضخم، وفي المطلب الثالث، نتطرق إلى التحسين من نوعية المنتجات، وذلك حسب الترتيب الأتي :

أولا : الإعداد لمرحلة ما بعد البترول :

يلعب قطاع المحروقات دورا هاما في الاقتصاد الوطني، حيث يمثل ما نسبته **98%** من مجموع الصادرات، وبالتالي فهو يحتل مركزا هاما في تمويل ميزانية الدولة والتجارة الخارجية، فيعد فرع حيوي في المبادلات التجارية الخارجية، ولكن كون المحروقات ثروة زائلة جعل الاقتصاد الوطني مرهون بتغيرات أسعاره، ومع تدهور السوق البترولي وانعكاساتها السلبية على اقتصاديات البلاد، أضحى من الضروري البحث عن سبل أخرى غير قطاع المحروقات في السياسة الاقتصادية للبلاد، وعلى إثره رسمت الدولة عدة بدائل، كالعمل على أن تكون إيرادات التصدير مستقبلا كافية لتغطية الفاتورة الغذائية التي باتت تثقل كاهل الاقتصاد الوطني، والعمل على تنويع الصادرات للتحضير لمرحلة ما بعد البترول.

[1] المرجع نفسه، ص ص : 40-43.

ثانيا : التحكم في التضخم :

وذلك عن طريق امتصاص فائض المعروض النقدي، عبر السياسة النقدية والائتمانية بالقدر الذي يضبط معدل التغيير في نصيب الوحدة من كمية النقود سعيا وراء المحافظة على استقرار مستويات الأسعار، ويكون امتصاص فائض العرض بتوجيه وسائل السياسة المالية نحو تخفيض الإنفاق العام وترشيده وزيادة حصيلة الدولة من الضرائب وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات بغية القضاء التدريجي على عجز الموازنة العامة، بدلا من الاعتماد على التوسع في إصدار نقود جديدة، كما يتكامل مع وسائل السياسة النقدية والمالية الهادفة لامتصاص الفائض النقدي والإنفاقي، وبالتالي يكون على الجزائر توسيع طاقاتها الإنتاجية وتنويعها لتصحيح الاختلالات والعقبات السابقة وتجاوزها باستخدام واستغلال كل الطاقات المتاحة في هياكلها الإنتاجية.

نتيجة لهذه الأسباب قامت الجزائر بانتهاج أسلوب جديد تهدف من ورائه إلى خلق الظروف الضرورية من أجل تدعيم القدرات التصديرية مع التقليل من التبعية، فاتجهت الجهود الأولى للإصلاح إلى الميدان الاقتصادي عامة بغرض التخفيف من حدة الأزمة والرفع من النمو الاقتصادي تمهيدا للخروج من الأزمة، وقد تجسدت هذه الجهود في برنامج إعادة الهيكلة.[1]

ثالثا : تحسين الجودة :

في الفترة السابقة كانت تهتم المؤسسات الوطنية بالإنتاج الكمي بغض النظر عن الإنتاج النوعي، ولابد عند إنتاج سلعة ما أن تكون مقبولة في السوق وقابلة للبيع بالسعر الأمثل الذي يرضي المنتج والمستهلك، ومن هذه القاعدة ينتج رقم أعمال ايجابي كفيل بتحسين الحالة المالية للمؤسسة، ولهذا فإن هدف تحقيق الجودة في المنتج يقابله هدف أخر وهو الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة، هذا الهدف له أهمية في جانب تحديد السعر الذي يجب أن يكون تنافسيا لضمان بيع المنتجات بدون خسارة.[2]

المطلب الثالث : مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

لقد بدأت عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر في بداية التسعينات من القرن الماضي، في ظل سياق تميز بتحولات عالمية جديدة أدت إلى التخلي عن النظام الاشتراكي كنموذج للتنمية في المعسكر الشرقي، في ظل نظام القطبين، وتبني نظام السوق كأسلوب للتنمية، وكذلك بتخلي دول العالم الثالث عن نهجها الاقتصادي الخاص بها، بعد فشلها في تحقيق عملية التنمية، وإتباعها لنهج اقتصاد السوق.

إن الدخول في نظام اقتصاد السوق يقتضي إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة التي تحتاج إلى مرحلة انتقالية تلعب فيها المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا حاسما، من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تقترحها، فهذه البرامج تلعب دورا محوريا في تحرير التجارة الخارجية، لذلك سعت الجزائر إلى القيام بتحرير

[1] المرجع نفسه، ص ص : 45-49.
[2] المرجع نفسه، ص ص : 49-50.

تجارتها الخارجية من خلال مرحلتين، مرحلة التحرير التدريجي من سنة **1990** إلى غاية **1993**، والتي سوف نتناولها في الفرع الأول من هذا المطلب، ومرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية بداية من سنة **1990**، وذلك حسب الأتي :

الفرع الأول : مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية الجزائرية(1990-1993)

لقد ظهرت ابتداء من أواخر سنة **1988** لدى السلطات العمومية الجزائرية وجهات سياسية جديدة، أدت إلى ضرورة انتهاج سياسة اقتصادية تعتمد على حرية السوق وإدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي انطلاقا من برامج إصلاح هامة وشاملة للاقتصاد الوطني، من شأنه تسعى إلى تحرير التجارة الخارجية وإلى تفعيل دور المؤسسات كشريك اقتصادي يتمتع باستقلالية عن الدولة، بعدما كان الاقتصاد يسيطر عليه القطاع العام، وفي ظل تلك التحولات الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر في بداية تسعينات القرن الماضي، نجد أن دستور **1989** قد أشار إلى مبدأ تحرير التجارة الخارجية، حيث نص على ما يلي :

أولا : القضاء على احتكار الدولة للتجارة الخارجية، ما عدا الميادين الإستراتيجية؛

ثانيا : حرية الاستيراد والتصدير لكل المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين مع الأجانب؛

ثالثا : إخضاع السوق لآليات العرض والطلب الحرة.[1]

وعلى هذا الأساس وضعت قوانين تسمح للدولة من أن تلعب دورها كسلطة عمومية تنظم القطاعات الاقتصادية حسب استراتيجياتها، ولهذا الغرض أصدرت وعدلت عدة نصوص قانونية من أهمها :

1-قانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990، المتعلق بقانون النقد والقرض :[2]

حيث يعد هذا القانون مؤشرا من مؤشرات الإصلاح الاقتصادي، وتتجلى بعض المبادئ التي جاء بها هذا القانون في مجال إصلاح أو تحرير التجارة الخارجية، فيما يلي :

أ-منح البنك المركزي الاستقلالية التامة؛

ب-إعطاء أكثر حركية للبنوك التجارية في المخاطرة ومنح القروض للأشخاص والمؤسسات؛

ج-تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية؛[3]

د-محاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات؛

هـ-وضع نظام مصرفي فعال من أجل تعبئة وتوجيه الموارد؛

و-وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية تسمى مجلس النقد والقرض؛

---

[1] بن ديب عبد الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص : 437.

[2] القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل1990، **المتعلق بالنقد و القرض**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد16، الصادر في 18 أفريل 1990، ص : 520.

[3] بن شهرة مدني، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل-التجربة الجزائرية-**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2009، ص ص :131-132.

ز–تمكين البنوك الأجنبية من مزاولة أنشطة تجارية طبقا لنص المادة **45** من هذا القانون.[1]

2–قانون رقم 16/90 المؤرخ في 07 أوت 1990، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990 :[2]

من جملة المبادئ التي أتى بها هذا القانون هي ما يلي :

أ–تضمن إدخال نظام يتمثل في شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة، مما ساعد بشكل كبير في تفتيت احتكارات الاستيراد، ونظام الامتياز يقضي بحصول شركات الامتياز، عند حق الاستفادة الخالص بتمثيل مورد أجنبي، وهي مؤسسة يحتاج إنشاؤها الحصول على موافقة من مجلس النقد والقرض سواء للقيام بعملية الاستيراد أو للقيام بعملية استثمار أجنبي جديد؛

ب–فيما يخص ما نصت عليه المادتين **40** و **41** من هذا القانون، التي أعادت الاعتبار لتجار الجملة والوكلاء، وتطبيقا لهاتين المادتين جاءت جملة من النصوص القانونية منظمة ومبينة من هم تجار الجملة والوكلاء ومهامهم.

3–النظام رقم 02/90 المؤرخ في 07 سبتمبر 1990، المتعلق بتحديد شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين :[3]

وقد حدد هذا النظام في مادته الأولى الأشخاص الذين يحق لهم فتح وتشغيل حساب أو عدة حسابات بالعملة الصعبة لدى أي بنك بالجزائر.

4–قانون رقم 22/90 المؤرخ في 07 أوت 1990، المتعلق بالسجل التجاري :[4]

وقد كرس هذا القانون حرية امتهان التجارة للشخص الطبيعي المتمتع بحقوقه المدنية وذلك لحسابه، وباسمه شريطة أن لا يتنافى ذلك مع مبدأ المشروعية، حيث يكون مخالفا للقانون، كل نشاط يخالف النظام العام ويمس بالاقتصاد الوطني، وهذا ما تضمنته المادة الثانية من هذا القانون، كما أقرت هذه المادة الحرية للأشخاص المعنويين، حيث يمكن إنشاء الشركات التجارية بكل أصنافها.

6–وسيرا دائما في دفع عجلة تحرير التجارة الخارجية، تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991، المتعلق بشروط تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية والمعروف باسم قانون تحرير التجارة الخارجية :[5]

وقد صدر هذا المرسوم أثناء مفاوضات اتفاق التثبيت مع صندوق النقد الدولي، ويتضمن تحرير التجارة الخارجية، ويلغي احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما يلغي أيضا نظام تراخيص الاستيراد والتصدير، غير أن ذلك لا يمكن لوحده أن يشجع على حرية المنافسة ما دام الحصول على العملة الصعبة يتم تسييره بصورة

[1] بن طيب زهية، مرجع سبق ذكره، ص : 58.

[2] قانون رقم 16/90 المؤرخ في 07 أوت 1990، **المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، الصادرة في 1990/08/15، ص : 1100.

[3] النظام رقم 02/90 المؤرخ في 1990/09/07، **المتعلق بشروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 45، الصادرة في 1990/10/24، ص : 1437.

[4] القانون رقم 22/90 المؤرخ في 07 أوت 1990، **المتعلق بالسجل التجاري**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، الصادرة في 21 أوت 1990، ص : 1145.

[5] المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991، **المتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، الصادرة في 20 مارس 1991، ص : 4180.

مركزية، وبواسطة نظام لتوزيع وسائل الدفع الأجنبية هو غير شفاف، مما جعل بنك الجزائر يعيد النظر في قواعد تنظيم الصرف، حيث قام في **21** أفريل **1991** بنشر التعليمة التالية :

أ–إلغاء الميزانية بالعملة الصعبة للمؤسسات العمومية؛

ب–إجبار المستوردين على الحصول على وسائل دفع أجنبية لأجل يفوق **18** شهرا، وإيداع مبلغ الواردات بالدينار الجزائري؛

ج–إلغاء الدفع بالعملة الصعبة على مستوى السوق الوطني للسلع المستوردة من قبل أصحاب الامتياز (تطبيقا لقانون المالية التكميلي لسنة **1990**)، وتعويضه بالتسوية بالدينار الجزائري؛

د–إعاقة المتعامين الاقتصاديين الذين يقومون باستيراد بدون دفع في الحال، أن تكون أرصدتهم واعتماد مبادلاتهم لدى بنوك تجارية محلية.

غير أنه مع تجدد الاختلالات المالية لسنة **1992** قامت السلطات العمومية بوضع قيود مشددة على منح العملة الصعبة، وعلى توسيع مجال الواردات حيث كانت نهاية **1992** تطبق قواعد صارمة على التمويل، وصارت المعاملات التي تزيد قيمتها عن **100** ألف دولار أمريكي تخضع للموافقة من قبل لجنة خاصة.

ووضع حد أدنى لآجال القروض التجارية التي تتراوح ما بين **18** و **36** شهرا، ولما صار التمويل بالقروض التجارية بهذه الشروط غير متاح في السلع الوسيطة، لذلك انحازت الواردات إلى السلع النهائية، ولإزالة هذا التحيز قامت السلطات العمومية بحرمان الواردات التي ليست لها أولوية من تسهيلات النقد الأجنبي.

أمام هذه الوضعية السيئة، زيادة إلى تذبذب الأوضاع السياسة المتمثلة في توقف المسار الانتخابي وما تلاه من أحداث مختلفة كان لها أثر واضح على الناحية الاقتصادية، فتعاقب الحكومات على السلطة جعل الآراء تختلف فيما يتعلق بالإستراتيجية الفعالة التي يجب انتهاجها على صعيد التجارة الخارجية.[1]

فالتحرير الفوضوي للتجارة الخارجية الذي ساد هذه الفترة، دفع بحكومة هذه الفترة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الاستعجالية للحد من الفوضى، حيث أعدت حكومة بالعيد عبد السلام برنامجا يعتمد على :

1–إعطاء الدولة دورا حيويا في تنظيم الاقتصاد؛

2–ترشيد الإنفاق من العملات الأجنبية؛

3–إتباع سياسة صرف مزدوجة؛

4–تجنب إعادة الجدولة وتقليص الواردات.

ومن هنا تم إصدار التعليمة **625** المؤرخة في **18** أوت **1992** المتعلقة بالتجارة الخارجية وتمويلها، والتي ترسم إطار سياسة تجارية ذات بعدين أساسيين هما :

[1] بن ديب عبد الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص ص : 438-439.

البعد الأول : تتعلق بالنصوص التنظيمية بحيث تم تحديد معايير دقيقة للحصول على العملة الصعبة من جهة، ومن جهة أخرى تحديد كيفية إدارة وسائل التمويل الخارجي؛

البعد الثاني : يتعلق بالمتعاملين التجاريين فلا بد من الضغط على النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن لأنها تنهك الاقتصاد الوطني.[1]

وفي هذا المجال تم إنشاء لجنة خاصة تعرف باسم **ad-hoc** في نوفمبر **1992**، تحت وصاية رئيس الحكومة وتضم ممثلين من كل من : بنك الجزائر، وزارة التجارة ووزارة الصحة، هذه اللجنة ذات طابع انتقالي مكلفة بمراقبة عمليات التجارة الخارجية وتصحيح الأخطاء أو الاختلالات التي يمكن أن تحدث، وكذا السهر على التسيير الجيد لمختلف الموارد، كما تقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الاستعمال الأمثل للموارد المالية، وتكون مكلفة بتخصيص غلاف مالي من العملات الصعبة للمستوردين العموميين والخواص، كما تسهر على توفير أفضل تمويل موجه للعمليات الاستيرادية ضمن آفاق الحد من المديونية القصيرة المدى وتفادي مشاكل الخزينة،[2] إلا أن هذه اللجنة لم تعمر طويلا، وبمجيء السيد مقداد سيفي على رأس الحكومة الجزائرية، حلت رسميا في **12** أفريل **1994**.[3]

الفرع الثاني : مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية بدأ من سنة 1994

لقد تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه، من قبل السلطات العمومية، ابتداء من سنة **1994** إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، إلا أن هذه المبادرات غالبا ما تتطلب مبالغ مالية ضخمة من أجل تفعيل تحرير قطاع التجارة الخارجية، غير أنه وبالرغم من المحاولات العديدة الهادفة إلى فك الحصار على التجارة الخارجية وتحريرها، إلا أن النتائج السلبية المحققة ميدانيا، إضافة إلى الظروف السيئة التي كانت سائدة في الوطن ولاسيما الأمنية، جعلت من الجزائر معزولة، وبالتالي لم تجد السلطات الحاكمة آنذاك سوى معاودة التعاقد مع صندوق النقد الدولي، وقد تم فعلا ذلك في **03** أفريل **1994**، ومن خلال هذا تم تقسيم الفرع إلى ما يلي :

أولا : إعادة التعاقد مع صندوق النقد الدولي(الاتفاق الإستعدادي الثالث) :

عقد هذا الاتفاق في أفريل من سنة **1994**، حيث صرح صندوق النقد الدولي على اتفاق التثبيت بعد التوقيع على رسالة النية، مما يؤكد على قبوله بمحتوى برنامج التثبيت، وتمثلت الخطوط العريضة للاتفاق فيما يلي :

---

[1] زغيب شهرزاد وعيساوي ليلى، **آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 04، ماي 2003، ص ص : 82-84.

[2] بن طيب زهية، مرجع سبق ذكره، ص : 68.

[3] بن موسى كمال، **المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص ص : 434-435.

1–تخفيض قيمة العملة الوطنية، مع استمرار حساب أسعار الصرف وفق معدل ثابت؛

2–تحرير التجارة الخارجية وذلك بالابتعاد الكلي عن كل القيود الكمية للصادرات والواردات وذلك بتحديد مستوى أدنى للواردات قصد إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي؛

3–تحرير الأسعار الداخلية وهي نتيجة حتمية لانخفاض قيمة العملة الوطنية؛

4–تحسين مدخول الشبكة الاجتماعية، ويتمثل في تعديل التعويض المقدم من طرف الأشخاص بدون دخل، بنظام ذو نشاط ومنفعة عامة والمساعدات العائلية؛

5–تطهير المؤسسات والبنوك العمومية وتشجيع الإنتاج؛[1]

6–ضرورة المحافظة على مستوى أدنى من الموارد بالعملة الصعبة عن طريق إعادة جدولة القروض الخاصة المحصل عليها من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمؤسسات الأخرى، وكذا الاقتراض من الأسواق المالية والبنوك.

ويعد تحرير التجارة الخارجية إحدى أهم البنود الأساسية التي ركز عليها صندوق النقد الدولي، وقد تضمن تدابير واسعة لتحقيق هذا الغرض، من بينها ما يلي :[2]

أ–على مستوى التصدير : فقد تم فتح مجال واسع لزيادة الصادرات وتنويعها، وكل السلع محررة للتصدير عدا السلع التي نص عليها القرار الوزاري المشترك المؤرخ في **09** أفريل **1994**، المتعلق بتحديد قائمة البضائع التي تم وقف تصديرها وتشمل (أشجار النخيل، الأغنام، الأبقار الولودة، الأشياء التي تمثل منفعة وطنية من الناحية الفنية التاريخية أو الأثرية...)، وقد اشتمل هذا القرار على مواد تبيح إمكانية تصدير البضائع المشار إليها في حالات استثنائية شريطة الحصول على ترخيص بذلك، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار جودة المواد المعدة للتصدير؛

ب–فيما يخص الاستيراد : فقد تم مواصلة العمل بقائمة الواردات خلال سنة **1994** حسب ما حدده القرار المؤرخ في **10** أفريل **1994** المتضمن وقف استيراد بعض السلع، ولتحرير الواردات تم حل اللجنة **ad-hoc** .بموجب تعليمة رئيس الحكومة المؤرخة في **12** أفريل **1994**، ليتم إلغاء التعليمة رقم **625** المؤرخة في **18** أوت **1992**، إضافة إلى القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بشكل مطلق بالنقد الأجنبي الخاص للمستورد بإصدار تعليمة بنك الجزائر رقم **20** المؤرخة في **12** أفريل **1994**.

ثم جاء النظام **10/94** الصادر عن بنك الجزائر المؤرخ في **1994/08/11** المتعلق بشروط القيام بعمليات استيراد السلع إلى الجزائر وتمويلها.

[1] بن طيب زهية، مرجع سبق ذكره، ص : 72.
[2] المرجع نفسه، ص ص : 72-75.

وانطلاقا من جانفي **1995**، أصدرت الحكومة الجزائرية الأمر رقم **06/95**،[1] المؤرخ في **25** جانفي **1995**، نص ذو قيمة تشريعية يعمل على تنظيم المنافسة الحرة والنزيهة بين كل الأعوان الاقتصاديين، وهناك من أعتبر الأمر **95** ضمان الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق.

ثانيا : اتفاق التمويل الموسع أو برنامج التصحيح الهيكلي ماي 1995–أفريل 1998 :

ومع نهاية مدة الاتفاق السابق وجدت الحكومة الجزائرية نفسها مضطرة إلى إعادة التفاوض مع صندوق النقد الدولي مرة أخرى، و لأن الأوضاع زادت تأزما، وفي **22** ماي **1995** وافق صندوق النقد الدولي على التعاقد مرة أخرى مع الجزائر وهذه المرة مدة التعاقد تدوم من **22** ماي **1995** إلى **21** ماي **1998**، وجاء الاتفاق بعد الأشواط التي قطعتها الجزائر في مجال الإصلاحات،[2] وأهم محاور هذا البرنامج نلخصها فيما يلي :

1–السياسة النقدية :

تهدف السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي إلى تقليص الطلب الفعال، وذلك من خلال امتصاص فائض السيولة للحد من معدلات التضخم حتى تصل إلى **6%** مع نهاية تطبيق البرنامج على أن يتم الوصول إلى الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة، وقيمة السقوف الائتمانية، وتحسين إطار السياسة النقدية بجلب المزيد من الأموال للبنوك وتطوير أسواق المال، وخفض أو إلغاء الائتمانات التفصيلية لقطاعات معينة.[3]

2–تحرير الأسعار :

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى إزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية، وحدد البرنامج ثلاث سنوات لتحرير أسعار كل السلع والخدمات، وقد تم تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل تم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقة إلى ما يقارب **200%** تماشيا مع الأسعار العالمية بين سنتي **1994** و **1996**، بعدما كانت هذه المنتجات قبل سنة **1994** يسودها نظام الأسعار المدعمة من قبل الدولة والتي وصلت نسبتها إلى **5%** من الناتج الداخلي الإجمالي مما أدى إلى ظهور السوق الموازي وارتفاع أسعارها مقارنة مع السعر الحقيقي، كما أن دعم هذه السلع أدى إلى تشجيع التهريب إلى الدول المجاورة وهو ما أدى إلى الإخلال في تموين الأسواق المحلية.

3–تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف :

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل الاقتصاد الوطني أكثر انفتاحا سواء بتحرير بعض المواد الأساسية وإلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة قبل ذلك والاتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير كما أن تخفيض قيمة الدينار وإنشاء مكاتب للصرف وفتح البنوك للرأس المال الأجنبي كانت

[1] الأمر رقم 06/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، **المتعلق بالمنافسة**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 09، ص : 13.
[2] بن طيب زهية، مرجع سبق ذكره، ص : 76.
[3] بن شهرة مدني، مرجع سبق ذكره، ص : 145.

أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي،[1] ويمكن تلخيص كل الإجراءات الخاصة بهذا الجانب محل سنوات الدراسة كما يلي :

الجدول رقم 2.3 : إجراءات التجارة الخارجية ووسائل الدفع الخارجي

	الإجراءات	السنة
نظام الصرف	-تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بين أفريل وسبتمبر، بنسبة 50%.	1994
	-إنشاء نظام تعويم موجه عن طريق حصص تثبيت بين بنك الجزائر والبنوك التجارية.	1994
	-تحويل حصص التثبيت إلى سوق للصرف بين البنوك ووسطاء معتمدين آخرين.	1995
	-إنشاء مكاتب للصرف.	1996
	-وضع سياسة للصرف التي من شأنها ضمان المنافسة الخارجية، تكون مدعمة بسياسة مالية مناسبة.	96-94
تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية	-وضع قائمة للمنتجات التي يمنع استيرادها، وتحرير 10 مواد أساسية، استيرادها يتم تحت معايير تقنية ومهنية.	1994
	-إلغاء كل منع للتصدير، باستثناء المواد التي تكون لها قيمة تاريخية أو أثرية.	1994
	-تحرير واردات العتاد المهني والصناعي غير الجديد.	1994
	-إلغاء قائمة الواردات الممنوعة التي أنشئت في أفريل 1994.	1994
	-إلغاء الحصة الدنيا الإجبارية للقروض الخارجية المتعاقدة عند استيراد سلع التجهيز.	1995
	-إلغاء الإجراء المفروض على مستوردي بعض المنتجات القاضي بالالتزام بالمقاييس المهنية والتقنية (أدوية، حليب، سميد، قمح صلب، قمح لين).	1995
	-ترخيص الدفع لصالح نفقات الصحة والتعليم بالخارج عن طريق : -بنك الجزائر، في حدود سقف سنوي. -تفويض البنوك التجارية لمنافسة السقف السنوي والوصول إلى سقف أعلى من سقف بنك الجزائر.	1995 1996
	-تخفيض المعدل الأعظمي لحقوق الجمركة من : 60% إلى 50% ثم من 50% إلى 45%.	1995 1996

[1] المرجع نفسه، ص ص : 146-147.

	-ترخيص الدفع للنفقات غير السياسية في الخارج (سفر الأعمال، تحويل الأجور، نفقات الإشهار)، تفويض البنوك التجارية لمنافسة سقف المحدد من بنك الجزائر.	1996
	-قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية الجارية، الجزائر تقبل الالتزامات المفروضة عن طريق المادة 8 لقانون صندوق النقد الدولي.	1997

المصدر : راتول محمد ، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي-التجربة الجزائرية-، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص : 255.

4-تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية :

هناك إجراءات أخرى صاحبت برنامج التعديل الهيكلي تهدف إلى ترقية وتشجيع القطاع الخاص، وخلق بيئة جاذبة للاستثمار الوطني،[1] وقد قامت الحكومة الجزائرية بتطبيق القائمة السلبية للاستثمار واتخاذ مجموعة من التدابير نوجزها في الجدول التالي :

الجدول رقم 3.3 : الإجراءات المتعلقة بإصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص

الإجراءات	الفترة
-وضع قانون استثمار جديد، يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية.	1994
-توسيع الإطار القانوني الذي يسمح بخوصصة المؤسسات العمومية : -الترخيص ببيع وحدات المؤسسات العمومية، ومشاركة القطاع الخاص في رأس مال معظم المؤسسات العمومية، في حدود 49%. -الترخيص للمشاركة غير المحدودة للقطاع الخاص في رأس مال معظم المؤسسات العمومية.	1994 1995
-حل 827 من 1300 مؤسسة غير عمومية.	97-94
-إعطاء الاستقلالية لـــ 22 مؤسسة عمومية كبيرة والتي تسجل خسائر جوهرية، والتي تستفيد من متابعة خاصة وبرامج إعادة الهيكلة.	96-94
-تبني بالتعاون مع البنك العالمي لأول برنامج خوصصة يستهدف حوالي 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة.	1996
-تبني مخطط إعادة هيكلة 10 دواوين عمومية للاستيراد والتوزيع للمنتجات الغذائية، إضافة إلى مؤسسة نقل بالسكك الحديدية وشركة الكهرباء والغاز.	1996
-نشر برنامج الخوصصة لـــ 250 مؤسسة عمومية كبيرة خلال 1998-1999.	1997

المصدر : المصدر نفسه، ص : 25.

[1] المرجع نفسه، ص : 149.

5-قطاع الفلاحة :

من بين البرنامج الموصوف للجزائر هو الاهتمام بالقطاع الفلاحي، وهدفه تنمية هذا القطاع الذي يعتـــبر محور أساسي في الجزائر، والتي حاولت الدولة أن تقوم بترقيته واندماجه في المخطط الإقليمي، وعليه كان لازما إجراء يعطي الإصلاحات على هذا القطاع، وفق الجدول الزمني التالي :

الجدول رقم 4.3 : الإجراءات المتعلقة بالقطاع الفلاحي

الإجراءات	الفترة
-الحد من دعم أسعار القمح.	1996
-الحبوب : وضع نظام مرجعي للسعر مرتبط بالأسعار العالمية، بهدف الوصول إلى نظام سعر فعال ويخفف عبء الضريبة.	1995
-إصلاح النظام العقاري بهدف زيادة تسهيل بيع الأراضي وتفضيل إنشاء الضمان.	1995
-وضع مشروع قانون هدفه زيادة تسهيل بيع الأراضي وقيمة الأراضي.	1995
-تقديم إلى مجلس الشعبي الوطني مشروع قانون يحدد معايير خوصصة الأراضي الفلاحية.	1997

المصدر : المصدر نفسه، ص : 264.

6-قطاع السكن :

إن الإجراءات المتعلقة بالسكن كانت حسب الجدول الزمني التالي :[1]

الجدول رقم 5.3 : الإجراءات المتعلقة بقطاع السكن

الإجراءات	الفترة
-الاتفاق مع البنك العالمي، لتحديد مقاييس تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع السكن.	98-95
-تنظيم سوق عقاري.	98-95
-مراجعة إيجار السكن الاجتماعي، ووضع نظام احتياط للتسوية الدورية يؤسس على تطور نفقات الاستغلال.	1995
-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط يصبح بنك السكن.	1997
-إنشاء شركة إعادة التمويل العقاري.	1997
-إنشاء شركة ضمان القروض العقارية.	1997
-إنشاء رأس مال الضمان، وكفالة تعاضدية للترقية العقارية.	1997

المصدر : المصدر نفسه، ص : 266.

[1] المرجع نفسه، ص : 156.

وفي هذا السياق جاء قانون المالية رقم **27/95** المؤرخ في **30** ديسمبر **1995**، ببعض التعديلات مست التعريفة الجمركية لسنة **1992**، كما حدد مدة إعفاء لا تتعدى ثلاث سنوات لبعض المؤسسات والهيئات الوطنية.

وفي **28** نوفمبر **1996** جاء التعديل الدستوري الجديد الذي كرس مبدأ حرية التجارة و الصناعة بموجب نص المادة **37**، وبهذه المادة أصبحت حرية التجارة والصناعة تحصيل حاصل، وبالتالي لا يمكن لأية سلطة المساس به أو تعديله.

كما عرف النص الأخير من عشرية التسعينات إنشاء العديد من الصناديق• والهيئات والوكالات التي تصب كلها في مجرى واحد وهو ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتشجيعا لذلك قامت السلطة بإقرار إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الدفع الجزافي لصالح المؤسسات التي تقوم بعمليات تصدير السلع والخدمات.

وتوالت النصوص القانونية المنظمة والمعدلة لقطاع التجارة الخارجية، حيث صدر الأمر رقم **04/03** المؤرخ في **2003/07/19**، المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات الاستيراد وتصدير السلع، وتضمن تسهيلات للعمليات التجارية، وفي نفس التاريخ صدر الأمر رقم **02/03** المؤرخ في **2003/07/19**، المتعلقة بالمناطق الحرة تشجيعا للاستثمار.[1]

وبعد هذه المرحلة من التعديلات وبعد انتهاء مدة تطبيق التعديل الهيكلي يمكننا القول أن الاقتصاد الوطني استطاع أن يلتقط بعض من أنفاسه حيث سجل الميزان التجاري فائضا ايجابيا، كما سجلت الصادرات ارتفاعا محسوسا، كما استطاعت الدولة الجزائرية تسديد الديون التي طالما أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني.

وفي الأخير نلاحظ أن الجزائر قد قطعت أشواطا كبيرة في مجال تحرير التجارة الخارجية بصفة خاصة، والإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة، هذه الإصلاحات التي من شأنها أن تجعلنا نطوي صفحة الاقتصاد المسير إلى اقتصاد حر، غير أنه واضح أن الإصلاحات تتطلب مناخ داخلي وخارجي ملائم لتحقيق الأهداف، وأن تدعم من طرف الجماهير الشعبية غير أنه وبالرغم من هذه الإصلاحات الجذرية والترسانة القانونية التي صدرت في هذا المجال، إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد في الأساس على تصدير المحروقات، ما يجعلنا نقول أن الآليات التشريعية ضرورية، إلا أنها غير كافية لوحدها، بل على أصحاب القرار الاقتصادي في الجزائر أخذ الأمور بجدية وتهيئة المناخ المناسب بإزالة المعوقات والحواجز التي تحول دون انطلاق القوى الإنتاجية لكي لا تصبح هذه الترسانة القانونية مجرد حبر على ورق.

• من أهم هذه الصناديق ما يلي :
-الصندوق الخاص بترقية الصادرات FSPE بموجب قانون المالية 1996؛
-الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات CAGEX ،المنشأة بموجب الأمر رقم 06/96 المؤرخ في 10 جانفي 1996؛
-الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI، المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 المؤرخ في 03 مارس 1996؛
-الصندوق الجزائري لترقية التجارة الخارجية PROMEX، المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327/96 المؤرخ في 1996/10/01.

[1] بن طيب زهية، مرجع سبق ذكره، ص ص : 76-78.

المبحث الثاني : تحرير سعر صرف الدينار الجزائري

لقد قامت الكثير من الدول النامية باتخاذ إجراءات مختلفة، وذلك عن طريق القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، قصد مواكبة التطور الاقتصادي العالمي، ومن أهم المحاور التي ترتكز عليها هذه الإصلاحات في غالب الأحيان هو إعادة النظر في نظام الصرف وتحرير التجارة الخارجية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تبنت الخطوات الانتقالية للاقتصاد محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، ومن بين هذه الجوانب التي حظيت باهتمام كبير من السلطات النقدية هو العمل على رسم خطة إستراتيجية قصد إعطاء قيمة حقيقية للعملة الوطنية، من خلال تبني خطوات تدريجية لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، ومن أجل الإلمام بجوانب الخطوات التي قامت بها السلطات النقدية في الجزائر من أجل تحرير سعر صرف الدينار الجزائري، قسمنا هذا المبحث إلى المطالب التالية : المطلب الأول، تناولنا فيه تطور أنظمة تسعير الدينار الجزائري، أما المطلب الثاني، فتطرقنا فيه إلى تطور الرقابة على الصرف في الجزائر، أما فيما يخص المطلب الثالث، فيتحدث عن البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، وذلك حسب التقسيم الأتي :

المطلب الأول : تطور أنظمة تسعير الدينار الجزائري

عرف الدينار الجزائري تطورات عديدة وذلك من خلال مرحلتين، تخللتهما إصلاحات وبرامج اقتصادية هامة قصد النهوض بالاقتصاد الجزائري، ومحاولة إعطائه نفس جديد بعد خروجه ضعيفا من الحقبة الاستعمارية، وما ميز هذه المرحلة أنها عرفت أشكال مختلفة من أنظمة الصرف تصب كلها في نظام سعر الصرف الثابت المعزز بنظام الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية، أما المرحلة الثانية فقد شهدت انتقال تدريجي للاقتصاد الوطني من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، الذي فرض عليها إدخال إصلاحات وتعديلات مهمة مست مختلف الجوانب الاقتصادية بشكل عام، ونظام سعر الصرف بشكل خاص تماشيا مع تطبيق برامج اقتصادية تنموية بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، والانتشار الكبير لمختلف مظاهر العولمة الاقتصادية،[1] وبالتالي تم تقسيم هذا المطلب إلى الفرعين التاليين : الفرع الأول، تطرقنا فيه إلى أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر قبل حدوث أزمة **1986**، أما الفرع الثاني، فتناولنا فيه أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر بعد حدوث أزمة **1986**، و ذلك حسب التقسيم التالي :

[1] حميدات محمود، **مدخل للتحليل النقدي**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص : 154.

الفرع الأول : أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر قبل حدوث أزمة 1986

عرفت أنظمة تسعير الدينار الجزائري والصرف في هذه المرحلة، عدة تغيرات يمكن تلخيصها عبر المراحل التالية :

أولا : واقع نظام الصرف الجزائري مابين سنتي (1963-1973) :

كان نظام النقد الدولي في هذه الفترة أو على الأقل حتى سنة **1971** مسيرا باتفاقية بروتن وودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة إلى الدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من الذهب.

تم إصدار الدينار الجزائري كعملة وطنية في **1964/04/10**، على أساس غطاء ذهبي يعادل **0,18** غرام من الذهب، وهو الوزن الذي يجب أن تتقيد فيه الدولة الجزائرية بصفتها عضوا في صندوق النقد الدولي، وتجدر الإشارة إلى أن الدينار كان ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي وذلك إلى غاية سنة **1969** في حدود يتقلب فيها الدينار الجزائري **±1%** ، وهو تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بعد تعرضه لأحداث **1968**، في الوقت الذي تم تطبيق المخطط التنموي الثلاثي الأول (**1967-1969**) الذي خص بتشجيع القطاع الإنتاجي وقطاع الخدمات المنتجة وغير المنتجة الذي تطلب استقرار أسعار الصرف، ما جعل الدينار الجزائري لم يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي عند تخفيضه، إلا أنه عرف انخفاضا مستمرا مقابل أهم الشركاء التجاريين.

وأمام الانخفاض المستمر للدينار الجزائري أجبر السلطات النقدية الجزائرية إعادة تقسيم تكاليف الاستثمار التي انطلقت مع المخطط الرباعي الأول (**1970-1973**)، الذي يعتبر بمثابة الدفع الحقيقي للتخطيط الاقتصادي، و بتركيزه على الصناعات المصنعة، وعقب انهيار نظام بريتون وودز في سنة **1971**، وإقرار مبدأ تعويم أسعار صرف العملات وعدم ربطها بالذهب أخذت الجزائر بنظام تسعير جديد،[1] وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج :

أ-توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية، و بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة؛

ب-السماح للمؤسسة الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة(تنازلية) لسعر الصرف، و عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.[2]

---

[1] بربري محمد أمين، **البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري**، الملتقى الدولي الأول حول : أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2006/12/05/04، ص : 4.

[2] حميدات محمود، مرجع سبق ذكره، ص : 156.

ثانيا : واقع نظام الصرف الجزائري مابين (1974-1985) :

عقب انهيار نظام بريتون وودز وتعويم العملات، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ جانفي **1974** إلى استعمال نظام صرف المربوط إلى سلة من العملات، مع منح الدولار الأمريكي وزنا كبيرا نسبيا في هذه السلة بسبب الأهمية التي يحضا بها في حصيلة الصادرات ومدفوعات خدمات الدين، وفي نفس الوقت تزامنت بداية هذه المرحلة مع انطلاق برنامج المخطط الرباعي الثاني (**1974-1977**)، الذي يعتبر برنامج مكمل للمخطط السابق، وما ميزه عن الأول هو اهتمامه بتحسين الإطار المعيشي والاستهلاكي للمواطن الجزائري.

وما ميز بداية الثمانينات هو انطلاق فعاليات البرنامج الخماسي الأول (**1980-1985**)، الذي اعتبر نقلة نوعية حيث اعتمد على سياسة النمو المتوازن التي تشمل جميع القطاعات الاقتصادية المرفقة بإصلاحات هيكلية، مست على وجه الخصوص القطاع الزراعي والصناعي، مع إدخال مرونة على نظام الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية من خلال العمل على ترسيخ فكرة الدينار كوحدة قياس في محيط التطهير المالي للمؤسسات العمومية، والسماح باستيراد السيارات من الخارج في سنة **1983**.

الفرع الثاني : أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر بعد حدوث أزمة 1986

عرفت هذه المرحلة التطورات التالية :

أولا : واقع نظام الصرف الثابت ما بين سنتي (1986-1994) :

وما تميزت به هذه المرحلة هو صدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية التي كانت ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتكريس الطابع التجاري لمعاملاتها، بالإضافة إلى المشاركة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، والعمل على رفع الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية بشكل تدريجي، وعليه تم صدور القانون **12/86** بتاريخ **1986/08/19** المتعلق بالبنوك والقرض، الذي أعطى دورا كبيرا للبنوك التجارية والبنك المركزي في الاستفادة التدريجية لصلاحياتها في تنظيم مجال الصرف والتجارة الخارجية، كما قامت السلطة النقدية خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر **1986** ومارس **1987**، بتعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري بحيث أصبح التغير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس **1974**، واعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل الصرف التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس **1987**، بحيث تم إدخال تعديل على معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، و عن طريق تنظيم انزلاق تدريجي مراقب، امتدت فترته من نهاية **1987** إلى غاية نهاية مارس **1991**، بعدها شهد سعر صرف الدينار الجزائري استقرار طيلة[1]

[1] بربري محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص ص :5-6.

أشهر السنة الموالية ليتم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة **22%** بتاريخ **1991/09/30** وفقا لما تم الاتفاق عليه مع **(IMF)**، وفي ظرف بضعة شهور، فقدت العملة الوطنية **70%** من قيمتها، كما نسجل استمرار انخفاض قيمة العملة الوطنية طيلة فترة التكييف الهيكلي.

وبصدور قانون النقد والقرض **10/90** الصادر بتاريخ **1990/04/14** الذي أحدث منعرجا في التوجه الاقتصادي، والمتعلق بالنقد والقرض المكرس لميكانيزمات السوق من خلال اهتمامه بتجسيد استقرار داخلي وخارجي للنقد وإدارة التعهدات المالية الخارجية واستقرار سوق الصرف، كما أسندت عملية الرقابة على الصرف إلى مجلس النقد والقرض باعتباره مجلس إدارة بنك الجزائر، وفي إطار تعزيز المرحلة الانتقالية (من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر)، تم تبني سياسة سعر الصرف المتعدد بشكل مؤقت خلال ثلاث سنوات بهدف إعادة هيكلة التجارة الخارجية وخاصة من جانب الواردات.

كما أصبح لأي كيان مدرج في السجل التجاري الجزائري الحق في عملية الاستيراد والحصول على ائتمان بالنقد الأجنبي بكامل الشروط الملائمة وأزيلت جميع القيود على تراخيص الاستيراد باستثناء قائمة المحظورات المقررة من طرف وزارة التجارة، وبعدها عرفت الفترة الممتدة من سنة (**1991-1994**)، استمرارية التخفيض بمتوسط **4%** سنويا، مما جعل سعر صرف الدولار مقابل الدينار يصل إلى **24دينار/1$**.

ثانيا : واقع نظام الصرف المرن بداية من سنة 1994 :

عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة مرحلة تحول فعلي وتغير تدريجي، وفق قواعد العرض والطلب، بداية من أواخر سنة **1994**، وإصدار قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ سنة **1974**.

اعتبرت هذه المرحلة بمثابة إعلان عن بداية التحرير الفعلي للدينار الجزائري، التي تزامنت مع قرار التخلي في أواخر سبتمبر **1994** على نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام الاجتماعات الأسبوعية **(Fixing)** بداية من **1994/10/01**، التي يتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة من بنك الجزائر، ثم يقوم المتدخلون في سوق الصرف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، وقصد تعزيز موارد البنك لمواجهة متطلبات هذا النظام أصبحت مداخيل الصادرات النفطية من سونطراك تتحول إلى بنك الجزائر بداية من أكتوبر **1994**، كما أزيلت جميع الضوابط على عمليات الصرف في تجارة السلع وإلغاء القيود على الخدمات عبر مراحل، وأصبحت البنوك تملك حرية تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناءا على طلبات موثقة.

كما أصدر بنك الجزائر في **1995/12/23** لائحة رقم **08/95** تدعو فيها عن بداية تبني نظام آخر للصرف وهو نظام التعويم المدار في إطار ما يسمى سوق الصرف مابين البنوك القائمة على بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يوميا بين جميع البنوك التجارية بالإضافة إلى بنك الجزائر والمؤسسات المالية، الذي أنطلق نشاطه رسميا في **1996/01/02**.[1]

[1] المرجع نفسه، ص ص : 4-7.

وتحدد أسعار الصرف فيه وفق قواعد العرض والطلب مع إجبارية تدخل السلطة النقدية قصد حماية العملة الوطنية من التدهور، كما اتخذت السلطات في ديسمبر **1996** خطوة أخرى لإصلاح نظام الصرف بعد إنشاء مكاتب الصيرفة لتعميق السوق وتسهيل وصول الجمهور إلى النقد الأجنبي، كما فوض للبنوك التجارية بصرف المدفوعات الخاصة بنفقات الصحة والتعليم وغير ذلك من النفقات في الخارج، و في حدود سقف معين، ومن تجاوزه يتطلب الحصول على تصريح من بنك الجزائر، وألغيت القيود المفروضة على المدفوعات لأغراض السياحة في سنة **1997**.[1]

المطلب الثاني : تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

تخص الرقابة على الصرف كل التدفقات المالية بين البلد المعني وبقية العالم، وتشمل الرقابة على الصرف مختلف المجالات (التجارة الخارجية، حركة رؤوس الأموال، المدفوعات الجارية،...)، وتعني الرقابة على الصرف في المفهوم الواسع تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتقبة طبقا للمصالح الوطنية، وكذلك بالسهر على عمليات التنازل والحيازة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من قبل الأشخاص المقيمين بالخارج.

وبالتالي من خلال ما تم ذكره سابقا يتبادر السؤال التالي : كيف تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر؟ وللإجابة على هذا السؤال تم تقسيم هذا المطلب إلى الفروع التالية : تطرقنا في الفرع الأول، إلى مرحلة حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية (**1962-1970**)، أما الفرع الثاني، فتناول مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (**1971-1977**)، أما الفرع الثالث، فتناولنا فيه مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (**1978-1987**)، أما الفرع الرابع، فتطرقنا فيه إلى مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية (**1988-1995**)، وذلك حسب الأتي :[2]

الفرع الأول : مرحلة حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية (1962-1970)

كرس انتماء الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح **1962/05/19** المتعلق بالتعاون الاقتصادي و المالي مع الدولة المستعمرة خلال الأشهر الأولى من الاستقلال، انتقال رؤوس الأموال بين بلدان المنطقة بحرية، وقد دفع الهروب المكثف لرؤوس الأموال، عن طريق المصارف، إلى ضرورة الحد من الواردات من السلع والخدمات إلا في نطاق ما تستلزمه تنمية البلاد وبما يتماشى مع المتاح من العملات الأجنبية، وعليه أخذت السلطات العمومية سلسلة من الإجراءات التي ترمي إلى إضفاء طابع الصرامة على الرقابة على الصرف فيما يخص العمليات التجارية والمالية مع بقية العالم ومن بين هذه الإجراءات نظام الحصص، ويخص نظام الحصص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية، حيث أصبحت هذه العمليات

[1] المرجع نفسه، ص ص : 6-8.
[2] حميدات محمود، مرجع سبق ذكره، ص : 173.

خاضعة إلى ترخيص من قبل وزارة المالية، وبذلك، أصبحت كل من الواردات والصادرات تخضع لسلسلة من إجراءات الرقابة المتمثلة خاصة في الحصول على الترخيص المسبق واحترام الحصص المقررة.

إلى جانب الإجراءات المتمثلة في نظام الحصص، تم إقامة رقابة على العمليات التجارية مع الخارج بواسطة مجموعة من الهيئات الاحتكارية المسيرة مباشرة من طرف الدولة (الدواوين الوطنية)، كما أسندت إدارة مختلف الاحتكارات إلى الشركات الوطنية عندما يتعلق الأمر بالسلع والخدمات التي تدخل في نشاطها.

الفرع الثاني : مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-1977)

لقد جاءت هذه المرحلة في جو يسوده نظام قانوني مقيد للتجارة الخارجية، لاسيما فيما يخص الاستيراد، وتتلخص هذه القيود أساسا في ما يلي :

أولا : إقرار ترخيص إجمالي للواردات، يتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات؛

ثانيا : تفويض إدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية؛

ثالثا : التخلي عن العمل بكافة النصوص التي جاءت مباشرة بعد الاستقلال، و عملا بالنصوص التنظيمية التي صدرت بغية تغطية كافة المبادلات في إطار السياسة الاقتصادية المنتهجة.

الفرع الثالث : مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987)

شهدت هذه المرحلة مصادقة المجلس الشعبي الوطني على القانون المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية، والذي يعني إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية.

كرس إقصاء الوسطاء، الذي ورد بصحيح العبارة في القانون المشار إليه سابقا، خط العمل الثابت في مجال التجارة الخارجية للجزائر والمتمثل في إقامة علاقات مباشرة مع المنتجين والمصدرين الذين يزاولون نشاطهم في البلدان الممثلة لأطراف التعاقد في البلدان الأخرى، كما حدد القانون فترة انتقالية تميزت بتوسيع النظام السابق للواردات (احتكار، نظام الحصص،...)، ليشمل مجال الصادرات، وبهذا الإجراء أصبحت كل السلع والخدمات التي لا تقع تحت نظام الاحتكار خاضعة للترخيص المسبق للتصدير، و معناه الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع بقية العالم .[1]

بالإضافة إلى ما سبق، سمح في هذا الإطار للأشخاص الطبيعيين الجزائريين المقيمين في الخارج بفتح حسابات بالعملات الصعبة في الجزائر، وتستفيد هذه الحسابات من المكافأة على أرصدتها بالإضافة إلى التنازل لفائدة شركات الاقتصاد المختلط في قطاع السياحة بنسبة **20%** من الإيرادات بالعملات الصعبة المحققة على

[1] المرجع نفسه، ص ص : 173-175.

أنشطتها، أما الواردات والصادرات من السلع والخدمات التي تتم دون دفع، فقد أعفيت من إجراءات التجارة الخارجية.

أعطى النظام المصرفي الجديد للمصارف والقرض دورا أكثر أهمية للمصارف التجارية وبنك الجزائر في الاستعادة التدريجية لصلاحياتها في مجال الصرف، فأصبحت بمقتضى ذلك تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية كما تعمل على تقييم آثارها على العملة الوطنية، وفي هذا الإطار أسندت مهمة التشريع و التنظيم المتعلقين بالصرف في مجال التجارة الخارجية إلى بنك الجزائر.

الفرع الرابع : مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية (1988-1995)

تتميز هذه المرحلة بصدور العديد من التشريعات و النصوص التنظيمية التي ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات الاقتصادية و تكريس الطابع التجاري لمعاملاتها، بالإضافة إلى المشاركة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد.

أدى دخول نظام المؤسسات العمومية الاقتصادية الجديدة حيز التطبيق إلى تغيرات معتبرة في التنظيم المتعلق بعمليات التجارة الخارجية والصرف، فقد رفعت القيود التي كانت عائقا أمام المؤسسات في تحقيق عملياتها مع الخارج فأصبحت بذلك مسؤولة عن الالتزامات التي تربطها بالخارج في إطار نشاطها الاقتصادي، كما ألغي في نفس الإطار الإشعار بالصرف المتعلق بالاتفاقيات المبرمة من طرف المؤسسات العمومية الاقتصادية مع المؤسسات الأجنبية، وبالتالي زوال الرقابة المسبقة التي كانت تخضع لها المؤسسات العمومية الاقتصادية في تعاملها مع الخارج.

على ضوء برنامج المبادلات الخارجية للجزائر مع بقية العالم، وبالنظر إلى القيود المالية الخارجية، تم إخضاع المؤسسات الوطنية الجزائرية إلى نظام آخر للرقابة والمتمثل في الموازنات بالعملة الصعبة، يجري تصحيح هذه الموازنات، التي أصلا هي متعددة السنوات، مراعاة لاحتياجات كل مؤسسة والمتوفر أو المرتقب من العملات الأجنبية، وبهذا تم إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد الذي كان معمولا به.

عرفت الإصلاحات الاقتصادية في هذه الفترة تسارعا معتبرا مما حال دون تطبيق بعض النصوص القانونية المرتبطة أساسا بالتعليمات التطبيقية، ليأتي القانون **10/90**، لينص على المبادئ العامة للرقابة على الصرف وجعلها من اختصاص بنك الجزائر.[1]

وعلى هذا الأساس شرع بنك الجزائر في وضع الأدوات الأساسية التي تسمح له بممارسة وظيفة مراقبة العلاقات الاقتصادية والمالية مع الخارج من خلال التدفقات المالية، وحتى يستجيب التنظيم الجديد المتعلق بالرقابة على الصرف إلى متطلبات السياسة الاقتصادية الجديدة بدورها، المتميزة بميلها إلى المزيد من انفتاح

[1] المرجع نفسه، ص ص : 178-181.

الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي، تم إدخال تغيرات عميقة على نظام الرقابة على الصرف كما تم استبعاد الخطر، المفروض عليه في الماضي.

المطلب الثالث : البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري

إن الخطوات التدريجية التي اتبعتها السلطة النقدية في شأن تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية بشكل تدريجي قصد السماح للبرامج والمؤسسات الاقتصادية أن تتجاوب وتتأقلم مع هذا التوجه بشكل الذي يعطي للدينار الجزائري أن يساهم في تحسين مناخ الاقتصاد وانتعاش وضعية الكثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية منها والجزئية، وبناءاً على ذلك كان يرمي إلى عدة أبعاد اقتصادية، منها :

1–هو تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، وتقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي؛

2– الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي، وذلك عن طريق تحسين وتكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة، ما يزيد من تشجيع الأعوان الاقتصاديين للتقرب أكثر إلى هذا السوق الذي أصبح فيه سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي؛

3– يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكال أخرى من الاستثمار إلى الداخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية بالنسبة للأجنبي مع مراعاة مناخ الاستثمار؛

4– يساهم في تنشيط وتفعيل قطاع السياحة بحكم انخفاض تكلفتها مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين وترقية مناخ السياحة؛

5– يعمل على ترشيد الاستهلاك بسبب أنه يساهم في ارتفاع أسعار المواد المستوردة وعليه ينمي جانب العقلانية في الاستهلاك ومنه انخفاض الواردات غير الأساسية؛

6– يعمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري؛

7– يساهم في تنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي المتزايد ومنه تحسين وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية (كتقليص البطالة ...الخ)؛

8–يساهم في تعزيز استقلالية بنك الجزائر، وكذلك نمو حجم احتياطي الصرف بسبب تقلص تدخلات بنك الجزائر في سوق الصرف، وبالتالي يعطي فسحة للسلطات العمومية بأن تستغلها في إعادة بناء وهيكلة النقص الموجود في اقتصاد البلد؛

9–من شأنه أن يكشف عن الوضعية الحقيقية للقدرة التنافسية ومنطق القبول بالنسبة للمنتج المحلي بالنسبة للأجنبي؛[1]

[1] بربري محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص ص : 11-12.

10- يساهم في تنشيط وتفعيل السوق النقدي الجزائري من خلال الخبرة وتعزيز الكفاءة التي يستفيد منها المتدخلون في هذا السوق فيما يخص شؤون إدارة معرفة أسرار آليات السوق؛

11- له دور كبير في تخفيض الضغوط التضخمية وتقليص ضغوط المضاربة؛

12- يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات وأن تتفاعل معها، فسعر الصرف المرن يمّكنه امتصاص بعض آثار الصدمات الخارجية التي لولاه لانتقلت بكاملها إلى الاقتصاد الحقيقي أو إلى بعض قطاعاته خاصة في ظل انتشار مختلف مظاهر العولمة الاقتصادية؛

13- يحد من هروب وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، وبالتالي احتمال إعادة تمويل أشكال مختلفة من الاستثمارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛

14-يساهم في تنشيط وتفعيل السوق المالي والنهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية؛

15- تسمح للدينار الجزائري بأن يلعب دوره في التأثير والتأثُر على/ من كل التغيرات التي تمس الاقتصاد الوطني؛

16- يساهم في تقليص هوامش الربح الكبيرة والانتهازية التي يمارسها بعض التجار والمنتجين، وعليه تنعكس بالإيجاب على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري؛

17- تعمل على تعزيز وتسهيل أشكال الاندماج والشراكة مع الأطراف الخارجية؛

18- تساهم في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو وتشجعها على تنمية قدرتها التنافسية، وتشجيعها على اللجوء إلى الإنتاج الاحلالي للواردات؛

19- تساهم كذلك في تغيير نظرة المستهلك إلى المنتج المحلي؛

20- يلزم المؤسسات الاقتصادية وخاصة البنوك والمؤسسات المالية على اتخاذ تدابير في شأن تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية اتجاه مختلف المخاطر المرتقبة (كمخاطر الصرف)؛

21- يشجع على المنافسة بين البنوك من جانب تحسين وترقية الجودة وسرعة أداء الخدمات.[1]

[1] المرجع نفسه، ص ص : 12-13 .

المبحث الثالث : أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

تدهور توازنات مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، جعلت السلطات المسؤولة تدخل في إصلاحات هيكلية، وذلك بغرض بعث آليات جديدة للسياسة الاقتصادية للوصول إلى استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، وفي هذا الإطار تم إعادة تنشيط سياسة سعر الصرف عن طريق تخفيض سعر الصرف، وذلك لمقابلة استنزاف السيولة الفائضة في الاقتصاد، ومحاربة التضخم.

يتطرق هذا المبحث إلى أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على كل من معدل التضخم والكتلة النقدية والقروض الداخلية، وذلك حسب التقسيم التالي :

المطلب الأول : أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على معدل التضخم

يؤثر سعر الصرف في التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه، وهذا ما يفسر العلاقة الوثيقة بين المستوى العام للأسعار وسعر الصرف، فارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى تدهور سعر الصرف وفق ما يعرف بتعادل القوة الشرائية، كما أن انخفاض سعر الصرف سيؤدي إلى ارتفاع تنافسية البلد وانخفاض المستوى العام للأسعار، هذا من الناحية النظرية، لكن ما هو واقع هذا الطرح في الاقتصاد الوطني ؟ أو بصيغة أخرى كيف تؤثر سياسة سعر الصرف أو تحرير سعر صرف الدينار الجزائري على معدل التضخم والمستوى العام للأسعار في الاقتصاد الجزائري ؟

وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب، من خلال تحليل وصفي ودراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على معدل التضخم في الاقتصاد الوطني، وذلك حسب الأتي :

أولا : التحليل الوصفي لأثر سياسة سعر الصرف على معدل التضخم : من أجل تحليل وتوصيف آثار سياسة سعر صرف الدينار الجزائري على معدل التضخم، سوف يتم التمييز بين مرحلتين :

1-المرحلة الأولى : سياسة التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري في إطار برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي خلال الفترة **1990-1998**؛

2-المرحلة الثانية : مرحلة استقرار سعر الصرف والتراكم المتواصل والكبير لاحتياطات سعر الصرف الرسمي خلال الفترة **1999-2009**.

قبل التطرق إلى أثر تخفيض سعر صرف الدينار على معدل التضخم في الجزائر، نقوم بعرض الشكلين رقم **3.3** و **4.3** ، اللذين يبرزان تطور كل من سعر الصرف الاسمي (دينار مقابل دولار أمريكي)، واحتياطات سعر الصرف الرسمية، ومعدل التضخم خلال الفترة **1990-2009**، وذلك حسب الأتي :

الشكل رقم 3.3 : تطور سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2009

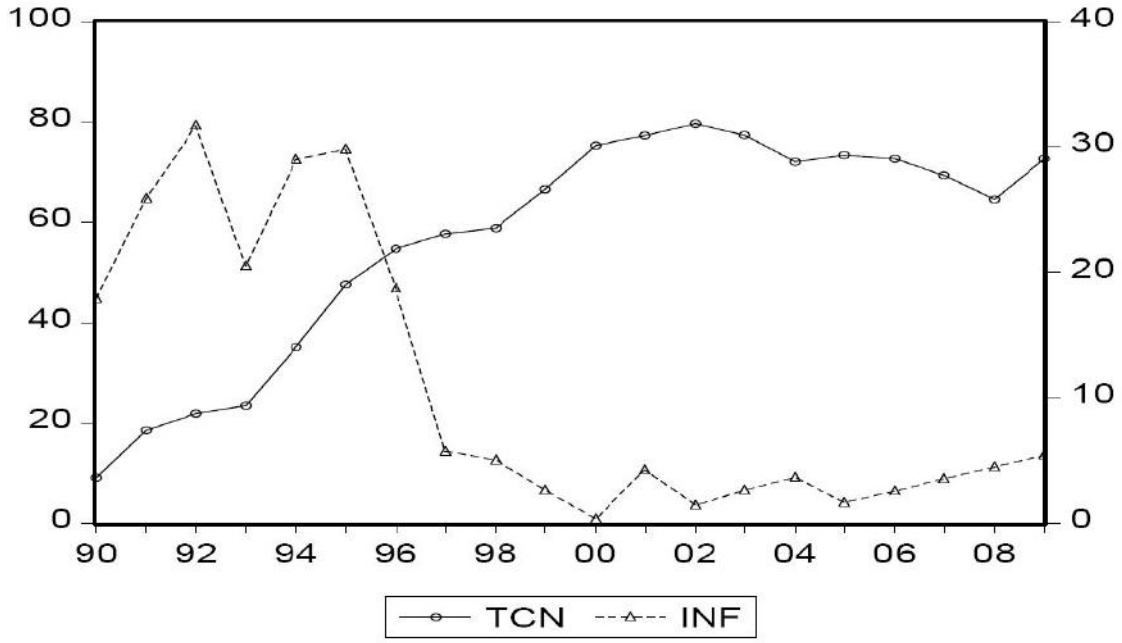

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم(01)، وذلك باستعمال برنامج EViews.

الشكل رقم 4.3 : تطور احتياطات الصرف الرسمية ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2009

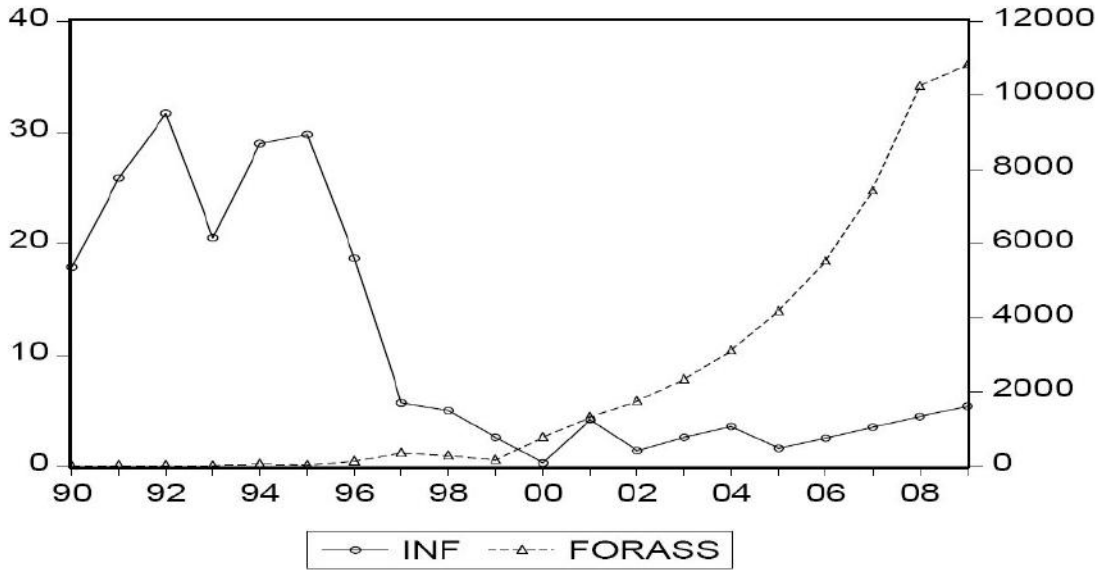

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم(01)، وذلك باستعمال برنامج EViews.

من خلال الشكلين السابقين، نلاحظ أنه في المرحلة الأولى الممتدة من سنة **1990-1998**، أي خلال فترة برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي، أن سعر الصرف الدينار انتقل من **9** دينار للدولار سنة **1990** إلى **21.8** دج سنة **1992**، انعكس ذلك الارتفاع على معدل التضخم من **17.9%** سنة **1990** إلى **31.7%** سنة **1992**، وفي سنة **1994** قام مجلس النقد والقرض بتخفيض أخر بنسبة **40.17%** ارتفع سعر الصرف خلالها من **23.4** دج للدولار إلى **35.1** دج للدولار، انعكس ذلك على معدل التضخم من **20.5%** سنة **1993** إلى **29%** سنة **1994**.

أدت سياسة التعديل المعتمدة على التخفيض المستمر لسعر الصرف إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير جدا استمرت آثارها إلى غاية سنة **1997** كما يتضح من خلال الشكل رقم **3.3**.

عرفت المرحلة الثانية الممتدة من **1999-2009** استقرار سعر الصرف ونمو الاحتياطات الرسمية بشكل سريع، فقد أدى استقرار سعر الصرف ونمو الاحتياطات الرسمية إلى ضبط التضخم في حدود دنيا كما يوضح الشكل رقم **5.3**.

من جهة أخرى يتضح من خلال الشكل رقم **4.3**، أثر احتياطات الصرف على معدل التضخم من خلال تحقيق الاستقرار النقدي، والتحكم في السيولة النقدية، وذلك بالاعتماد على احتياطات الصرف كمقابل للتوسع النقدي، وعدم اللجوء إلى التمويل بالعجز من خلال تراجع القروض للدولة-كما سيرد لاحقا-

الشكل رقم 5.3: تطور سعر الصرف الاسمي ومؤشر أسعار الاستهلاك IPC في الجزائر خلال الفترة 1990-2008

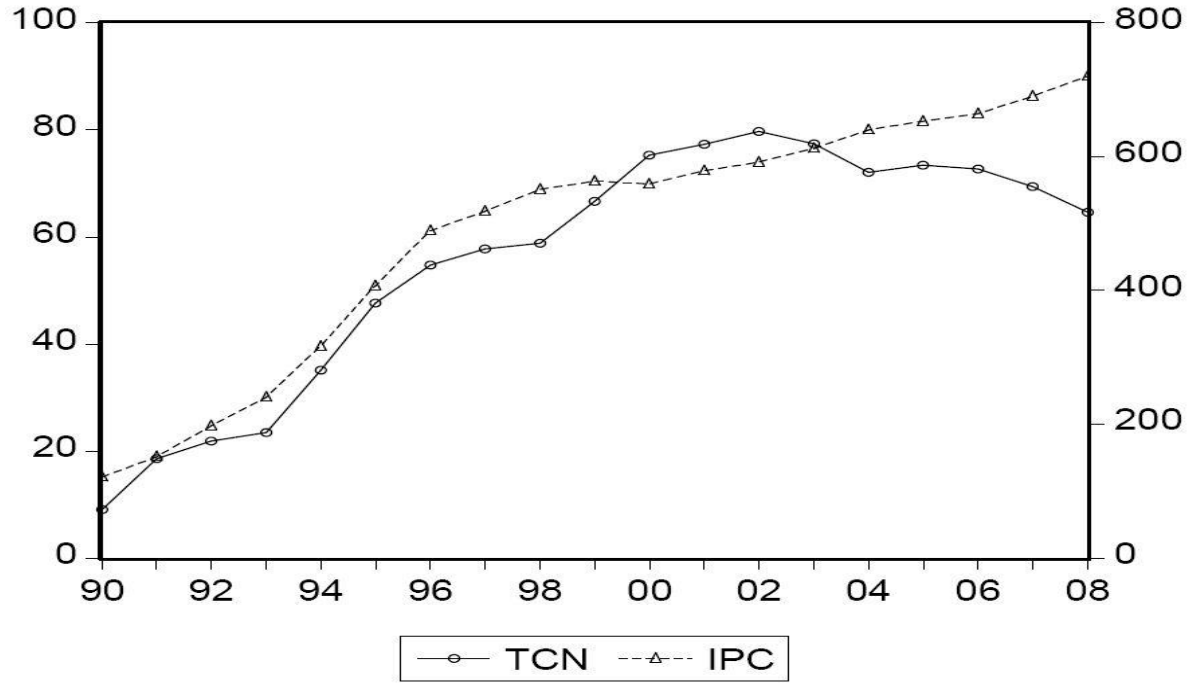

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم(02)، وذلك باستعمال برنامج EViews.

من خلال الشكل رقم **5.3**، نلاحظ أن هناك توافقا كبيرا في الاتجاه العام لكل من مؤشر أسعار الاستهلاك وسعر الصرف، مما يعكس العلاقة القوية بينهما، فمؤشر أسعار الاستهلاك يمثل تطور قيمة العملة على الصعيد الداخلي، وهو ما يتضح من خلال الارتفاع المستمر للأسعار عبر الزمن، ويعكس سعر الصرف تطور قيمة العملة على الصعيد الخارجي، ويظهر أنها في تدهور مستمر عبر الزمن، مما يمكننا من القول أن مؤشر أسعار الاستهلاك وسعر الصرف وجهان لعملة واحدة، وأن سعر الصرف يؤثر في مؤشر أسعار الاستهلاك.[1]

ثانيا : دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على معدل التضخم (أثر النفاذية)(pass-through effect)

بعد أن استعرضنا الجانب التحليلي لأثر سياسة سعر الصرف على معدل التضخم، والتي بينت أن هناك تأثير كبير لسياسة سعر الصرف على معدل التضخم، بقي التعرف على هذه الآثار باستخدام بعض الأساليب القياسية، وذلك باستخدام برنامج **EViews** لتحليل النتائج، وعلى طريقة المربعات الصغرى **OLS** في تقدير معالم النموذج، وذلك حسب الأتي :

يمكن لأسعار الصرف أن تؤثر على التضخم من خلال أسعار السلع النهائية والسلع الوسيطية المستوردة، أو من خلال التأثير على توقعات التضخم، وهو ما يطلق عليه بأثر النفاذية، وهو عبارة عن نسبة التغير في المستوى العام للأسعار إلى التغير الحادث في سعر الصرف، وعادة ما يتم حساب أثر النفاذية باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{أثر النفاذية} = \frac{(P_t - P_{t-1})/ P_{t-1}}{(E_t - E_{t-1})/ E_{t-1}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (13)$$

حيث :

P : المستوى العام للأسعار(مؤشر أسعار الاستهلاك)؛

E : سعر الصرف؛

t : الزمن.[2]

من خلال الملحق رقم(**03**)، أظهرت نتائج حساب أثر تغير في سعر الصرف على معدل التضخم في الجزائر أن متوسط الأثر خلال فترة الدراسة بلغ **1.52%**، أي أن انخفاض قيمة الدينار بنسبة **1%** تؤدي انتقال أثرها على معدل التضخم بنسبة **1.52%**(تم حساب متوسط السنوات التي كان فيها الأثر موجبا فقط)، ويمكن التمييز بين فترتين لأثر النفاذية، الفترة الأولى التي كان فيها الأثر موجبا، وهي أغلب فترة **1990-1999**، وهو ما يعني أن ارتفاع التضخم قد نتج عن تدهور سعر الصرف، والفترة الثانية أين كان أثر

[1] بوخاري لحلو موسى، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية-دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010، ص ص : 325-326.

[2] http://www.eip.gov.eg/Documents/StudiesList.aspx?DocType=3, P : 11.

التغير في سعر الصرف على معدل التضخم سلبيا، خصوصا خلال الفترة **2003-2008**، وهذا ما يعني أن ارتفاع مستوى الأسعار ولو بشكل بسيط، ليس ناتجا عن التغير في سعر الصرف الاسمي، وإنما راجع إلى عوامل أخرى، كمؤشر أسعار السلع المستوردة الذي ارتفع بمعدل **4.4%** سنويا خلال الفترة **2000-2007**، وهو ما يفسر ارتفاع المستوى العام للأسعار.[1]

ثالثا : أثر سياسة سعر الصرف على معدل التضخم باستخدام الانحدار الخطي المتعدد :

سيتم الاعتماد على نموذج يتكون من سعر الصرف الاسمي واحتياطات الصرف كمتغيرات مستقلة، ومعدل التضخم كمتغير تابع، لذلك سيكون النموذج على النحو التالي :

$$\mathbf{Inf = \alpha + a exch + b forass + \varepsilon} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (14)$$

حيث :

Inf : معدل التضخم؛

exch : سعر الصرف الاسمي؛

forass : احتياطات الصرف؛

a و b : معالم النموذج وتمثل معاملات الانحدار الجزئية للمتغيرات المستقلة؛

α : الثابت؛

ε : الخطأ العشوائي، وهو الفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة التقديرية للتضخم ويعرف بالمتبقي، ويفترض أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

عند تطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وبالنظر إلى الملحق رقم(**04**)، كانت نتائج اختبار أثر سياسة سعر الصرف على معدل التضخم، على النحو التالي :

$$\underset{(3.9356)\quad(0.0722)\quad(0.0004)}{\mathbf{Inf = 33.5641 - 0.3909 exch - 0.0002 forass}} \quad \ldots\ldots\ldots (15)$$

أ-الدلالة الإحصائية للنموذج :

يتضح من خلال معامل الارتباط الذي بلغ **0.84** أن هناك ارتباط طردي قوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بينما بلغ معامل التحديد **0.712**، والذي يعتبر مقياسا لجودة توفيق النموذج، أي أن **71.2%** من التغيرات تفسر من داخل النموذج، و **29.8%** من التغيرات تعود إلى متغيرات لم يتضمنها النموذج، أو يمكن إدراجها ضمن المتغيرات العشوائية، وتشير(**P-value**) لمعلمات الثابت وسعر الصرف إلى **000** وهي أقل من **1%**، ولهذا نرفض فرضيتا العدم لكل من المعلمتين ونقبل بالفرضية البديلة ومعنى ذلك أن كلا المعلمتين تختلف عن الصفر، في حين أن قيمة $\mathbf{F_c=21.02>F_t=3.59}$ المحتسبة عند مستوى دلالة **1%** أكبر من القيمة الجدولية مما يدل على معنوية النموذج ككل.

[1] Banque d'Algérie, **Evolution économique et Monétaire en Algérie**, rapport 2007, P : 56.

ب–التفسير الاقتصادي للنموذج :

يتضح من خلال معامل الانحدار لسعر الصرف أنه سالب بـ**0.3903**، وهذا يعني أنه إذا ارتفع سعر الصرف بوحدة واحدة مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، سيؤدي ذلك إلى انخفاض معدل التضخم بمقدار **0.3903**، وهذا ما يتناقض مع النظرية الاقتصادية، حيث كان من المفروض أن يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى ارتفاع معدل التضخم، أما تفسير ذلك فهو كالتالي :

خلال الفترة التي اتبعت فيها الجزائر سياسة تخفيض قيمة الدينار، انعكس ذلك على ارتفاع معدل التضخم بشكل كبير جدا بين **1990–1996**، وبعد هذه المرحلة **1997–2009** انخفض معدل التضخم بشكل كبير نتيجة تطبيق برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي من جهة، ومن جهة أخرى عودة احتياطات الصرف للارتفاع من جهة أخرى، وخلال هذه الفترة استمرت السلطات في التخفيض التدريجي لقيمة الدينار مع التحكم في معدل التضخم، وذلك لتوفر احتياطات هائلة من العملة الصعبة أدت إلى الاستغناء عن القروض ذات الطبيعة التضخمية، وهذا ما يفسر التناقض المذكور أعلاه ما بين سعر الصرف والتضخم، وكما جاء في التحليل الوصفي للبيانات فإنه يمكن تقسيم فترة دراسة أثر سياسة سعر الصرف على معدل التضخم إلى مرحلتين : المرحلة الأولى أين كان لسعر الصرف أثر بارز على معدل التضخم(سياسة التخفيضات المتتالية)، والمرحلة الثانية أين كان للاحتياطات الأثر البارز في التأثير على معدل التضخم، من خلال التحكم في معدل التضخم وتخفيضه إلى مستويات دنيا، تجدر الإشارة أن هذا التحليل يتوافق مع النتائج التي تم التوصل إليها في دراسة أثر النفاذية.

كما يبين معامل الانحدار لاحتياطات الصرف الذي يساوي **0.0002**، أنه إذا ارتفعت احتياطات الصرف بوحدة واحدة مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، فإنه من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم بمقدار**0.0002**، وتفسير ذلك أنه عند زيادة احتياطات الصرف تحجم الدولة عن اللجوء إلى التمويل بالعجز وإلى الإصدار النقدي وذلك لتوفر البديل للتمويل، ومن المعروف أن التمويل بالعجز يعتبر أحد المصادر الرئيسية للتضخم في البلدان النامية، وبتتبع تطور كل من احتياطات الصرف، التمويل بالعجز والتضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة يلاحظ أنه في الفترة التي كانت فيها احتياطات الصرف منخفضة، كانت كل من القروض للدولة–مصدر التمويل بالعجز– والتضخم مرتفعا، في حين أنه عند عودة احتياطات الصرف للارتفاع مجددا، تراجع معدل التضخم بشكل كبير جدا، كما تم الاستغناء عن اللجوء إلى التمويل بالعجز نهائيا.

المطلب الثاني : أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الكتلة النقدية M_2

إن من بين أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي، هو التحكم في نمو التوسع النقدي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية بعد انتهاء هاته البرامج بوتيرة تختلف حسب عامل الزمن من جهة، وعامل مكونات الكتلة النقدية من جهة أخرى، ولتوضيح ذلك نقوم بالأتي :

أولا : التحليل الوصفي لأثر سياسة سعر الصرف على الكتلة النقدية M_2 :

1-تطور الكتلة النقدية في الجزائر : والشكل التالي يبين تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة **1989-2008**، وذلك على النحو التالي :

الشكل رقم 6.3 : تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1989-2008

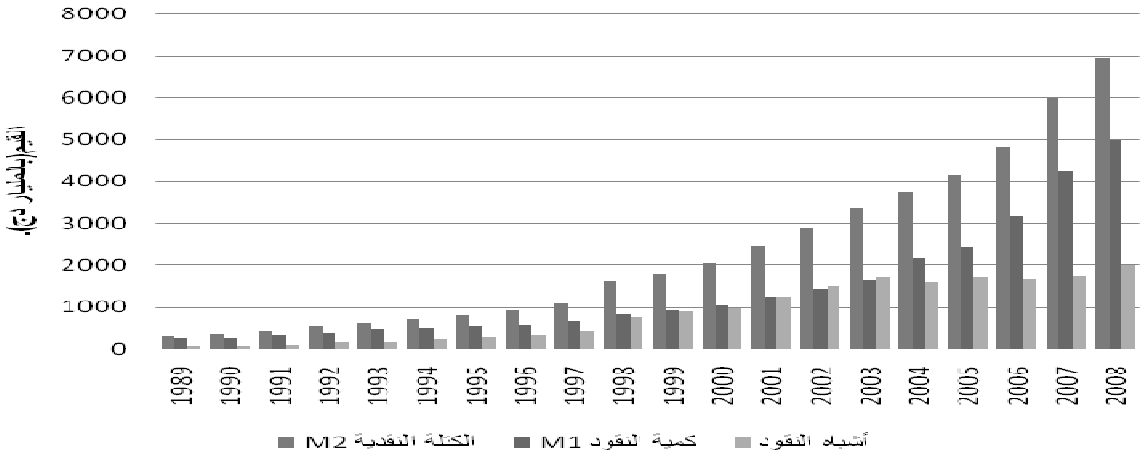

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم(05)، وذلك باستعمال برنامج Excel.

من خلال الملحق رقم(**05**)، والشكل رقم **6.3**، نلاحظ أن الكتلة النقدية في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، حيث كانت في سنة **1989** تساوي **308.1مليار دج**، ثم قفزت سنة **1997** إلى **1081.5 مليار دج**، أي بمعدل زيادة **251%** ويرجع سبب ذلك إلى برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية، واستمرت الزيادة بوتيرة متسارعة جدا، حيث بلغت قيمة الكتلة النقدية سنة **1998**، وهي السنة التي انتهى فيها برنامج التعديل الهيكلي، بلغت **1592.5 مليار دج**، ثم قفزت سنة **2008** إلى **6955.9 مليار دج** بمعدل زيادة **336.8%** ويرجع تفسير ذلك إلى :

أ-الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، والتي ارتفعت من **280.71 مليار دج** سنة **1998** إلى **10813.37 مليار دج** سنة **2009**؛

ب–تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أفريل **2001**، والذي خصص له حوالي **07 ملايير $**(**حوالي 520 مليار دج**)، لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاث سنوات من أفريل **2001** إلى غاية أفريل **2004**؛[1]

ج–بالإضافة إلى برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي يمتد من**2004–2009**، والذي خصص له مبلغ **150 مليار دولار أمريكي**.[2]

2–أثر سياسة سعر الصرف على الكتلة النقدية : نوضح ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 7.3 : تطور سعر الصرف واحتياطات الصرف الرسمية والكتلة النقدية M_2 في الجزائر خلال الفترة 1990–2008

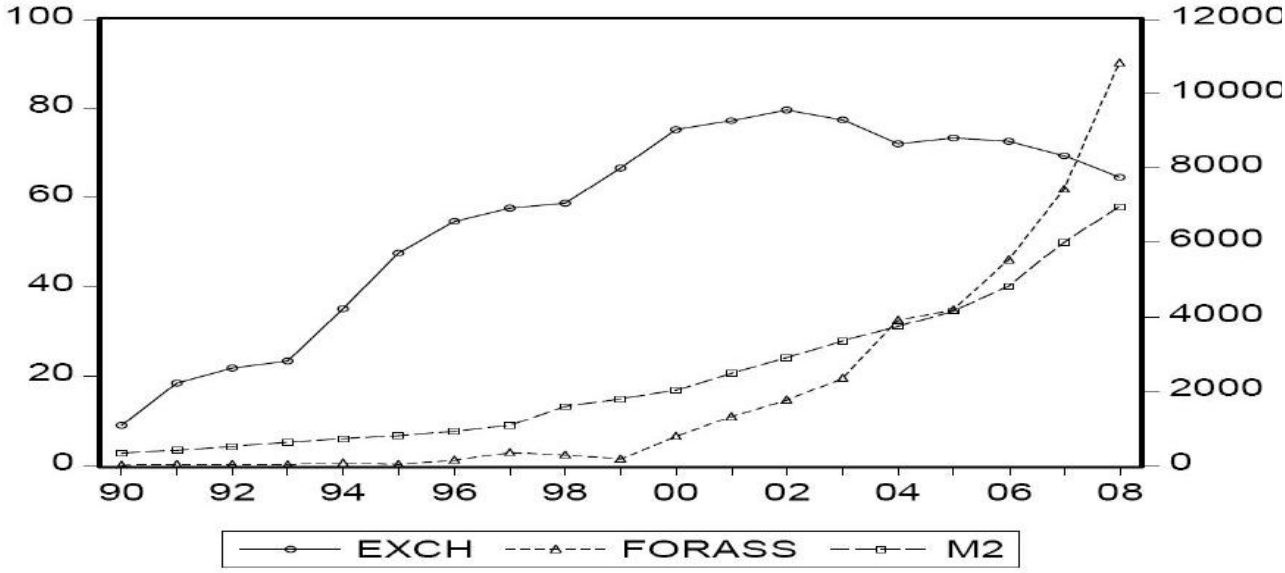

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم(01)و(05)، وذلك باستعمال برنامج EViews.

يوضح الشكل رقم **7.3**، تطور كل من الاحتياطات الرسمية وسعر الصرف والكتلة النقدية خلال الفترة **1990–2008**، يلاحظ أنه خلال الفترة **1990–1999**، ضعف حجم احتياطات الصرف انعكس سلبا على الاستقرار النقدي والسيولة النقدية المحلية، لكن خلال هذه الفترة كانت احتياطات الصرف في تزايد مطرد لتصل أعلى قيمة لها في سنة **1997** بواقع **350.3** مليار دج، ثم انخفضت إلى **174.5** مليار دج سنة **1999**، بسبب تراجع مداخيل المحروقات نتيجة انخفاض أسعار النفط خلال الفترة **1998–1999**، وقد وصفة هذه الحالة بالصدمة(**le choc**)،[3] فمن جهة كان الاقتصاد يعاني من شح في السيولة، ومن جهة أخرى ارتفاع معدلات التضخم بسبب اللجوء إلى التمويل بالعجز و الإصدار النقدي غير المغطى.

[1] مصيطفى عبد اللطيف، **الوضعية النقدية، ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد06، 2008، ص : 117.
[2] حشماوي محمد، **حصة وقفة اقتصادية**، القناة الإذاعية الثالثة الجزائرية، الساعة : 7:20.
[3] بن علي عزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص : 204.

أما خلال الفترة **1999-2008**، فقد شهدت ارتفاع معدل نمو الاحتياطات الرسمية، مع استقرار في سعر الصرف، انعكست على زيادة التوسع النقدي، فقد انتقلت الكتلة النقدية M_2 من **1789.4** مليار دج سنة **1999** إلى **6955.9** مليار دج سنة **2008**.

إن ارتفاع الكتلة النقدية نتيجة تدفق العملة الصعبة بشكل كبير إلى الاقتصاد الوطني، والتي يمكن تسميتها بالصدمة النقدية، أو ما يعرف بثلاثية مندل المستحيلة(سعر الصرف، تدفق رؤوس الأموال، مراقبة الكتلة النقدية)، إذ يجب على مسؤولي السياسة النقدية أن يضعوا في حساباتهم ذلك، لأنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف مجتمعة مع بعض، فمن المعلوم أن الجزائر تتبع نظام التعويم المدار، مع حرية حركة رؤوس الأموال دخولا فقط، مما يجعل الكتلة النقدية متغير خارجي، بمعنى أنه خارج سيطرة السلطات النقدية، وفي هذا المجال يستطيع بنك الجزائر الاختيار بين تحديد القاعدة النقدية أو تحديد سعر الصرف وليس كليهما.

بشكل عام يمكن القول أن احتياطات الصرف الرسمية أصبحت المورد الوحيد لإصدار النقود من طرف النظام المصرفي، فقد أصبحت هذه الاحتياطات المقابل الرئيسي لمختلف عناصر الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني.[1]

ثانيا : دراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على الكتلة النقدية M_2 : نقوم بدراسة قياسية لأثر سياسة الصرف على كمية النقود M_1 ثم على الكتلة النقدية M_2، وذلك حسب الأتي :

1-كمية النقود M_1 :

تشكل احتياطات الصرف أحد المقابلات الرئيسية لكمية النقود، لذلك ستقوم الدراسة القياسية بقياس أثر سياسة سعر الصرف على كمية النقود، من خلال نموذج يتكون من سعر الصرف الاسمي والاحتياطات الرسمية كمتغيرات مستقلة، وكمية النقود كمتغير تابع، وعليه سيكون النموذج على الشكل التالي :

$$M_1 = \alpha + a\,exch + b\,forass + \varepsilon \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (16)$$

حيث :

M_1 : كمية النقود؛

exch : سعر الصرف الاسمي؛

forass : احتياطات الصرف؛

a و b : معالم النموذج وتمثل معاملات الانحدار الجزئية للمتغيرات المستقلة؛

α : الثابت؛

ε : الخطأ العشوائي.

عند تطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وبالنظر إلى الملحق رقم(**06**)، كانت نتائج اختبار أثر سياسة سعر الصرف على كمية النقود M_1، على النحو التالي :

[1] الصادق علي توفيق، **نظم وسياسات أسعار الصرف**، مجلة معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2002، ص : 66.

$$M_1= 223.1029+6.5850exch+0.4219forass \quad (17)$$
(95.1734) (1.7596) (0.0132)

أ-الدلالة الإحصائية للنموذج :

يشير النموذج إلى وجود علاقة طردية قوية جدا بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، وهذا ما يتضح من خلال معامل الارتباط المتعدد الذي بلغ **0.994**، بينما بلغ معامل التحديد **0.988**، وهذا ما يعني **98.8%** من التغيرات الكلية لكمية النقود مفسرة من قبل المتغيرين سعر الصرف والاحتياطات الرسمية، و **1.2%** ترجع إلى عوامل عشوائية لا يتضمنها النموذج، كما تشير**(P-value)** لمعلمات الثابت والمتغيرات المستقلة إلى قيم أقل من **1%**، ولهذا نرفض فرضيتا العدم لكل من هذه المعالم ونقبل بالفرضية البديلة ومعنى ذلك أن كل المعالم تختلف عن الصفر، كما أن الاختبار فيشر $F_c=718.8>F_t=3.63$ المحتسبة عند مستوى دلالة **1%** أكبر من القيمة الجدولية مما يدل على معنوية النموذج المقدر ككل.

ب-التفسير الاقتصادي للنموذج :

تشير معاملات الانحدار الجزئية إلى أنه إذا ارتفع سعر الصرف بوحدة واحدة مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، فإنه يتوقع أن تزيد كمية النقود بمقدار **6.5850**وحدة، وتفسير ذلك هو أنه عند حدوث ارتفاع سعر الصرف(انخفاض قيمة الدينار)، فإنه سوف يتطلب زيادة عدد الوحدات النقدية التي يتم دفعها من العملة المحلية الدينار للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية الدولار، لذلك فكلما ارتفع سعر الصرف تطلب بالمقابل مواكبة كمية النقود لهذه الزيادة، كما أن تخفيض قيمة العملة تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وهذا ما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي.

بالنسبة لمعامل الانحدار لاحتياطات الصرف فقد بلغ **0.4219**، وهو ما يعني أنه إذا ارتفعت احتياطات الصرف بنسبة **1%** مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، فإنه يتوقع أن ترتفع كمية النقود بنسبة **0.4219%**، وهو ما يتماشى مع الواقع الاقتصادي، حيث عرفت كمية النقود M_1 في الجزائر نمو معتبرا خصوصا أثناء المرحلة التي عرفت نمو كبيرا لاحتياطات الصرف نتيجة تحويل جزء معتبر من هذه الاحتياطات إلى سيولة بالعملة الوطنية.

2-الكتلة النقدية M_2 :

بعد دراسة أثر سياسة سعر الصرف على كمية النقود M_1 بالمعنى الضيق، سنحاول دراسة أثر سياسة سعر الصرف على الكتلة النقدية M_2 بالمعنى الواسع، وذلك باستخدام النموذج السابق، وعليه تكون معادلة الانحدار المتعدد على الشكل التالي :

$$M_2= \alpha+aexch+bforass+\varepsilon \quad (18)$$

حيث :

M_2 : الكتلة النقدية؛

exch : سعر الصرف الاسمي؛

forass : احتياطات الصرف؛

a و b **:** معالم النموذج وتمثل معاملات الانحدار الجزئية للمتغيرات المستقلة؛

α : الثابت؛

ε : الخطأ العشوائي.

عند تطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وبالنظر إلى الملحق رقم(**07**)، كانت نتائج اختبار أثر سياسة سعر الصرف على الكتلة النقدية M_2، على النحو التالي :

$$M_2 = \underset{}{-80.9152} + \underset{(156.4295)}{24.0672}exch + \underset{(2.8922)}{0.5461}forass \quad \underset{(0.0217)}{} \qquad (19)\ldots\ldots\ldots$$

أ–الدلالة الإحصائية للنموذج :

بلغ معامل الارتباط المتعدد **0.992**، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباطيه طردية قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، في حين كان معامل التحديد يساوي **0.985**، وهو ما يعني أن **98.5%** من التغيرات الحاصلة في الكتلة النقدية مفسرة من المتغيرات المستقلة، و **1.5%** تعود إلى متغيرات وعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، كما يلاحظ أن(**P-value**) المقابلة للإحصائية **t** لميول المتغيرات المستقلة تساوي **000** وهي أقل من **1%** ولهذا نرفض فرضيتا العدم التي تقول بأن a و b تساوي الصفر، مما يدل على معنوية القيمة المحتسبة وجودة المعادلة المقدرة، وقدرت المتغيرات المستقلة على تفسير الانحرافات الكلية في قيم الكتلة النقدية، أما اختبار فيشر $F_c=562.25>F_t=3.63$ المحتسبة عند مستوى دلالة **1%** أكبر من القيمة الجدولية مما يدل على معنوية النموذج المقدر ككل.

ب–التفسير الاقتصادي للنموذج :

من خلال الميول الجزئية لكل من سعر الصرف واحتياطي الصرف، يمكن القول أنه إذا ارتفع سعر الصرف بوحدة واحدة مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، فإنه من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع الكتلة النقدية بمقدار **24.0672** وحدة وتفسير ذلك أنه إذا ارتفع سعر الصرف ارتفعت عدد الوحدات النقدية التي يجب دفعها بالدينار للحصول على دولار واحد، وهو نفس التفسير الذي تم تقديمه عند دراسة كمية النقود، إلا أنه يلاحظ أن معامل الانحدار في حالة كمية النقود أقل بكثير من نظيره في حالة الكتلة النقدية، وتفسير ذلك هو أن أثر ارتفاع سعر الصرف على الكتلة النقدية سوف يتضاعف من خلال المضاعف النقدي من خلال عملية خلق النقود.

بلغ معامل الانحدار لاحتياطات الصرف **0.5461**، وهو ما يعني أنه إذا ارتفعت احتياطات الصرف بنسبة **1%** مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، فإنه من المتوقع أن تؤدي إلى ارتفاع الكتلة النقدية بنسبة **0.5461%** وهو ما يتطابق مع التحليل أعلاه فقد شهدت الكتلة النقدية نموا مضطردا خلال الفترة التي عرفت

نموا سريعا في احتياطات الصرف، حيث تم تنقيد (أي تحويل احتياطات الصرف إلى العملة المحلية) جزء كبير من هذه الاحتياطات لتصبح في النهاية جزءا من الكتلة النقدية المحلية، كما أن ارتفاع ودائع المؤسسات النفطية لدى المصارف التجارية بالعملة الصعبة والعملة الوطنية أسهمت بشكل كبير في زيادة الكتلة النقدية.

المطلب الثالث : أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على القروض الداخلية

سنتطرق في هذا المطلب إلى أثر سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على القروض الداخلية من خلال تأثير سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على قروض الدولة ثم قروض الاقتصاد الوطني، وذلك حسب التقسيم التالي :

أولا : التحليل الوصفي لأثر سياسة سعر الصرف على القروض الداخلية

1- أثر سياسة سعر الصرف على القروض للدولة : يبين الشكل التالي تطور احتياطات الصرف والقروض للدولة في الجزائر خلال الفترة **1990-2008**، وذلك حسب الأتي :

الشكل رقم 8.3 : تطور احتياطات الصرف والقروض للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2008

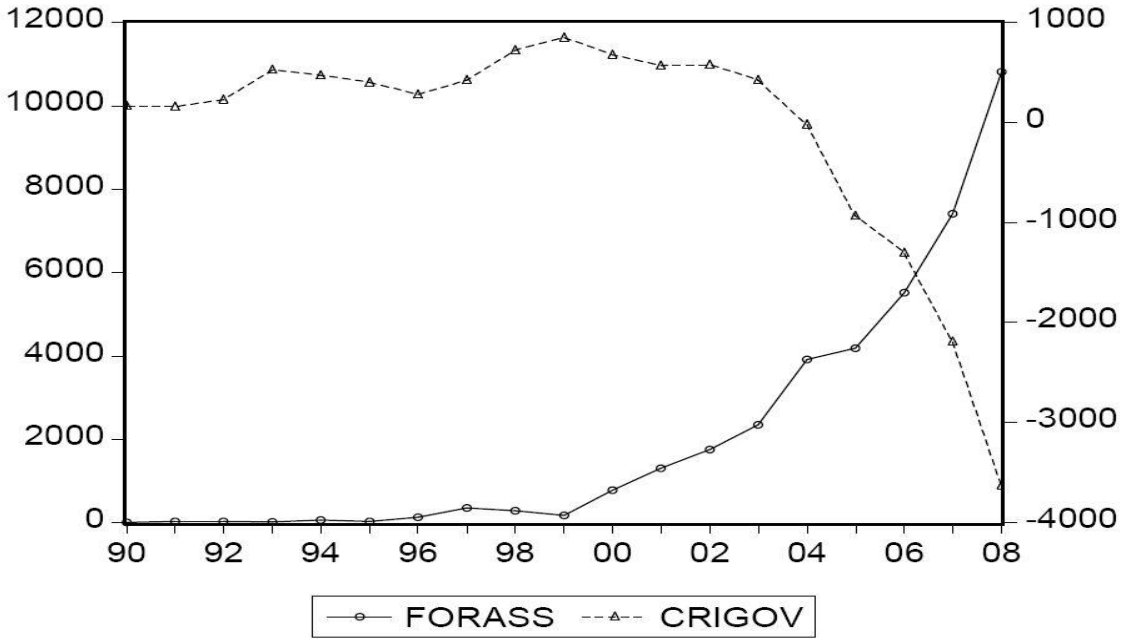

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم(08)، وذلك باستعمال برنامج EViews.

يتبين من خلال الشكل رقم **8.3**، أنه في الوقت الذي كانت فيه الاحتياطات الرسمية صغيرة الحجم، كانت القروض للدولة في ارتفاع مستمر وكبير نسبيا مقارنة مع الاحتياطات، فبعد أن كانت في حدود **167** مليار دج سنة **1990**، ارتفعت إلى **849.89** مليار دج سنة **1999**، حيث كانت تشكل المصدر الرئيسي للتوسع، وهو ما يساهم في تفسير معدل التضخم خلال هذه الفترة، فالتحليل النقدي الحديث يعتبر أذون

الخزينة بمثابة دين داخلي تتمتع بدرجة عالية من السيولة، وهذا ما يضاعف من مخاطر الارتفـــاع في الاقتصـــاد الوطني.

تغيرت المعطيات بصفة كلية بعد سنة **1999**، فقد أخذت احتياطات الصرف في النمو بشكل مضـــطرد أدت إلى تراجع القروض للدولة بصفة مستمرة وذلك بتسجيلها لمعدلات نمو سلبية حيث ســـجلت في **2004** نسبة **-104.86%**، وذلك نتيجة إحلال الاحتياطات الرسمية محل القروض للدولة في حالة التوسع النقـــدي، انعكست على تراجع معدل التضخم والتحكم فيه.

كما يتضح من خلال متابعة تطور القروض للدولة أنها أصبحت سالبة بداية من **2004**، وتفسير ذلك هو تراكم الاحتياطات الناتجة عن الصادرات النفطية في صندوق ضبط الإيرادات، وتشير سلبية هذه الأرقام إلى أن الدولة قد أصبحت في وضعية دائنة اتجاه الجهاز المصرفي، بعدما كانت في حالة مدينة قبل ذلك، وذلك نتيجـــة الإدارة الحذرة للاحتياطات الصرف، والشكل الموالي يوضح العلاقة بين سياسة سعر الصرف والقروض للدولة ومعدل التضخم، وذلك حسب الأتي :

الشكل رقم 9.3 : العلاقة بين سياسة الصرف والقروض للدولة والتضخم

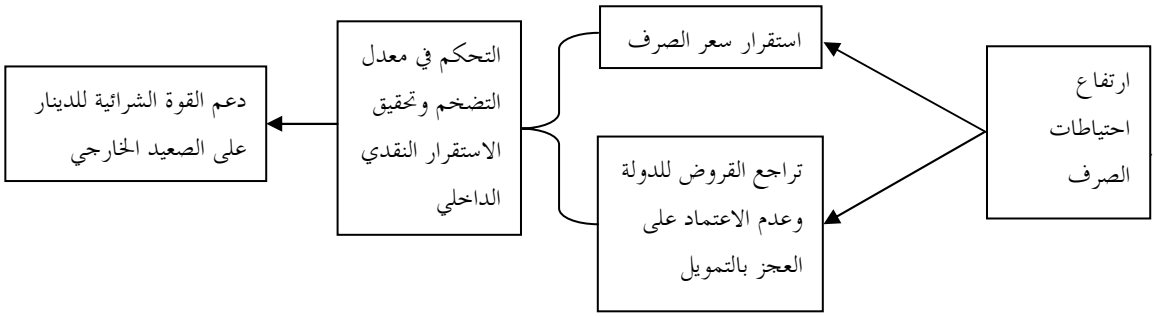

المصدر : بوخاري لحلو موسى، مرجع سبق ذكره، ص : 331.

2- أثر سياسة سعر الصرف على القروض للاقتصاد الوطني : ونوضح ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 10.3: تطور احتياطات الصرف والقروض للاقتصاد الوطني في الجزائر خـــلال الفترة 1990-2008

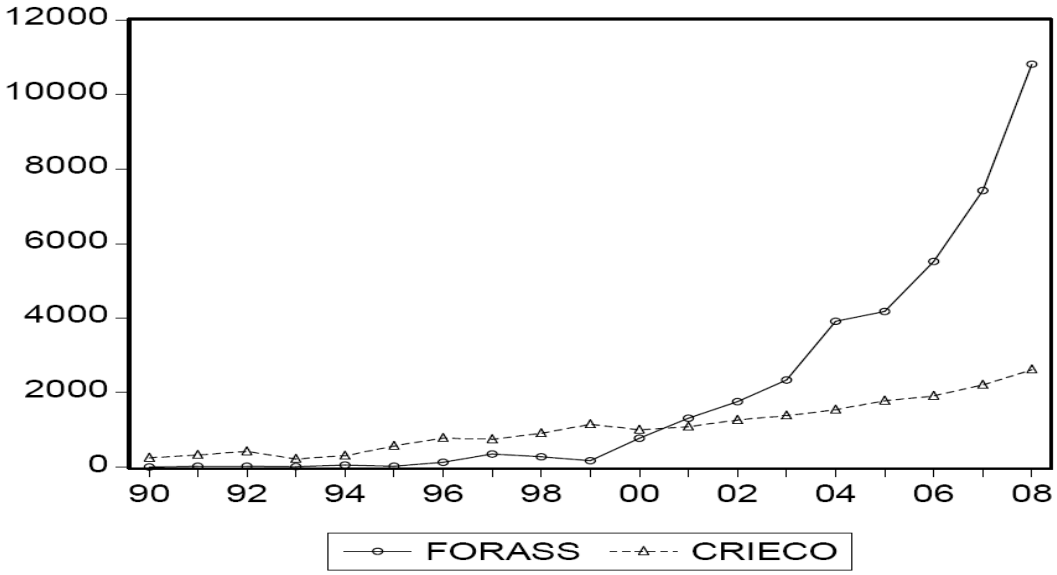

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم(08)، وذلك باستعمال برنامج EViews.

يوضح الشكل رقم **10.3**، تطور كل من القروض للاقتصاد واحتياطات الصرف خلال فترة الدراســة، ويتضح أن الاتجاه العام لهذه المتغيرات هو نحو الارتفاع، وهو ما يدل على وجود علاقة بــين سياســة ســعر الصرف والقروض للاقتصاد الوطني، ومن خلال تتبع القروض للاقتصاد الوطني يتضح أنها كانت بشكل عــام في زيادة مستمرة، حيث كانت تشكل أحد المقابلات الأساسية للكتلة النقدية إلى غاية سنة **1999**، بعد ذلك تغيرت الأوضاع فباستثناء سنة **2000** التي سجلت انخفاض في قروض الاقتصاد، ســجلت عــودة في زيــادة الاعتماد على هذه القروض نظرا لتوافر التمويل وتراكم احتياطات الصرف لدى بنك الجزائر، وشكلت صمام الأمان للتوسع في الإقراض دون تخوف من حدوث ارتفاع معدل التضخم، وتزامن ذلك مع انطــلاق بــرامج تنموية طموحة تتطلب تمويل كبير للقيام بمشاريع هذه البرامج.

ثانيا : الدراسة القياسية لأثر سياسة سعر الصرف على القروض الداخلية :

1- أثر سياسة سعر الصرف على القروض للدولة :

تطرقت الدراسة في قسمها التحليلي إلى دراسة العلاقة بين سياسة سعر الصرف والقروض للدولة، لــذلك سوف يتم استخدام نموذج بسيط لقياس هذه العلاقة ومعرفة درجة تأثير سياسة سعر الصرف على القــروض للدولة، ويتكون هذا النموذج من احتياطات الصرف وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة، والقــروض لدولــة كمتغير تابع، وعليه يكون النموذج كالأتي :

$$\mathbf{Crigov = \alpha + a exch + b forass + \varepsilon} \quad \text{(20)}.....$$

حيث :

crigov : القروض للدولة؛

exch : سعر الصرف الاسمي؛

forass : احتياطات الصرف؛

a و b : معالم النموذج وتمثل معاملات الانحدار الجزئية للمتغيرات المستقلة؛

α : الثابت؛

ε : الخطأ العشوائي.

عند تطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وبالنظر إلى الملحق رقم(**09**)، كانت نتائج اختبار أثر سياسة سعر الصرف على القروض للدولة، على النحو التالي :

$$\mathbf{Crigov = -81.4277 + 15.2054 exch - 0.4113 forass} \quad \text{(21)}.....$$
$$\mathbf{(148.3460)\quad (2.7427)\quad (0.0206)}$$

أ-الدلالة الإحصائية للنموذج :

يوضح معامل الارتباط المتعدد الذي بلغ **0.981**، أن العلاقة طردية قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وهذا ما يؤكده معامل التحديد الذي يساوي **0.962** وهو ما يعني أن نسبة **96.2%** من التغيرات الكلية التي تحدث في القروض للدولة تعود أساسا إلى التغيرات في احتياطات الصرف وسعر الصرف الاسمي، و نسبة **3.8%** يمكن إرجاعها إلى التغيرات العشوائية التي تدخل ضمن النموذج، كما يلاحظ أن(**P-value**) المقابلة للإحصائية **t** لميول المتغيرات المستقلة تساوي **000** وهي أقل من **1%** ولهذا نرفض فرضيتا العدم التي تقول بأن a و b تساوي الصفر، مما يدل على معنوية القيمة المحتسبة وجودة المعادلة المقدرة، وقدرت المتغيرات المستقلة على تفسير الانحرافات الكلية في قيم القروض للدولة، أما اختبار فيشر $\mathbf{F_c=206.28 > F_t=3.63}$ المحتسبة عند مستوى دلالة **1%** أكبر من القيمة الجدولية مما يدل على معنوية النموذج المقدر ككل.

ب-التفسير الاقتصادي للنموذج :

يتضح من خلال النموذج أنه إذا ارتفعت احتياطات الصرف بـ **1%** مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، سوف تؤدي إلى انخفاض القروض للدولة بنسبة **0.41%**، وتفسير ذلك يعود إلى طبيعة العلاقة الموجودة بين احتياطات الصرف والقروض للدولة حيث أن كلاهما يعتبران مقابلات للكتلة النقدية، وبالتالي فإن زيادة احتياطات الصرف سوف تؤدي إلى تراجع حصة القروض للدولة في تغطية الكتلة النقدية، وبالنسبة للاقتصاد الجزائري يلاحظ أن ارتفاع احتياطات الصرف أدت إلى تراجع القروض للدولة بشكل كبير جدا، وذلك لإحلال هذه الاحتياطات مكان القروض للدولة عند الحاجة للتمويل، وكنتيجة لارتفاع هذه

الاحتياطات بعد الطفرة النفطية أصبحت القروض للدولة سالبة، مما جعل الدولة في وضعية دائنة اتجاه الجهاز المصرفي.

من خلال معامل الانحدار لسعر الصرف، يتضح أن العلاقة بين سعر الصرف والقروض للدولة موجبة بحيث أنه إذا ارتفع سعر الصرف بـ **1%** مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع القروض للدولة بنسبة **15.20%** وتفسير ذلك هو أنه عند تدهور قيمة العملة الوطنية سوف يؤدي ذلك إلى زيادة عدد الوحدات من هذه العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، مما ينعكس على زيادة القيمة الاسمية لهذه القروض وإن لم تنمو فعليا.

2-أثر سياسة سعر الصرف على القروض للاقتصاد الوطني :

تسعى الدراسة إلى قياس أثر سياسة سعر الصرف على القروض للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال نموذج يتضمن احتياطات الصرف وسعر الصرف الاسمي كمتغيرات مستقلة والقروض للاقتصاد كمتغير تابع، وعليه يكون النموذج على الشكل التالي :

$$\mathbf{Crieco = \alpha + a exch + b forass + \varepsilon} \quad \text{(22)}$$

حيث :

crieco : القروض للاقتصاد الوطني؛

exch : سعر الصرف الاسمي؛

forass : احتياطات الصرف؛

a و b : معالم النموذج وتمثل معاملات الانحدار الجزئية للمتغيرات المستقلة؛

α : الثابت؛

ε : الخطأ العشوائي.

عند تطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وبالنظر إلى الملحق رقم(**10**)، كانت نتائج اختبار أثر سياسة سعر الصرف على القروض للاقتصاد الوطني، على النحو التالي :

$$\mathbf{Crieco = \underset{(71.8891)}{62.6861} + \underset{(1.3291)}{11.8925} exch + \underset{(0.01)}{0.1706} forass} \quad \text{(23)}$$

أ-الدلالة الإحصائية للنموذج :

يشير معامل الارتباط المتعدد الذي بلغ **0.987** إلى وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما أن معامل التحديد بلغ **0.975**، وهو ما يعني أن **97.5%** من التغيرات الكلية في قيم القروض الاقتصاد الوطني مفسرة من التغيرات الحاصلة في احتياطات الصرف وسعر الصرف الاسمي، أما النسبة المتبقية **2.5%** فهي تعود إلى متغيرات عشوائية لم يتضمنها النموذج، كما يلاحظ أن(**P-value**) المقابلة للإحصائية **t** لميول المتغيرات المستقلة تساوي **000** وهي أقل من **1%** ولهذا نرفض فرضيتا العدم التي تقول بأن a و b

تساوي الصفر، مما يدل على معنوية القيمة المحتسبة وجودة المعادلة المقدرة، وقدرت المتغيرات المستقلة على تفسير الانحرافات الكلية في قيم القروض للاقتصاد الوطني، أما اختبار فيشر $F_c=322.74>F_t=3.63$ المحتسبة عند مستوى دلالة **1%** أكبر من القيمة الجدولية مما يدل على معنوية النموذج المقدر ككل.

ب-التفسير الاقتصادي للنموذج :

يشير معامل الانحدار لسعر الصرف أنه إذا ارتفع سعر الصرف بوحدة واحدة مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع القروض للاقتصاد الوطني بمقدار **11.8925** وحدة، وتفسير ذلك أنه عند ارتفاع سعر الصرف تنخفض قيمة الدينار الجزائري، وهو ما يؤدي إلى تضخم المبالغ النقدية ولو بشكل اسمي فقط، وهو ما يلاحظ خلال سنوات التسعينات التي عرفت تخفيضات متتالية لسعر الصرف، حيث عرفت القروض للاقتصاد الوطني معدلات نمو مرتفعة، لكنها في الحقيقة زيادة اسمية فقط سببها تخفيض سعر الصرف، ويوضح معامل الانحدار المتعدد لاحتياطات الصرف أنه إذا ارتفعت الاحتياطات بوحدة واحدة مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، فإنه يتوقع أن ترتفع القروض للاقتصاد بمقدار معامل الانحدار أي بمقدار **0.1706** وحدة، ويفسر ذلك من خلال الأثر التوسعي الذي تمارسه الاحتياطات على الكتلة النقدية، مما يؤدي إلى توفير سيولة في الاقتصاد تنعكس على التوسع في منح القروض للاقتصاد بكل سهولة ودون أن تكون هناك عراقيل في التمويل، وهو ما يلاحظ في الواقع من خلال تجمع فوائض كبيرة لدى المصارف التجارية نتيجة نمو ودائع المؤسسات العمومية خاصة النفطية منها، ساهمت في زيادة حجم القروض للاقتصاد الوطني، وباعتبار كل من احتياطات الصرف والقروض للاقتصاد أنها تشكل نظائر للكتلة النقدية، فقد أدت زيادتها إلى نمو الكتلة النقدية بشكل ملحوظ ابتداء من سنة **1997**.

المبحث الرابع : أثر تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

تتصف التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية والدول النامية بالارتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول الأوربية على وجه التحديد سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات، وكذلك تتصف بعدم مرونة جهازها الإنتاجي واعتمادها على سعلة وحيدة وهي البترول، وبناءا على هذه المعطيات فكيف يمكن أن يؤثر تخفيض سعر صرف على تحرير التجارة الخارجية وبالتالي على الصادرات والواردات في الجزائر ؟

و هذا ما سنتكلم عليه في هذا المبحث من خلال أربعة مطالب، المطلب الأول سنتطرق فيه إلى تحليل تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري، أما المطلب الثاني نتطرق فيه إلى تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري، أما المطلب الثالث نتكلم فيه عن أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات، أما المطلب الرابع نتحدث فيه عن أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات الجزائرية، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول : تحليل تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري

ويتضمن التطورات التي جرت في معاملات الجزائر مع العالم الخارجي خلال الفترة **1994-2009**، وذلك حسب الشكل التالي :

الشكل رقم 11.3 : تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1994-2009

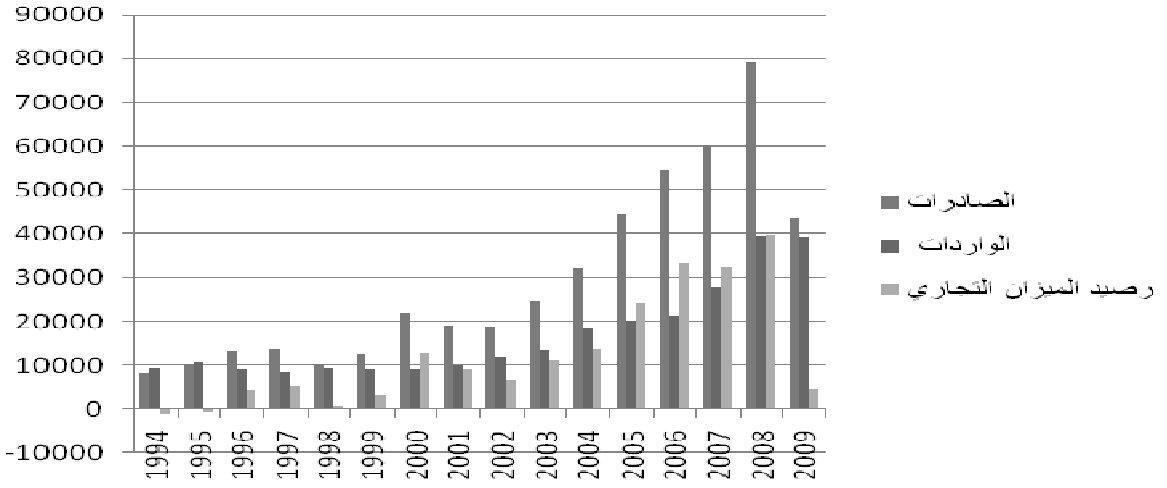

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معلومات الملحق رقم(11)، وذلك باستخدام برنامج Excel.

بناءا على معطيات الملحق رقم(**11**)، والشكل رقم **11.3**، نلاحظ أن الميزان التجاري الجزائري قد عرف عجزا في سنتي **1994**و**1995**، وذلك أثناء مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، حيث بلغ العجز سنة **1994** قيمة **1025 مليون دولار أمريكي**، بمعدل تغطية **89%**، لينخفض العجز في السنة الموالية سنة **1995** إلى **521 مليون دولار أمريكي** بمعدل تغطية **95.15%**، ويرجع سبب العجز إلى ارتفاع حصة الواردات من المواد الأولية وسلع التجهيز الصناعي، نتيجة تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية، وهو ما دفع بوجود مؤسسات الاستيراد والتصدير التابعة للخواص إلى تكثيف العمليات في مجال الاستيراد بهدف تعظيم الأرباح وبالمقابل لا يوجد نشاط للتصدير، وهو ما أدى إلى تراجع الاستثمار مقارنة بالتجارة، إضافة إلى سبب أخر يتمثل في تراجع أسعار النفط الخام في السوق الدولي، حيث قدرت نسبة التراجع في عائدات النفط الجزائرية بنحو **17%**.

إلا أنه بعد سنة**2003** أي خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي المقدم من طرف فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، عرف الميزان التجاري تحسنا إلى غاية سنة **2008**، حيث بلغ رصيده في سنة **2003** قيمة **11078 مليون دولار أمريكي**، بمعدل تغطية بلغ **181.85%**، وفي سنة **2008** بلغ قيمة **39819 مليون دولار**، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي بالدرجة الأولى حيث وصل سعر البرميل إلى **99.97$**، والتي تمثل نسبة **98.21%** من إجمالي الصادرات الجزائرية، إضافة إلى تنظيم التجارة الخارجية وتدعيمها بقوانين وتشريعات جديدة في مجال عمليات الاستيراد والتصدير، وكذا تطوير نظام الجمارك وتحديثه للتحكم أكثر في عمليات التجارة الخارجية.

أما في سنة **2009** نلاحظ تراجع كبير للميزان التجاري الجزائري بنسبة قدرت بـ **-88.48%**، حيث بلغ سنة **2008** قيمة **39819 مليون دولار** وانخفض سنة **2009** إلى **4586 مليون دولار**، مكلف خزينة الدولة مقدار **35233 مليون دولار**، والسب راجع في ذلك إلى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية حيث قدر سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري في سنة **2009** بـ **65 دينار** مقارنة مع سنة **2008** قدر بـ **70 دينار جزائري**.[1]

الفرع الأول : التوزيع السلعي للصادرات والواردات الجزائرية

تتميز الصادرات الجزائرية بعدم التنوع وهيمنة قطاع واحد على الصادرات، وهو قطاع المحروقات، بينما نجد في المقابل أنها تستورد بكميات كبيرة المواد الغذائية والمواد الخام والسلع النصف المصنعة وسلع التجهيز، وبالتالي فإن دراسة اتجاه الصادرات والواردات يكون على النحو التالي :

[1] Ministre des finances, **rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2009**, P : 20.

أولا : بالنسبة للصادرات :

بناءا على معطيات الملحق رقم(**12**)، هناك عدة ملاحظات يمكن تبيانها في النقاط التالية :

1–صادرات المحروقات تحتل موقعا رئيسيا ورائدا في القطاع التصديري، حيث نالت حصة الأسد من إجمالي الصادرات الجزائرية، فهي كانت تنمو بوتيرة متزايدة إلى غاية سنة **1998**، حيث شهدت انخفاض قيمتها إلى **9855 مليون دولار أمريكي**، بعدما كانت تساوي **13378 مليون دولار** سنة **1997**، والسبب راجع في ذلك إلى انخفاض أسعار البترول من **19.49 دولار** للبرميل سنة **1997** إلى **12.85 دولار** للبرميل سنة **1998**، الانخفاض كلف خزينة الجزائر خسارة بقيمة **3523 مليون دولار**، وبما أن صادرات المحروقات تمثل النسبة الأكبر من الصادرات الإجمالية فإن انخفاضها أثر بشكل بارز على مجموع الصادرات حيث انخفضت هذه الأخيرة من **13889 مليون دولار** سنة **1997** إلى **10213 مليون دولار** سنة **1998**؛

2–بلغت صادرات المحروقات سنة **2008** مقدار **77361 مليون دولار** محققة أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة، ويعود سبب الارتفاع بالدرجة الأولى إلى التحسن المسجل في أسعار البترول، حيث بلغ في سنة **2008** سعر **99.97 دولار** للبرميل؛ ثم نلاحظ انخفاض صادرات المحروقات في السنة الموالية أي سنة **2009** إلى **42642 مليون دولار**، وذلك يعني أن خزينة الدولة تكبدت خسائر تقدر بـ **34719 مليون دولار**، والسبب راجع في ذلك إلى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار، حيث كان يقدر في سنة **2009** بـ **65$** مقارنة مع **2008** الذي كان يقدر بـ **70$**، مع بقاء سعر برميل البترول في حدود **100$**.

وكخلاصة فإن التحسن المسجل في قيمة الصادرات يكون مرده دائما تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار البترول، وبالتالي يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري ككل مرهون بباسطة بسعر البترول وتقلباته الإجمالية، حيث يظهر أن لهما نفس المنحنى البياني تقريبا، ويمكن توضيح ذلك عن طريق الشكل رقم **12.3**.

حيث من ملاحظاتنا للملحق رقم(**13**) والشكل رقم **12.3**، نجد أن هناك علاقة وثيقة بين سعر البرميل وحالة الصادرات، وهي علاقة طردية، أي أنه إذا انخفض سعر برميل البترول فإن قيمة الصادرات تنخفض، والعكس كلما ارتفعت أسعار البترول يؤدي ذلك بالضرورة إلى ارتفاع قيمة الصادرات، ولكن بشرط أن تبقى أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري مستقرة في الأسواق العالمية، لأن صادرات البترول الجزائري تباع بالدولار الأمريكي، فكلما اتجه سعر صرف الدولار الأمريكي نحو الانخفاض انخفضت حصيلة الجزائر من الصادرات البترولية، وكلما اتجه سعره نحو الارتفاع ارتفعت معه الصادرات البترولية، وهو ما يؤثر على قسم كبير من مداخيل الجزائر، مما يدعو للتفكير الجدي في تغيير العملة المستخدمة في تسعير البترول، وقد يتم التحول إلى اليورو أو سلة من العملات تتشكل من اليورو والدولار و الين، حسب التطورات النقدية المتوقعة دوليا، للحفاظ على أكبر استقرار ممكن في سعر البرميل.[1]

[1] لعرابة مولود و بوعروج لمياء، **بعض آثار اليورو وتقلباته على اقتصاديات الدول العربية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد ب، العدد31، جوان 2009، ص : 323.

ومثال على ذلك سنة **2009** انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية حيث قدرت بـــ **43.68 مليـــار دولار أمريكي**، بالرغم من أن سعر البرميل البترول ارتفع إلى **100$**، وذلك بالمقارنة مع سنة **2008** حيث كان سعر البرميل البترول يساوي تقريبا سعر البترول في سنة **2009**، لكن الصادرات بلغت قيمة **79.29 مليـــار دولار أمريكي**، أي أن خزينة الدولة تكبدت خسائر قدرت بـــ **35.61 مليار دولار أمريكـــي**، والسبب راجع في ذلك إلى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري، من **70 دينار** في سنة **2008** إلى **65 دينـــار** في سنة **2009**.

الشكل رقم 12.3 : تطور صادرات وأسعار البترول الجزائري خلال الفترة 1994-2009

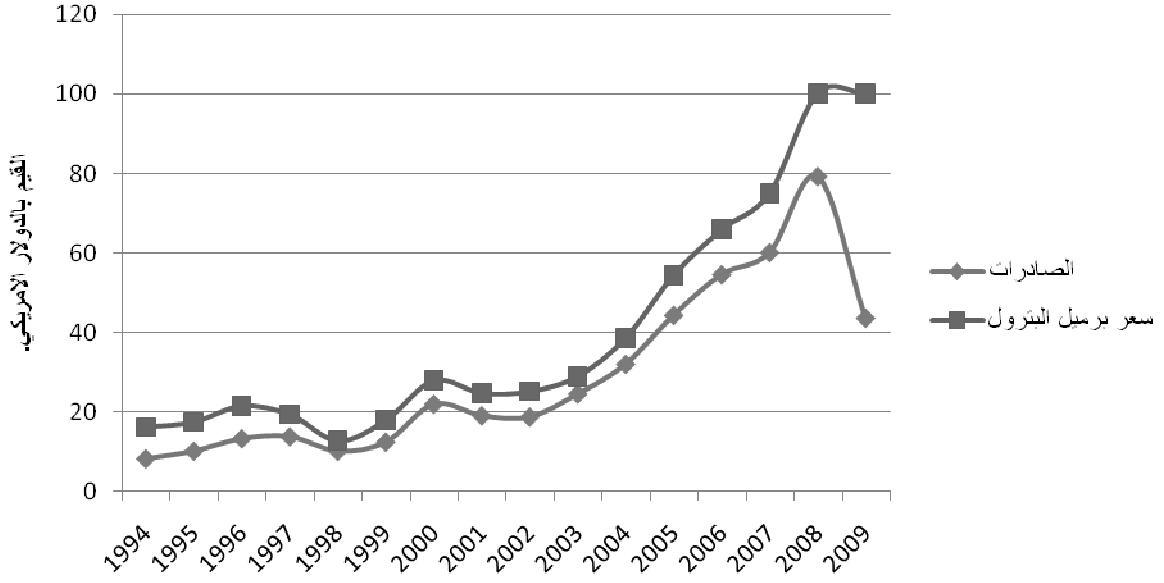

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم(13)، وذلك باستخدام برنامج Excel.

ثانيا : بالنسبة للواردات :

بناءا على معطيات الملحق رقم(**14**)، نلاحظ أن سلع التجهيز الصناعي قد احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الصادرات طوال فترة الدراسة، وهي في تزايد مستمر، حيث بلغت أعلى قيمة لهـــا في ســـنة **2009** بقيمـــة **15044 مليون دولار أمريكي**، بعدما كانت تساوي **13093 مليون دولار** سنة **2008**، أي أنها حققت زيـــادة نسبتها **14.9%**، وتشكل التجهيزات الصناعية **38.47%** من إجمالي الواردات في سنة **2009**.

وبالنسبة للواردات من المنتجات نصف المصنعة فقد احتلت المرتبة الثانية من إجمالي الـــواردات في نفـــس السنة، ونسبتها إلى مجموع الواردات خلال سنة **2009** تقدر بـــ **26.21%**، أي ما قيمتها **10248 مليـــون دولار**، ونجد في المرتبة الثالثة السلع الاستهلاكية بنسبة **15.59%** أي ما قيمتها **6096 مليون دولار**، أمـــا في المرتبة الرابعة نجد السلع الغذائية في سنة **2009** بنسبة **14.86%** أي ما قيمتها **5810 مليون دولار**، لكن مـــا يلاحظ عن السلع الغذائية أنها في تناقص مستمر، حيث أن نسبتها بلغت ســـنة **1994** نســـبة **30.66%** أي بمقدار **2816 مليون دولار**، ثم نسبة **26.94%** ســـنة **1998** أي بمقـــدار **2533 مليـــون دولار**، ثم نســـبة

24.09% سنة **2001** أي بمقدار **2395 مليـــون دولار**، والسبب راجع في ذلك إلى تحسن الأوضاع الأمنيـــة وعودة الفلاحين إلى القرى والأرياف، إضافة إلى تطبيق الدولة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحيـــة، وكـــذلك برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي بدأ في سنة **2001**، بالإضافة إلى برنامج الدعم الفلاحي.

أما المواد الخام والطاقة والزيوت، فإنها تحتل المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي محققـــة نســـبة قـــدرها **3.03%** أي ما قيمته **1188 مليون دولار** و **1.25%** أي ما قيمته **488 مليون دولار** على التوالي، وذلك في سنة **2009**، وتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث الاستيراد، سلع التجهيز الفلاحية إذ سجلت في ســـنة **2009** نسبة **0.58%** أي ما قيمتها **229 مليون دولار**.

ويظهر في الأخير من خلال تحليل الواردات أنها تتزايد من سنة لأخرى، حيث وصلت أوجهـــا في ســـنة **2008** بمقدار **39479 مليون دولار**، وذلك بالرغم من اعتماد الجزائر على السعر الأدنى للدينار الجزائري، التي تهدف من ورائها إلى تقييد الواردات وتشجيع الصادرات، لكن آلية السعر المتدني للعملة المحلية غـــير ناجحـــة والأفضل منها ضبط سعر صرف على خلفية الاحتياطي من الذهب والعملة الصعبة•، وباســـتهداف تقلـــيص الأسعار عند الاستيراد وخاصة أسعار المواد الأولية والمواد نصف المصنعة بالنسبة للمستثمرين الخواص وأســـعار السلع الأساسية بالنسبة للمستهلكين[1]، أما في سنة **2009** فقد انخفضت الواردات إلى **39103 مليون دولار** من طرف السلطات النقدية الجزائرية وذلك عن طريق تقييد الواردات، عن طريق إجراءات قانون المالية **2009**.

الفرع الثاني : التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية

للجزائر علاقات تجارية واقتصادية متنوعة خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي، تمتد إلى أغلب بلـــدان العـــالم، وسيتم توضيح ذلك وفق البيانات العامة المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية على النحـــو التالي :

أولا : بالنسبة للصادرات :

من خلال تفحص معطيات الملحق رقم(**15**)، نلاحظ ما يلي :

1–الأهمية والمكانة الكبيرة التي تحتلها بلدان الاتحاد الأوربي **UE**، كسوق لتصريف السلع الجزائرية طيلة فتـــرة الدراسة، وبذلك فهي تعتبر أهم زبون للجزائر حيث تراوحت نسبتها من الصادرات الإجمالية في السنوات من **2005** إلى غاية **2009** على التوالي **54.46%، 52.64%، 44.6%، 52%، 53.4%**، ويمكن تفســـير النسبة المرتفعة لصادرات الجزائر الموجهة نحو دول الاتحاد الأوربي بعدة أسباب منها :

أ–الموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر بالنسبة لدول الاتحاد الأوربي، وقربها منهم مما يقلل تكاليف النقل والتأمين؛

ب–كذلك الرصيد التاريخي الاستعماري الذي يربط الجزائر بالبلدان الأوربية؛

• لقد كشفت أخر أرقام مالية الجزائر عن احتياطي الصرف لامس حاجز 155 مليار دولار أمريكي.

[1] بشير مصيطفى، **الدينار الجزائري لا يزال في سعره الأدنى**، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، العدد 2403، 08/10/11، ص : 28.

ج–كذلك اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، الذي يساهم في زيادة التبادل التجاري بينهم.

2–ومن خلال الجدول ذاته نلاحظ المكانة الهامة التي تحتلها دول **OCDE** منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،• كسوق احتل المرتبة الثانية بعد دول الاتحاد الأوربي طوال فترة الدراسة، ونجد أن حصة هذه المنطقة من إجمالي صادرات الجزائر خلال السنوات **2005** إلى **2009** كانت تمثل على التوالي : **33.31%**، **37.62%**، **42.2%**، **36%**، **31.54%**؛

3–كما عادت المرتبة الثالثة من ناحية الأهمية في امتصاص الصادرات الجزائرية، إلى بلدان آسيا من دون الدول العربية بنسبة قدرها **6.52%** خلال سنة **2009** من مجموع قيمة الصادرات، وبالنسبة لباقي المناطق الاقتصادية الأخرى(أمريكا الجنوبية، البلدان العربية، بلدان المغرب العربي **UMA**، بلدان أفريقيا، باقي الدول الأوربية، بلدان المحيط **OCEANIE**، والممثلة في نيوزيلندا واستراليا)، فهي لا تمثل مجتمعة سوى نسبة **8.54%** من مجموع الصادرات خلال سنة **2009**.

ولتأكيد الارتباط الكبير لصادرات الجزائر بالسوق الأوربي، نقوم بتقديم العملاء الأوائل للجزائر، والذين لهم النصيب الأوفر في الصادرات الجزائرية خلال سنة **2009**، ويمكن إدراجهم بالأرقام والنسب التالية :

الجدول رقم 6.3 : أهم العملاء التجاريين للجزائر في سنة 2009

الوحدة : مليون دولار أمريكي.

أهم العملاء	القيمة	النسبة
الولايات المتحدة الأمريكية	9261	21.2
ايطاليا	6292	14.4
اسبانيا	5329	12.2
فرنسا	4637	10.61
هولندا	2628	6.02
تركيا	2066	4.73
كندا	2011	4.6
كوريا الجنوبية	1388	3.18
البرازيل	1340	3.07
بريطانيا	1181	2.7
بلجيكا	1130	2.59

• وتضم : ألمانيا، استراليا، بلجيكا، كندا، كوريا الجنوبية، الدنمارك، أسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فنلندا، فرنسا، اليونان، المجر، أيسلندا، ايرلندا، ايطاليا، اليابان، اللكسمبورغ، المكسيك، النرويج، نيوزيلندا، هولندا، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، التشيك، المملكة المتحدة، السويد، سويسرا، تركيا، النمسا.

البرتغال	1016	2.33
الصين	666	1.52
مصر	525	1.2
المغرب	374	0.86
تونس	362	083
الهند	265	0.61
المجموع	43689	100

المصدر : مديرية الجمارك الجزائرية.

الشكل رقم 13.3 : أهم العملاء التجاريين للجزائر في سنة 2009

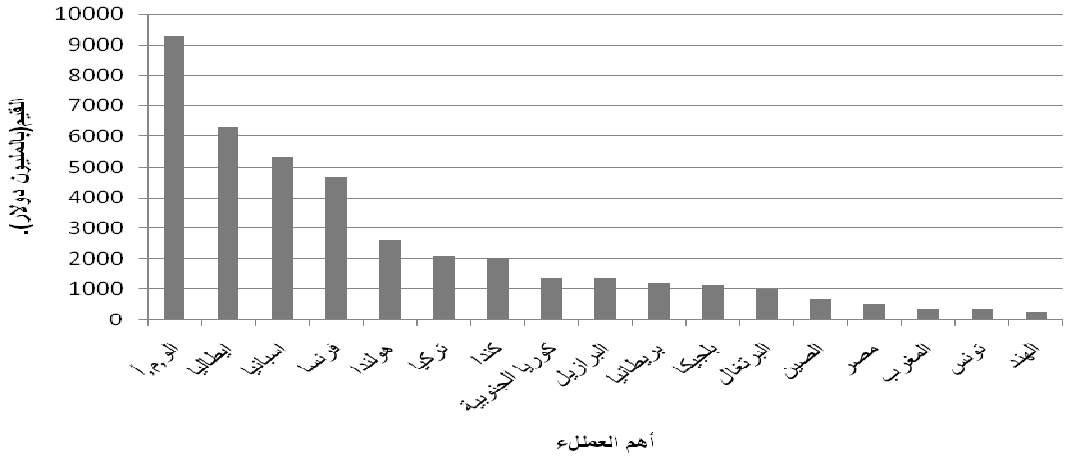

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم6.3، وذلك باستخدام برنامج Excel.

من خلال الجدول رقم **6.3**، والشكل رقم **13.3**، نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أول زبون للجزائر بتسجيلها لمعدل يقدر بـــ **21.2%**، وتعتبر ايطاليا ثاني زبون بتسجيلها لنسبة **14.4%**، بينما نصيب الدول الأوربية المنظمة للاتحاد الأوربي تقدر بـــ **50.85%**، من مجموع صادرات الجزائر، بينمـــا صـــادرات الجزائر إلى الدول العربية فهي تقدر بنسبة **2.89%** وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى، وذلك بـــالرغم من الاتفاق الخاص بإنشاء منطقة التجارة العربية الكبرى، وكذلك وجود اتفاقية إقامة تكتل اقتصادي مغاربي.

ثانيا : بالنسبة للواردات :

من خلال تفحص معطيات الملحق رقم(**16**)، نلاحظ ما يلي :

1–يتضح من خلال تتبع وتفحص معطيات الملحق رقم(**16**)، أن الاتحاد الأوربي يحتل المرتبـــة الأولى للـــدول الممونة للجزائر، حيث مثلت حصته نسبة **55.21%** من إجمالي وارداتنا لسنة **2005**، وما نسبته **54.66%** لسنة **2006**، وما نسبته **52.21%** لسنة **2007**، **53.15%** لسنة **2008**، **52.8%** لسنة **2009**؛

2–تأتي في المرتبة الثانية حسب المناطق الاقتصادية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بنسبة تقدر بـ **18.2%** لسنة **2005**، **17.42%** لسنة **2006**، **19.4%** لسنة **2007**، **18.35%** لسنة **2008**، **16.36%** لسنة **2009**؛

3–كما عادت المرتبة الثالثة لبلدان آسيا من دون الدول العربية من سنة **2005** إلى **2008**، حيث بلغت نسبتها في سنة **2005**، **12.05%**، **14.23%** لسنة **2006**، **15.62%** لسنة **2007**، **17.51%** لسنة **2008**، واحتلت هذه البلدان المرتبة الثانية لأول مرة في سنة **2009** متجاوزة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وذلك بنسبة **19.18%**، أما التعامل مع الدول العربية ودول المغرب العربي وبلدان أفريقيا فهو ضعيف جدا، فهي تمثل مجتمعة نسبة **5%** لسنة **2009**، ويرجع سبب ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها، غياب إستراتيجية تكاملية بين هذه الدول، إضافة إلى تماثل وتشابه الهيكل الاقتصادي والإنتاجي لهذه الدول، وكذا الصراعات السياسية، كل هذه العوامل ساهمت في تدني حجم المبادلات البينية العربية، وفيما يلي جدول وشكل يوضحان أهم الموردين الأوائل للجزائر خلال سنة **2005**، وذلك حسب الأتي :

الجدول رقم 7.3 : أهم الموردين التجاريين للجزائر في سنة 2009

الوحدة : مليون دولار أمريكي.

أهم الموردين	القيمة	النسبة
فرنسا	6144	15.71
الصين	4698	12.01
ايطاليا	3683	9.42
اسبانيا	2941	7.52
ألمانيا	2745	7.02
الولايات المتحدة الأمريكية	1999	5.11
تركيا	1743	4.46
اليابان	1191	3.05
كوريا الجنوبية	1118	2.86
البرازيل	884	2.26
الأرجنتين	807	2.06
الهند	805	2.06
بلجيكا	774	1.98
بريطانيا	720	1.84

مصر	570	1.46
سويسرا	502	1.28
كندا	419	1.07
المجموع	39103	100

المصدر : مديرية الجمارك الجزائرية.

الشكل رقم 14.3 : أهم الموردين التجاريين للجزائر في سنة 2009

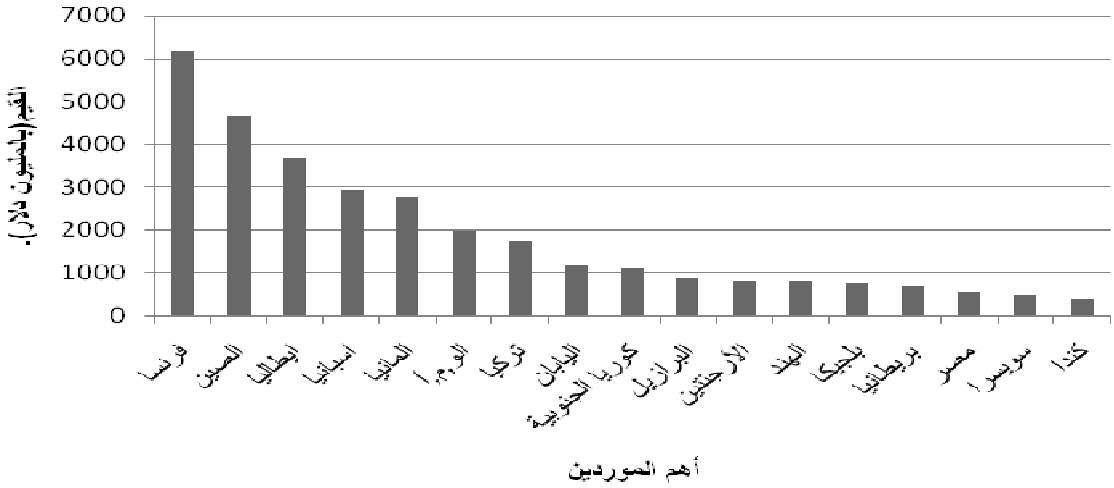

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم 7.3، باستخدام برنامج Excel.

من خلال الجدول رقم **7.3**، والشكل رقم **14.3**، نلاحظ أن المورد الرئيسي الأول للجزائر، هي فرنسا بنسبة تقدر بـ **15.71%**، تليها الصين التي قفزت قفزتا نوعية في جدول الترتيب بنسبة تقدر بـ **12.01%**، متفوقة على دول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية العريقة في التجارة والصناعة، أما التعامل مع الدول العربية فهو ضعيف جدا، فنجد دولة عربية وحيدة في سلم الترتيب وهي مصر بنسبة توريد تقدر بـ **1.46%**.

وكخلاصة لما سبق، يتبين أن التجارة الخارجية الجزائرية تتميز بالضعف، كما تتميز بالتركز سواء من جانب الصادرات أو الواردات على عدد محدود من الشركاء التجاريين، وكانت ولا تزال صادرات المحروقات تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات، وتؤكد المعطيات السابقة مدى تبعية الجزائر لدول الاتحاد الأوربي، فهي تمثل المورد الرئيسي لتغطية احتياجات السوق الجزائري سواء تعلق الأمر بسلع الاستهلاك بمختلف أنواعها أو سلع التجهيز، كذلك يتبين أن الصين آتيت بقوة في مجال توريد الجزائر في المدى القريب والمتوسط.

المطلب الثاني : تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري

لم تلقى سياسة سعر الصرف في الجزائر اهتماما كبيرا إلا مع بداية التسعينات، ومرحلة الإصلاحات الاقتصادية، فكان يحدد ويثبت ليلاءم استراتيجيات التنمية المحلية، إلا أن هذا التحديد الإداري كان لا ينسجم كلية مع تدهور القيمة الداخلية له، فأدى السعر المرتفع للدينار الجزائري إلى ظهور سوق موازي وعجز في الحساب الجاري الخارجي، وفي هذا المطلب سنتناول أهم التطورات والتغيرات التي مرت بها سياسة سعر الصرف في الجزائر، وذلك كالأتي :

الفرع الأول : تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-1998

منذ بداية إصلاح سوق الصرف كانت هناك مرحلة أولى تحضيرية وقائية بغرض منح المؤسسات الوسائل الأساسية لتنفيذ عملياتها الخارجية، وتتميز هذه المرحلة في إنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة، وبدأ في تطبيق هذا البرنامج سنة **1990** ثم بعد ذلك جاءت المرحلة الثانية التي تتمثل في تخفيض القيمة الخارجية للدينار[1]، ومر تخفيض الدينار بالمراحل التالية :

1-التخفيض الزاحف(المنحدر) : هو مقياس تم اتخاذه من طرف السلطات النقدية والغرض منه التخفيض المستمر وغير المعلن لقيمة العملة الوطنية، حيث أن سعر صرف الدينار انتقل من **4.85 دج للدولار الواحد** في الثلاثي الثاني من عام **1987** إلى **12.2** لعام **1990**، أي تخفيض بنسبة **160%** مقارنة بعام **1987**؛

2-التخفيض الرسمي الأول : نظرا لتدهور الحالة الاقتصادية للجزائر، قامت السلطات الجزائرية لعام **1991** بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، حيث في سبتمبر **1991** قامت السلطات النقدية بأول تخفيض رسمي للدينار بالنسبة للدولار الأمريكي بنسبة **22%**، حيث انتقل سعر صرف الدينار الجزائري من **18.5 دينار للدولار الواحد** إلى **22.5** من نفس السنة[2]، وقد كان برنامج التثبيت يهدف إلى تخفيض **25%** من الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي، وبعبارة أخرى تخفيض الدينار كان يهدف إلى جعل **1دولار أمريكي** يعادل **31 دينار جزائري**، وبالموازاة مع ذلك كان الاتفاق يهدف لتحقيق قابلية تحويل الدينار من أجل الممارسات التجارية[3]، والجدول التالي يبين تطور سعر صرف الدينار :

---

[1] بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الأول، 2004، ص : 188.

[2] مقراني عبد العزيز، **محاولة محاكاة آثار تخفيض الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص : 58.

[3] بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص : 189.

الجدول رقم 8.3 : تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري خلال الفتـــرة 1988-1991

السنوات	1988/12	1989/12	1990/12	1991/03	1991/09
سـعر صـرف الـدينار مقابل$	6.73	8.03	12.2	17.8	22.5

المصدر : بنك الجزائر.

الشكل رقم 15.3 : تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة 1988-1991

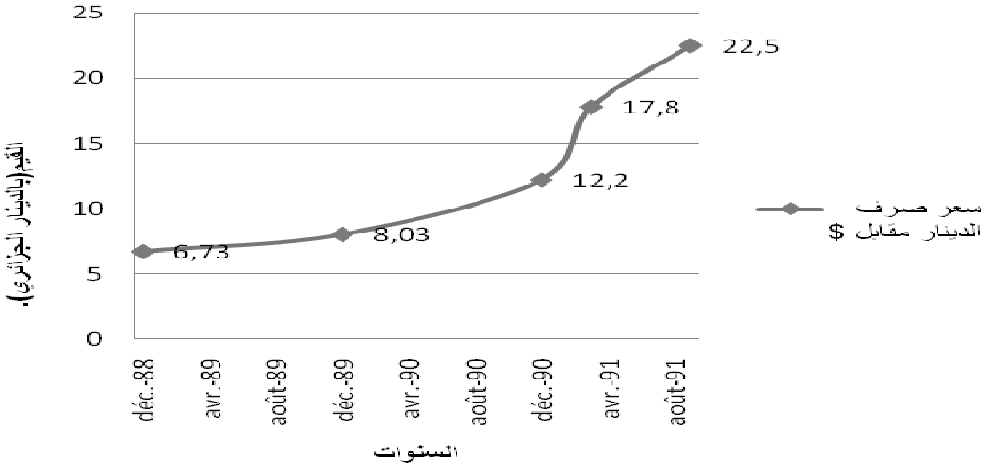

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم 8.3، باستخدام برنامج Excel .

نلاحظ من خلال الجدول رقم **8.3**، والشكل رقم **15.3**، أن الدينار الجزائـــري فقـــد قيمتـــه بنســـبة **234.3%**، من **6.73دينار جزائري** سنة **1988** إلى **22.5 دينار جزائري** سنة **1998**، والسبب راجع في ذلك إلى سياسة إصلاح سعر الصرف في إطار برنامج التثبيت الهيكلي الذي عقدته الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

3-التخفيض الرسمي الثاني : بعد التخفيض الرسمي الأول، جاء التخفيض الثاني بنســـبة **40.17%** في ســـنة **1994**،[1] وتعتبر هذه السنة مرحلة التحرير الفعلي للدينار الجزائري، والتي تزامنت مع قرار التخلي في أواخـــر سبتمبر **1994** على نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام الاجتماعات الأسبوعية**(Fixing)** بداية من **1994/10/01**،[2] و **Fixing** هو نظام للتسعير من خلال المزاد العلني والقائم على أساس حصص يوميـــة تجمع البنوك التجارية تحت إدارة بنك الجزائر، وعمليا تتم عملية هذا النظام، لعملة واحـــدة وهـــي الـــدولار الأمريكي، بحيث يقوم بنك الجزائر في كل جلسة افتتاح باقتراح أدنى معدل لســـعر الصـــرف**(Plancher)**، وحجم معين من العملة(الدولار$) المتاحة للعرض، فكل بنك يقدم المبلغ الذي يريد شراءه(الطلب) وبالســـعر الذي يكون على استعداد لقبوله، فإذا كان المبلغ المعروض من طرف بنك الجزائر يساوي أو أكبر من الطلـــب

[1] مقرني عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص :59.
[2] بربري محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص :7.

الإجمالي للبنوك المشاركة، فإن سعر الدينار يقف خلال هذه الحصة(التثبيت)، ويكون السعر الأدنى المقدم أدنى سعر صرف مقترح، والعكس يحدث إن كان عرض بنك الجزائر أقل من طلب البنوك التجارية، فإنه لتحقيق أدنى سعر صرف مقترح، يتم القيام بعدة جولات من خلال نظام المناقصة بين الأطراف، إن هذه العملية سمحت أكثر بتحديد القيمة الأجنبية للعملة المحلية بعوامل العرض والطلب.[1]

وفي عام **1995** أصبح من الممكن استعمال العملة الصعبة بالسعر الرسمي لأغراض النفقات المتعلقة بالتعليم والصحة، وتم إنشاء في بداية **1996** سوق الصرف ما بين البنوك للعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداء من جانفي **1996**، وهي الخطوة الأولى في اتجاه نظام تعويم الصرف، والسماح بإقامة مكاتب لصرف العملة الصعبة في ديسمبر **1996**، كما اتخذ إجراء السماح باستعمال العملة الصعبة لصالح نفقات السياحة في سنة **1997**،[2] والجدول التالي يوضح مراحل تخفيض قيمة الدينار الجزائري خلال هذه الفترة :

الجدول رقم 9.3 : تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة 1993-1998

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر صرف الدينار مقابل $	24.1	42.9	52.2	56.2	58.4	60.6

المصدر : بنك الجزائر.

الشكل رقم 16.3 : تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة 1993-1998

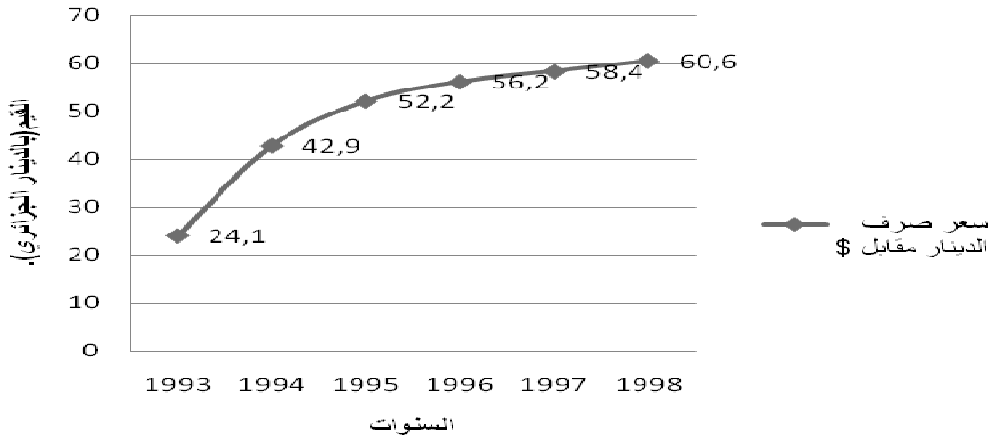

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم 9.3، باستخدام برنامج Excel.

[1] بيبي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص : 161.
[2] بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص : 190.

نلاحظ من خلال الجدول رقم **9.3**، والشكل رقم **16.3**، أن الدينار الجزائري فقد من قيمته نسبة **151.4%**، من **24.1دج** سنة **1993** إلى **60.6دج** سنة **1998**، والسبب راجع في ذلك إلى برنامج التعديل الهيكلي.

لقد ساهمت مراقبة صندوق النقد الدولي لعملية التصحيح الهيكلي في تقليص الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمي والسعر السائد في السوق الموازي، وبالتالي شهد سعر الصرف استقرارا نسبيا كان له دورا في انخفاض معدلات التضخم،[1] وقد ظهر سوق الصرف الموازي في الجزائر بعد سنة **1974**، وهذا نتيجتا للطلب المتزايد على العملة الصعبة، والجدول التالي يبين لنا تطور سعر الصرف الرسمي و الموازي في الجزائر :

الجدول رقم 10.3 : تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر خلال الفترة 1989-1996

الوحدة : الدينار مقابل الفرنك الفرنسي.

السنة / البيان	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
السعر الرسمي	1.5	1.8	3.75	4.36	4.2	10.5	11	11.5
السعر الموازي	6	6.8	7	9.5	10	12.5	13	14.2
قيمة الانحراف	4.5	5	3.25	5.14	5.8	2	2	2.7

المصدر : بن بوزيان محمد، زياني الطاهر، الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر : دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصادي الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2001/05/22/21، ص : 19.

الشكل رقم 17.3 : تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر خلال الفترة 1989-1996

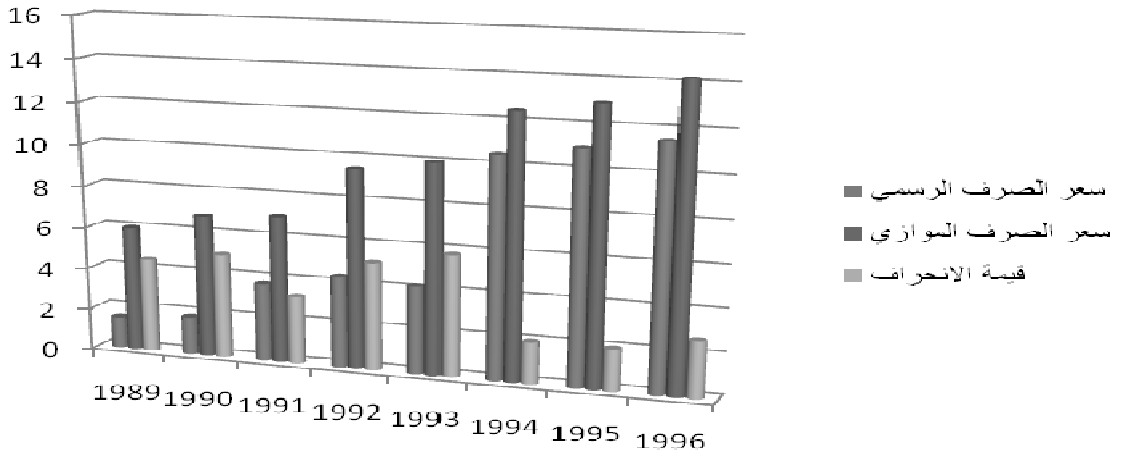

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم 10.3، باستخدام برنامج Excel.

[1] بيبي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص : 160.

من خلال الجدول رقم **10.3**، والشكل رقم **17.3**، نلاحظ أن سعر الصرف الموازي انخفض تدريجيا ابتداء من سنة **1994** –سنة تخفيض العملة بـ **40.17%**- ولا يرجع هذا التراجع إلى التخفيض العملة فحسب، بل إلى إتباع ما يسمى بالقروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية، الأمر الذي أنقص من الطلب على العملة الصعبة، زيادة على هذا فإن ظهور بعض السلع التي كانت مفقودة في السوق الوطني قلل أيضا من الطلب على العملة الصعبة.[1]

الفرع الثاني : تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1999–2010

في إطار تحرير نظام الصرف، ومع وضع سوق للصرف بين المصارف من طرف بنك الجزائر بداية من سنة **1996**، وبالتوازي مع ذلك استكملت عملية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الخارجية سنة **1997**، وأصبح التحويل الجاري للدينار فعليا على مستوى جميع البنوك والمؤسسات المالية والوسطاء المعتمدين الذين يخول لهم مراقبة الصرف ومراقبة حركات رؤوس الأموال.

على الرغم من الارتفاع التدريجي للعملة الأجنبية الموجودة لدى المصارف والمؤسسات المالية، لا يزال بنك الجزائر يشكل المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية في سوق الصرف ما بين البنوك.

بفضل سياسة استقرار سعر صرف الدينار بالإضافة إلى سياسة نقدية محكمة تهدف إلى استقرار تطور التضخم في الاقتصاد، استطاعت العملة الوطنية الحفاظ على نوع من التوازن وإن كان ضعيف مقابل أهم العملات الأجنبية.

بصفة إجمالية فإن تطور سعر الصرف الاسمي يظهر تحسن العملة الوطنية بنسبة **1.2%** مقابل العملات الرئيسية، والجدول التالي يبين لنا تطور متوسط سعر صرف الدينار السنوي لأهم العملات التي تؤثر على الاقتصاد الوطني، وذلك حسب الأتي :

الجدول رقم 11.3 : تطور متوسط سعر صرف الدينار الجزائري السنوي مقابل العملات الرئيسية خلال الفترة 1999–2010

القيمة : دج ، التغير : %

		الدولار الأمريكي$	الين الياباني¥	الأورو€
1999	القيمة	66.6	58.8	71
	التغير	13.3	30.2	4.2
2000	القيمة	75.3	69.8	69.4
	التغير	13	18.8	2.2-
2001	القيمة	77.3	63.6	69.2

[1] بن بوزيان محمد، زياني الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص : 20.

	التغير	2.7	8.9-	0.3-
2002	القيمة	79.7	63.7	75.3
	التغير	3.1	0.2	8.8
2003	القيمة	77.4	66.8	87.4
	التغير	2.9-	4.8	16.1
2004	القيمة	72.1	66.7	89.6
	التغير	6.9-	0.2-	2.5
2005	القيمة	73.4	66.7	91.3
	التغير	1.8	0.1	1.9
2006	القيمة	72.6	62.5	91.2
	التغير	1-	6.4-	0.1-
2007	القيمة	69.29	58.94	95.18
	التغير	4.62-	5.69-	5.43
2008	القيمة	64.56	62.97	94.86
	التغير	6.92-	6.53	0.14-
2009	القيمة	72.64	77.74	101.29
	التغير	12.51	23.45	6.47
الثلاثي الأول من 2010	القيمة	73.3	80.83	101.44
	التغير	0.9	3.97	0.15

المصدر : بنك الجزائر.

الشكل رقم 18.3 : تطور متوسط سعر صرف الدينار الجزائري السنوي مقابل العملات الرئيسية خلال الفترة 1999-2010

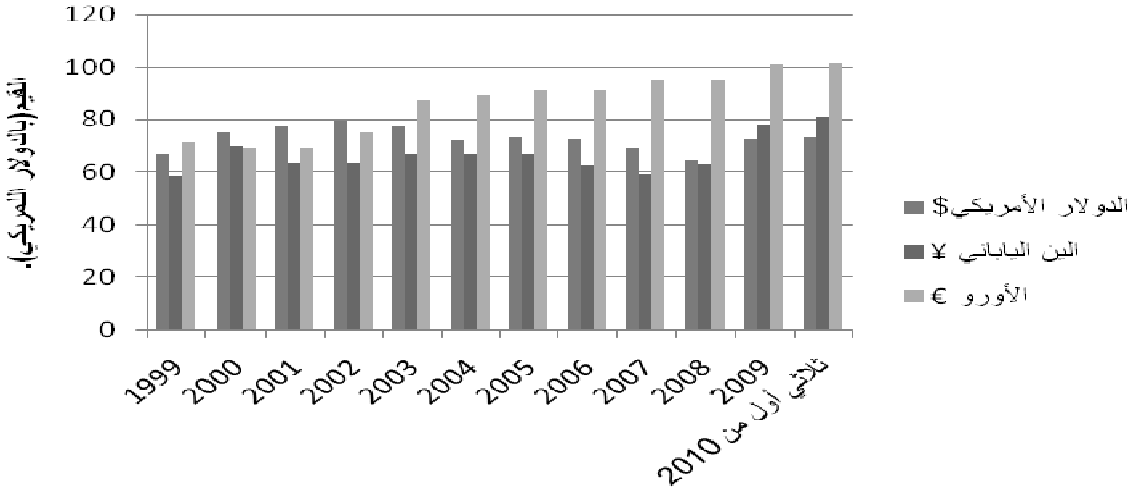

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم 11.3، وذلك باستخدام برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول رقم **11.3**، والشكل رقم **18.3**، أن سعر صرف الدينار الجزائري كمتوسط سنوي، انخفض بنسبة **13%** للدولار الأمريكي و نسبة **18.8%** بالنسبة للين الياباني، والسبب راجع في ذلك إلى انخفاض احتياطي الصرف، كما نلاحظ أن سعر صرف الدينار الجزائري قد ارتفع بنسبة **2.2%** مقارنة بالأورو، فقد انتقل من **71 دج** للأورو الواحد في سنة **1999** إلى **69.4 دج** في سنة **2000**، أما في خلال سنة **2001** نلاحظ أن سعر صرف الدينار الجزائري بقي مستقرا نسبيا بالنسبة للدولار الأمريكي، وذلك بواقع **77.3 دج** لكل دولار واحد، وبواقع **69.2 دج** لكل أورو واحد.

على صعيد أخر شهد عرض العملة الصعبة ارتفاعا خلال السداسي الأول من سنة **2002**، كما هو الشأن بالنسبة لسنتي **2000** و **2001**، ومن جهة أخرى عرف الطلب على العملة الصعبة استقرارا نسبيا، مما نتج عنه تحسن سوق الصرف فيما بين البنوك، واستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وبلغ سعر الأورو مقابل الدينار **73.5 دج** خلال الثلاثي الثاني من سنة **2002**، مقابل **69 دج** خلال الثلاثي الأول من سنة **2002**.

وقد حددت قيمة العملة الوطنية بالمقابل مع الدولار الأمريكي كالأتي : **79.6 دج** إلى غاية نهاية مارس **2003**، **89.79 دج** إلى غاية نهاية سنة **2003**، بالمقابل حدد سعر الدينار مقابل الأورو كالأتي : **89.79 دج** مع نهاية جوان **2003**، **86.68 دج** نهاية مارس **2003**، وسجل تراجع في قيمة الين بنسبة **8.6%** خلال السداسي الأول لسنة **2002** و **2003**.

وخلال سنة **2006**، واصل بنك الجزائر تدخلاته في سوق الصرف ما بين البنوك مع عرض متزايد للعملات الأجنبية استجابة إلى ارتفاع الطلب المحرك أساسا بواسطة عمليات التسديد المسبق للديون الخارجية.

يعكس التطور في أسعار صرف الدينار مقابل الدولار والأورو في سنة **2006** تقلص الفرق في التضخم مع أهم الشركاء التجاريين للجزائر، وكذلك حالة أسواق الصرف لأهم العملات الأجنبية، فقد انتقل متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار من **73.36 دج** لكل دولار واحد في سنة **2005** إلى **72.64 دج** لكل دولار واحد في سنة **2006**، أي بارتفاع قيمة العملة الوطنية بـ **1%** من جهة، ومن جهة أخرى فقد استقر متوسط سعر صرف الدينار مقابل الأورو في سنة **2006**، حيث انتقل من **91.3 دج** للأورو الواحد في سنة **2005** إلى **91.24دج** لكل أورو واحد في سنة **2006**.

استمر بنك الجزائر في سنة **2007** في التعويم الموجه لضمان استقرار صرف العملة الوطنية، حيث ارتفع متوسط سعر الدينار من **68.63دج** لكل دولار واحد خلال الربع الثالث من سنة **2007**، إلى **67.16دج** خلال الربع الرابع الأخير من سنة **2007**، أما متوسط الدينار لكل أورو فقد انتقل من **94.26دج** خلال الربع الثالث إلى **97.27دج** خلال الربع الأخير من عام **2007**.[1]

أما في الثلاثي الأول من سنة **2010** فقد بقي سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار مستقرا نسبيا، بواقع **72.64دج** لكل دولار واحد في سنة **2009** و **73.3دج** لكل دولار واحد في الثلاثي الأول من سنة **2010**، كذلك بالنسبة للأورو حيث كان في سنة **2009** يقدر بـ **101.29دج** لكل أورو واحد مقابل **101.44دج** في الثلاثي الأول من سنة **2010**.[2]

الفرع الثالث : الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي للدينار الجزائري

نظرا لتعدد العلاقات الاقتصادية للجزائر من خلال الواردات المتنوعة المصادر، فإن النظر لعلاقة الدينار الجزائري بالدولار لا تكفي لتحديد تطور سعر الصرف ككل وتقييم سياسة سعر الصرف، وهنا يجب التطرق إلى مفهوم سعر الصرف الحقيقي الفعلي لتحديد تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية خلال فترة الدراسة **1990-2007**، لكن قبل ذلك يجب معرفة محددات سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، وذلك حسب النحو التالي :

أولا : العوامل المحددة لسعر الصرف الحقيقي للدينار :

يمثل سعر الصرف الحقيقي مؤشرا لقياس سلوك العملة، وقد صممت عدة نماذج بغرض قياسه، إلا أن أغلبها ينطبق على الدول الصناعية الكبرى، إلا أن قام الاقتصادي **Paul cashin** بتطوير نموذج خاص لسعر الصرف التوازني في الآجل الطويل للدول النامية التي تعتمد في صادراتها على المواد الأولية، وتوصل إلى أن الأسعار الحقيقية للصادرات تتماشى مع تغيرات أسعار الصرف الحقيقية في الأجل الطويل.

[1] قطوش بشرى، **فعالية السياسة المالية وسياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2007**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص ص : 121-122.
[2] النشرة الإحصائية الثلاثية، **بنك الجزائر**، سبتمبر 2010، ص : 20.

وقد توصل الاقتصادي **(cashin 2002)** إلى إثبات أن مستوى الإنتاجية المنخفض في القطاعات غير النفطية في البلدان النامية المصدرة للمواد الأولية، كانت عاملا أساسيا في انخفاض سعر الصرف التوازني خلال العشرين سنة الماضية، وقد وضع نموذجا بالنسبة للدول النامية التي تعتمد على السلع الأولية في صادراتها الخارجية :

$$EP/P^* = f(a_x/a^*_i\ ,\ a^*_n/a_n\ ,\ P^*_x/P^*_i) \quad \text{(24)}.....$$

حيث :

EP/P^* : يمثل سعر الصرف الحقيقي؛

a_x/a^*_i : فروق الإنتاجية الداخلية والخارجية بالنسبة للسلع القابلة للاتجار؛

a^*_n/a_n : فروق الإنتاجية الداخلية والخارجية بالنسبة للسلع غير قابلة للاتجار؛

P^*_x/P^*_i : شروط تبادل السلع(أسعار السلع الأولية بالمقارنة مع أسعار السلع الأجنبية الوسيطية) مقيمة بالعملة الأجنبية.

أول حدين في هذه المعادلة يمثلان أثر **(Balassa-Samulson)** والذي يعتبر أن أي تحسن في الإنتاجية للقطاعات القابلة للاتجار سيؤدي حتما إلى زيادة الأجور داخل الاقتصاد الأمر الذي سيقود بدوره إلى انخفاض في سعر الصرف الحقيقي، ومنه زيادة القدرة التنافسية.[1]

أما الحد الثالث من المعادلة فيعكس شروط التبادل الدولي وأثره على سعر الصرف الحقيقي.[2]

وفي سنة **2005** قام الاقتصادي **Taline** بوضع نموذج رياضي خاص بالنسبة للعوامل التي تحكم سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، وذلك بالاعتماد على نموذج **cashin** وتوصل في دراسته إلى المعادلة التالية لسعر الصرف الحقيقي :

$$\mathbf{LREER = 4.64 + 1.88\ LRGDPC + 0.24\ LROIL} \quad \text{(25)}.....$$

حيث :

LREER : يمثل لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي؛

LRGDPC : لوغاريتم الناتج المحلي الحقيقي النسبي للشركاء التجاريين للجزائر، وقد تم حسابه انطلاقا من أثر**(Balassa-Samulson)** التي تعتمد على فروق الإنتاجية بين الجزائر وشركائها التجاريين؛

LROIL : لوغاريتم السعر الحقيقي للبترول حيث تعبر ضمنيا عن فكرة شروط تبادل السلع.

تبين من خلال النموذج السابق كيفية تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار، يتضح من خلال معاملات المعادلة، أن حدوث أي زيادة في الناتج المحلي الحقيقي النسبي للشركاء التجاريين للجزائر بنسبة **1%**

[1] Taline Koranchelian, **The equilibrium real exchange rate in a commodity exporting country : Algeria's Experience**, IMF working paper, july 2005, P : 08.

[2] بوخاري موسى الحلو، مرجع سبق ذكره، ص : 315.

مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، سوف يؤدي ذلك إلى زيادة سعر الصرف الحقيقي للدينار بنسبة **1.88%**، كما أن أي زيادة للسعر الحقيقي للنفط بنسبة **1%** مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، سوف يؤدي ذلك إلى زيادة سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بنسبة **0.24%**.

توصل **Taline** إلى أن سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر قد بدأ يقترب من مستواه التوازني في سنة **2002**، بسبب وجود تكامل مشترك(علاقة توازنية في الأجل الطويل) مابين سعر الصرف الحقيقي وباقي الشركاء التجاريين.[1]

وفي دراسة أخرى قام بها**(Piritta Sorsa 1999)**، وذلك لإبراز دور تحرير التجارة في توجيه سعر الصرف الحقيقي، وهذا قبل الطفرة النفطية وثورة الأسعار التي عرفتها الجزائر، يرى **Piritta** أن سعر الصرف الحقيقي للدينار يتأثر بالمتغيرات التالية : سعر النفط، القيود التجارية، التوسع النقدي، تخفيض سعر الصرف، الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر.

بالنسبة لتأثير عامل التوسع النقدي والتخفيض الاسمي يرى **Piritta** أن تغير سعر النفط في الأجل القصير سيؤدي إلى تغير في الشروط النقدية التي يمكن أن تؤثر على سعر الصرف الحقيقي عن طريق ارتفاع احتياطات الصرف، يؤدي نمو احتياطات الصرف التي يتم تنقيدها(أي تحويلها إلى عملة وطنية) إلى زيادة العرض النقدي، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب على النقود نتيجة تغير المستوى العام للأسعار، ومن المحتمل أن تؤدي إلى ارتفاع السلع الداخلة في التجارة والسلع غير الداخلة في التجارة، وفي حالة السلع غير الداخلة في التجارة سوف يتحسن سعر الصرف الحقيقي.

تجدر الإشارة إلى أن آثار التوسع النقدي سوف تكون أقل حدة عندما يكون قطاع النفط ملكا للدولة وفي هذه الحالة سينتج عن ذلك أثرين متضادين **(Edwards 1992)**، ارتفاع احتياطات الصرف تؤدي إلى زيادة العرض النقدي، بينما ارتفاع مداخيل الدولة ستؤدي إلى تراجع الدولة عن طلب القروض.[2]

ثانيا : الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي (نموذج صندوق النقد الدولي MERM) :

قامت العديد من البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية بتطوير أرقام قياسية لسعر الصرف الفعلي، وبناء على ذلك فإنه يمكن عمل أرقام قياسية مختلفة لأسعار الصرف الفعلية، ويعتمد اختلافها على نوع الاهتمام الذي يوليه، فيما إذا كان لتحليل العلاقة بين أسعار الصرف والميزان التجاري من جهة، أو إذا كان لتحليل العلاقة بين أسعار الصرف والتضخم من جهة أخرى.

في حالة الاقتصاد الجزائري والذي يعتمد في صادراته على سلعة وحيدة تقريبا وهي البترول، وبالتالي لا يفيد كثيرا استخدام الرقم القياسي لسعر الصرف لقياس التنافسية، بل يبدو المجال الوحيد للاستخدام، هو استخدامه كملخص لأداء الدينار أمام العملات المختلفة وفي مجال تأثير تغير الرقم على الأسعار المحلية.

[1] Taline Koranchelian, op.cit, P P : 11-12.
[2] Piritta sorsa, **Algeria-The real exchange rate, export diversification, and trade protection**, IMF working paper, April 1999, P P : 7-8.

يعتمد صندوق النقد الدولي في حساب هذه الأرقام التي يطلق عليها اسم المؤشرات بالاستناد إلى التجارة الثنائية والطرف الثالث المنافس(المصدرين الآخرين) وذلك للتجارة في البضائع المصنعة.[1]

الشكل رقم 19.3 : تطور الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الاسمي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري (نموذج صندوق النقد الدولي MERM) خلال الفترة 1990-2007

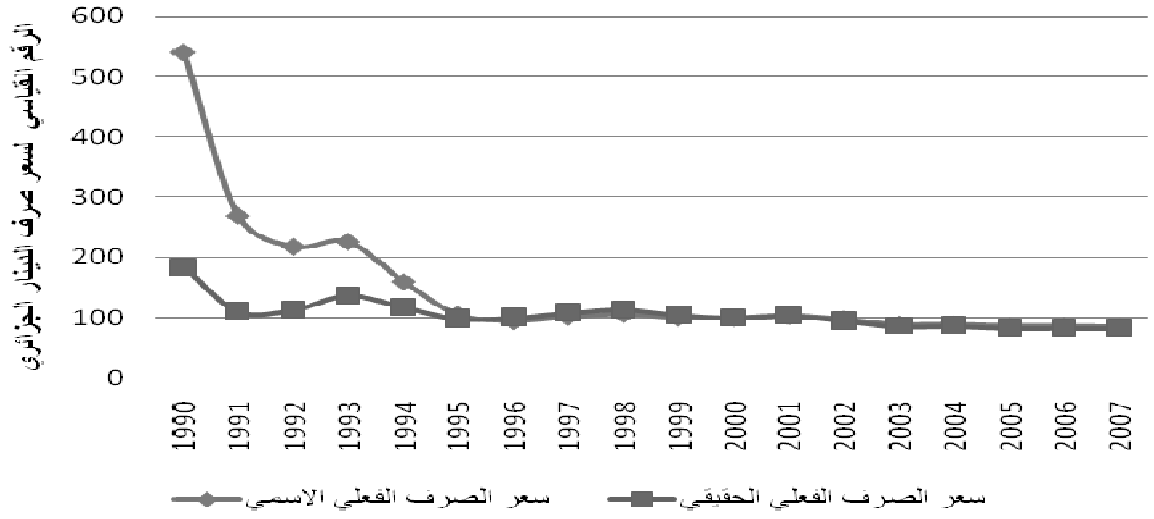

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم (17)، وذلك باستخدام برنامج Excel.

الشكل رقم 20.3 : تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي بدلالة سعر الصرف الحقيقي التوازني(التغير%) خلال الفترة 1975-2003

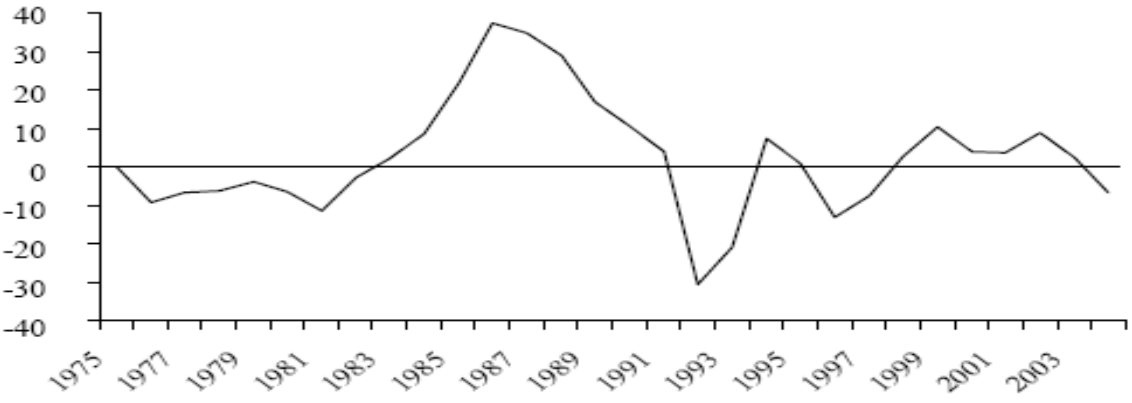

Source : Taline koranchelin, op.cit, P : 12.

[1] عمر أحمد علي، **سياسة الصرف وتطور الدرهم**، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 40، الإمارات، أكتوبر 1989، ص : 22.

من خلال متابعة مسار كل من سعر الصرف الاسمي والفعلي الحقيقي، يتبين أنه في بداية فترة الدراسة كان الفرق كبيرا بينهما نظرا للاختلالات الكبيرة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري على الصعيد الداخلي والمتمثل في ارتفاع معدل التضخم، وعلى الصعيد الخارجي والمتمثل في العجز المسجل في ميزان المدفوعات وضعف احتياطات الصرف، استمر الوضع على هذا الحال إلى غاية سنة **1997**، وهي السنة التي عرفت انخفاض معدل التضخم إلى حدود **5%**.

نلاحظ كذلك أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي قد ارتفع بين **1991** و **1993** نتيجة حدوث صدمات معاكسة لشروط التبادل وذلك لانتهاج الحكومة لسياسة نقدية ومالية توسعية أدت إلى جعل التضخم في الجزائر باستمرار أعلى من معدل التضخم السائد لدى الشركاء التجاريين، انعكست على ارتفاع القوة الشرائية للدينار الجزائري بنسبة **50%**، إلا أن ذلك لم يستمر طويلا فقد أدى تخفيض سعر الصرف سنة **1994** بنسبة **40%** وانتهاج بنك الجزائر لسياسة مضادة للتضخم إلى تدهور سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

عاد سعر الصرف الفعلي الحقيقي للتحسن من جديد خلال الفترة **1995-1997**، وذلك كنتيجة للآثار التضخمية للتخفيض، وابتداء من سنة **1997** إلى غاية **2007** يلاحظ من خلال الشكل تطابق منحنى سعر الصرف الفعلي الاسمي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، وهو ما اعتبره صندوق النقد الدولي حالة التوازن لسعر صرف الدينار، وحسب الدراسة التي قام بها **Taline** يوضح الشكل رقم **20.3** تغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والذي بدأ يقترب من سعر الصرف التوازني منذ منتصف التسعينات، ويتضح أنه يحوم حول هذا السعر في حدود هامش تقلب أقل من **10%** ارتفاعا وانخفاضا.

المطلب الثالث : أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات

لأجل معرفة مدى تأثير تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على تحرير التجارة الخارجية، نقوم بدراسة أثر تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري على الصادرات، ثم على الواردات، وذلك من خلال تحليل وصفي ودراسة قياسية لأثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات، بالإضافة إلى الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS** (**Statistical Package for Social Siences**) لإعطائنا نتائج إحصائية بين هاته المتغيرات، وذلك حسب الأتي :

أولا : التحليل الوصفي لأثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات : ونبين ذلك من خلال الرسم البياني الأتي :

الشكل رقم 21.3 : تطور سعر الصرف الاسمي، أسعار البترول، الصادرات الجزائرية خـــلال الفترة 1990-2008

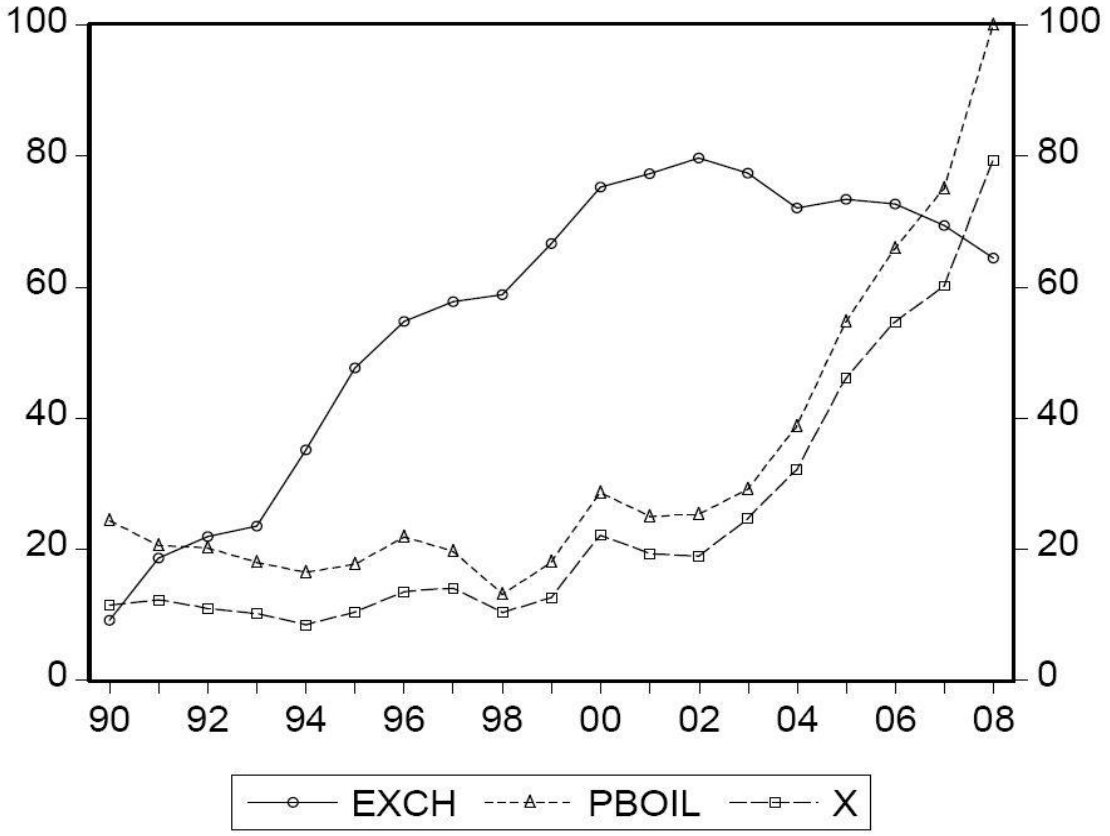

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم(18) ، وذلك باستعمال برنامج Eviews.

نلاحظ من خلال الملحق رقم(**18**)، والشكل رقم **21.3**، أن الفترة الممتدة من سنة **1990-1993** والتي سادها نظام الربط إلى سلة من العملات، رفع صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي(تخفيض قيمـــة الدينار الجزائري) وذلك في إطار تحرير سعر صرف الدينار الجزائري بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، حيث أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار كان يساوي **9** دينار للدولار سنة **1990** ثم قفز سنة **1993** إلى **23.4** دينار للدولار أي أن الدينار الجزائري فقد قيمته بنسبة **160%** في غضون أربع سنوات، وذلك بسبب برنامج التثبيت الهيكلي، بينما نجد أن قيمة الصادرات الاسمية مرتفعة إذا ما قورنت مع سنوات الثمانينيات، والســـبب راجع في ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم خاصة في سنوات التسعينيات، لكن في خلال هذه الفترة كانـــت في تناقص طفيف حيث كانت تساوي **11.3** مليار دولار أمريكي في سنة **1990**، ثم انخفضت ســـنة **1993** إلى **10.09** مليار دولار أمريكي، وهذا بالرغم أن تخفيض قيمة الدينار كان يهدف أساسا إلى تشجيع الصادرات وتقليص الواردات، لا كن هذا لم يحدث بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق العالمي حيث كـــان يقـــدر سعر برميل البترول في سنة **1990** بـــ **20.4** دولار ثم انخفض إلى **17.8** دولار سنة **1993**، بالإضـــافة إلى

عدم مرونة الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني واعتماده تقريبا على سلعة وحيدة في تصديره للعالم الخارجي وهو سلعة البترول.

أما الفترة الممتدة من سنة **1994-1995** والتي سادها نظام جلسات التثبيت، نلاحظ أن بنك الجزائر واصل تخفيض قيمة العملة حيث بلغ سعر صرف الدينار مقابل الدولار في سنة **1994** قيمة **35.1** دينار للدولار، ثم ارتفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار إلى **47.6** دينار للدولار سنة **1995**، أي أن الدينار الجزائري فقد من قيمته ما نسبته **35.61%**، بينما نلاحظ أن الصادرات في تناقص مستمر عكس ما كان متوقع حيث كانت تساوي في سنة **1994** قيمة **8.34** مليار دولار أمريكي، ثم ارتفعت ارتفاع طفيف إلى **10.24** مليار دولار أمريكي، والسبب راجع في ذلك دائما إلى انخفاض سعر برميل البترول الذي كان سعره يساوي في سنة **1994** قيمة **16.3** دولار للبرميل ثم ارتفع قليلا سنة **1995** إلى **17.6** دولار للبرميل.

وفي خلال الفترة الممتدة من سنة **1996-2008** والتي سادها نظام التعويم المدار، نلاحظ أن السلطات النقدية للبلاد والمتمثلة في بنك الجزائر، واصلت اعتمادها على سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري، حيث بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار في سنة **2002** قيمة **79.7 دينار جزائري**، في حين نلاحظ أن الصادرات في تزايد مستمر، حيث بلغت في نفس السنة قيمة **18.82** مليار دولار، ثم قفزت إلى **79.29** مليار دولار في سنة **2008**، والسبب راجع في ذلك إلى ارتفاع سعر برميل البترول الذي وصل أعلى قيمة له، وذلك في سنة **2008** بواقع **99.97** دولار للبرميل.

ثانيا : دراسة قياسية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الصادرات :

تسعى الدراسة إلى قياس أثر سياسة سعر الصرف على الصادرات، وذلك من خلال نموذج يتضمن سعر الصرف الاسمي وأسعار البترول كمتغيرات مستقلة والصادرات كمتغير تابع، وعليه يكون النموذج على الشكل التالي :

$$X = \alpha + a\,exch + b\,pboil + \varepsilon \quad \text{.....(26)}$$

حيث :

X : الصادرات؛

exch : سعر الصرف الاسمي؛

pboil : سعر برميل النفط؛

a و b **:** معالم النموذج وتمثل معاملات الانحدار الجزئية للمتغيرات المستقلة؛

α : الثابت؛

ε : الخطأ العشوائي.

عند تطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وبالنظر إلى الملحق رقم(**19**)، كانت نتائج اختبار أثر سياسة تحرير سعر الصرف على الصادرات، على النحو التالي :

$$X = \underset{(0.834)}{-7.999} + \underset{(0.015)}{0.097}exch + \underset{(0.014)}{0.823}pboil \quad \ldots\ldots\ldots (27)$$

أ-الدلالة الإحصائية للنموذج :

يشير معامل الارتباط المتعدد الذي يساوي **0.998** إلى وجود علاقة طردية قوية جدا بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما أن معامل التحديد يساوي **0.996**، وهو ما يعني أن نسبة **99.6%** من التغيرات الكلية الحاصلة للصادرات مفسرة من التغيرات الحاصلة في سعر الصرف الاسمي وسعر برميل النفط، أما النسبة المتبقية **0.4%** فهي تعود إلى متغيرات عشوائية لم يتضمنها النموذج، كما يلاحظ أن(**P-value**) المقابلة للإحصائية **t** لميول المتغيرات المستقلة تساوي **000** وهي أقل من **1%** ولهذا نرفض فرضيتا العدم التي تقول بأن a و b تساوي الصفر، مما يدل على معنوية القيمة المحتسبة وجودة المعادلة المقدرة، وقدرت المتغيرات المستقلة على تفسير الانحرافات الكلية في قيم الصادرات، أما قيمة اختبار فيشر **F** المحتسبة عند مستوى دلالة **1%** فهي أكبر من القيمة الجدولية مما يدل على معنوية النموذج المقدر ككل.

ب-التفسير الاقتصادي للنموذج :

يشير معامل الانحدار لسعر الصرف الاسمي إلى أنه إذا ارتفع سعر صرف الدينار بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى، سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع الصادرات بمقدار معامل الانحدار أي بمقدار **0.097**، وتفسير ذلك أنه عند ارتفاع سعر الصرف، تنخفض قيمة الدينار الجزائري، يترتب على ذلك أن يتنازل الأجانب على قدر أقل من عملاتهم للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية مما سيجعل أسعار الصادرات رخيصة نسبيا، فتزداد الصادرات، لكننا نلاحظ أن مقدار الزيادة(معامل انحدار سعر الصرف) ضعيف مقارنة مع معامل انحدار أسعار البترول والسبب أن الاقتصاد الوطني يعتمد على سلعة وحيدة في تصديره وهي سلعة البترول، كما يشير معامل أسعار برميل البترول إلى أنه إذا ارتفع سعر برميل البترول بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى، سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع الصادرات بمقدار معامل الانحدار أي بمقدار **0.823**، وتفسير ذلك إلى أنه إذا ارتفع سعر البترول سوف يؤدي ذلك إلى زيادة قيمة الصادرات، والسبب راجع إلى عدم تنوع الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني واعتماده شبه الكلي على البترول.

المطلب الرابع : أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات

لأجل معرفة مدى تأثير تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات، نقوم بدراسة أثر تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري على الواردات، وذلك من خلال تحليل وصفي ودراسة قياسية لأثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات، وذلك بالاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية **SPSS** لإعطائنا نتائج إحصائية بين هاته المتغيرات، وذلك حسب الأتي :

أولا : التحليل الوصفي لأثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات : ونبين ذلك من خلال الرسم البياني الأتي :

الشكل رقم 22.3 : تطور سعر الصرف الاسمي، مؤشر أسعار الاستهلاك، الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2008

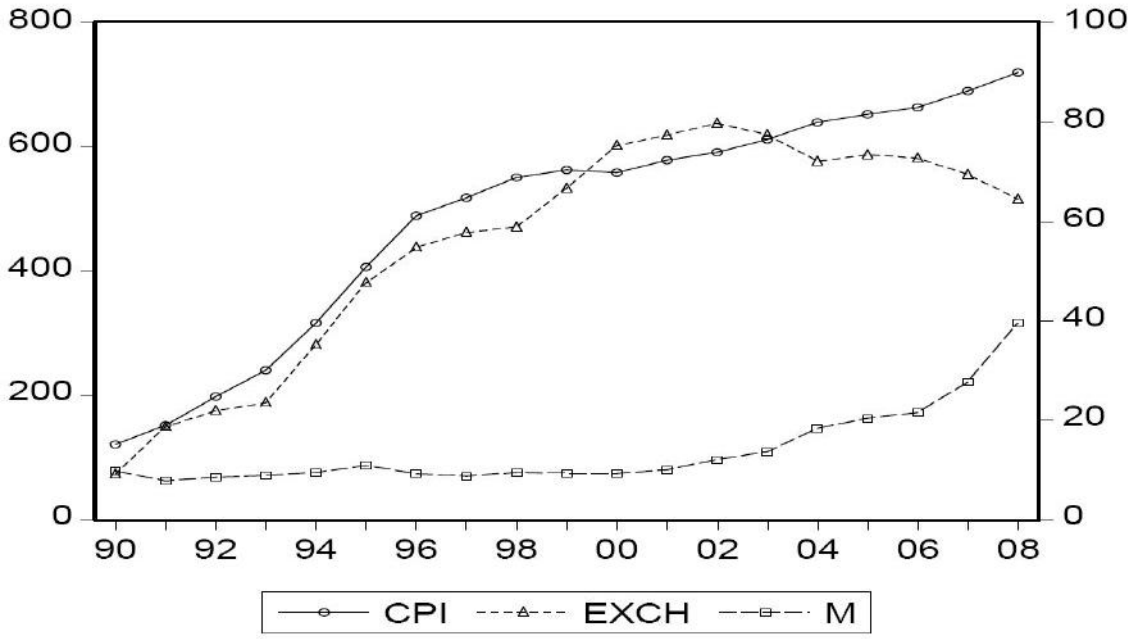

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم(20)، وذلك باستعمال برنامج Eviews.

نلاحظ من خلال الملحق رقم(**20**)، والشكل رقم**22.3**، أن الفترة الممتدة من سنة **1990-1993** التي سادها نظام الربط إلى سلة من العملات، رفع أسعار الدولار مقابل الدينار(تخفيض قيمة الدينار)، ففي سنة **1990** كان سعر صرف الدينار مقابل الدولار يساوي **9 دج** ثم قفز سعر صرف الدينار الجزائري إلى **23.4دج** أي أن الدينار الجزائري فقد من قيمته ما نسبته **160%**، ما أدى هذا إلى انخفاض الواردات،• من **9.68** مليار دولار في سنة **1990** إلى **8.78** مليار دولار، كما نلاحظ أن مؤشر أسعار الاستهلاك في تزايد مستمر في هذه الفترة حيث كان يساوي في سنة **1990** قيمة **120.2** ثم قفز إلى **240.2**، بسبب التضخم الذي كانت تعاني منه الجزائر في تلك الفترة، ويمثل مؤشر أسعار الاستهلاك تطور قيمة العملة على المستوى الداخلي بينما سعر صرف الدينار يمثل تطورها على المستوى الخارجي، وبالتالي فهما وجهان لعملة واحدة حيث نلاحظهما في الشكل أعلاه أنهما في نفس الاتجاه.

أما فيما يخص الفترة الممتدة من سنة **1994-1995** التي سادها نظام جلسات التثبيت، مواصلة رفع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار(تخفيض قيمة العملة الوطنية) حيث كان سعر صرف الدينار في سنة **1994** يساوي **35.1دج** ثم رفع إلى **47.6 دج** سنة **1995**، أي أن الدينار الجزائري فقد من قيمته ما نسبته

• لمعرفة المزيد عن القيم الاسمية للواردات والصادرات الجزائرية وذلك خلال الفترة من 1992-2008، حيث القيم بالمليار دولار أمريكي، انظر إلى الملحقين رقم(22) و(23) على التوالي.

35.61% وذلك بسبب برنامج التعديل الهيكلي، في حين أن الواردات ارتفعت من **9.36** مليار دولار سنة **1994** إلى **10.76** مليار دولار، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة خاصة الحبوب، وكذا انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة لبقية العملات، عملية التخفيض هذه تكون قد فقدت فعاليتها بسبب تخفيض أكبر أو مماثل في قيمة عملة الاستيراد، بينما نلاحظ أن مؤشر أسعار الاستهلاك في تزيد مستمر، حيث كان في سنة **1994** يساوي **316.3** ثم ارتفع إلى **406.2** سنة **1995**.

و في خلال الفترة الممتدة من سنة **1996–2008** التي سادها نظام التعويم المدار، واصلت السلطات النقدية الممثلة في بنك الجزائر في تخفيض قيمة العملة الوطنية، فكان سعر صرف الدولار مقابل الدينار في سنة **1996** يساوي **54.7دج** ثم ارتفع إلى أعلى قيمة له في سنة **2002** بواقع **79.68دج** أي انخفاض قيمة العملة بنسبة **45.66%**، في حين أن الواردات فهي في تزايد مستمر بالرغم من سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية، فبلغت في سنة **1996** قيمة **9.09** مليار دولار ثم ارتفعت إلى **12** مليار دولار ثم بلغت أعلى قيمة لها في سنة **2008** بواقع **39.47** مليار دولار، بينما نلاحظ أن مؤشر أسعار الاستهلاك في تزايد مستمر حيث كان في سنة **1996** يساوي **488.8** ثم ارتفع إلى**720.3** في سنة **2008**.

ثانيا : دراسة قياسية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الواردات :

بعدما استعرضنا الجانب التحليلي لأثر سياسة تحرير سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات، بقي التعرف على هذه الآثار باستخدام الأساليب القياسية الإحصائية، وسوف يتم الاعتماد على نموذج يتكون من سعر الصرف الاسمي ومؤشر أسعار الاستهلاك كمتغيرات مستقلة والواردات كمتغير تابع، لذلك سيكون النموذج على الشكل التالي :

$$M = \alpha + a\,exch + b\,CPI + \varepsilon \quad (28)$$

حيث :

M : الواردات؛

exch : سعر الصرف الاسمي؛

CPI : مؤشر أسعار الاستهلاك؛

a و b : معالم النموذج وتمثل معاملات الانحدار الجزئية للمتغيرات المستقلة؛

α : الثابت؛

ε : الخطأ العشوائي.

عند تطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وبالنظر إلى الملحق رقم(**21**)، كانت نتائج اختبار أثر سياسة تحرير سعر الصرف على الواردات، على النحو التالي :

$$M = \underset{(2.724)}{0.922} - \underset{(0.137)}{0.711}\,exch + \underset{(0.016)}{0.108}\,CPI \quad (29)$$

أ-الدلالة الإحصائية للنموذج :

يشير معامل الارتباط المتعدد الذي يساوي **0.877** إلى وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما أن معامل التحديد يساوي **0.769**، وهو ما يعني أن نسبة **76.9%** من التغيرات الكلية الحاصلة للواردات مفسرة من التغيرات الحاصلة في سعر الصرف الاسمي ومؤشر أسعار الاستهلاك، أما النسبة المتبقية **23.1%** فهي تعود إلى متغيرات عشوائية لم يتضمنها النموذج، كما يلاحظ أن(**P-value**) المقابلة للإحصائية **t** لميول المتغيرات المستقلة تساوي **000** وهي أقل من **1%** ولهذا نرفض فرضيتا العدم التي تقول بأن a و b تساوي الصفر، مما يدل على معنوية القيمة المحتسبة وجودة المعادلة المقدرة، وقدرت المتغيرات المستقلة على تفسير الانحرافات الكلية في قيم الواردات، أما قيمة اختبار فيشر **F** المحتسبة عند مستوى دلالة **1%** فهي أكبر من القيمة الجدولية مما يدل على معنوية النموذج المقدر ككل.

ب-التفسير الاقتصادي للنموذج :

يشير معامل الانحدار لسعر الصرف الاسمي إلى أنه إذا ارتفع سعر صرف الدينار الجزائري بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى، سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الواردات بمقدار معامل الانحدار أي بمقدار **0.711**، أي أن هناك علاقة عكسية بين الواردات وسعر الصرف الاسمي وتفسير ذلك أنه عند ارتفاع سعر صرف الدينار الاسمي، تنخفض قيمة الدينار الجزائري، يترتب على ذلك أن يتنازل المواطنون على قدر أكبر من عملاتهم المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، مما سيجعل أسعار الواردات مرتفعة نسبيا، فتنخفض الواردات، لكن هذا الانخفاض ضعيف والسبب راجع في ذلك إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي وتبعية الاقتصاد الوطني للعالم الخارجي فيما يخص الاستيراد، كما يشير معامل الانحدار لمؤشر أسعار الاستهلاك إلى أنه إذا ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى، سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الواردات بمقدار معامل الانحدار أي بمقدار **0.108**، والسبب راجع إلى أن زيادة مؤشر أسعار الاستهلاك والذي لا يكون مصاحبا بتدهور في قيمة سعر الصرف، ينجم عنه انخفاض في سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة التكاليف الداخلية مقارنة مع التكاليف العالمية الشئ الذي ينجم عنه زيادة حصة الواردات.[1]

[1] تومي صالح، شقبقب عيسى، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1970-2002**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد04، 2006، ص : 33.

خلاصة الفصل الثالث :

خاضت الجزائر أشواطا كبيرة في سبيل تحرير تجارتها الخارجية من كافة القيود، وذلك بداية من مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية من سنة **1990** إلى غاية **1993**، ووصولا إلى مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية بداية من سنة **1994**، لكن هذا التحرير لم يكن أمرا اختياريا بمحض إرادتها، بل فرضته عليها التطورات الدولية الحاصلة من جهة، والتطورات الداخلية من جهة أخرى.

كما عرف الدينار الجزائري تطورات عديدة وذلك من خلال مرحلتين، تخللتهما إصلاحات وبرامج اقتصادية هامة قصد النهوض بالاقتصاد الجزائري، ومحاولة إعطائه نفس جديد بعد خروجه ضعيفا من الحقبة الاستعمارية، وما ميز هذه المرحلة أنها عرفت أشكال مختلفة من أنظمة الصرف، تصب كلها في نظام سعر الصرف الثابت المعزز بنظام الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية، أما المرحلة الثانية فقد شهدت انتقال تدريجي للاقتصاد الوطني من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، وما ميز هذه المرحلة أنها عرفت أشكال مختلفة من أنظمة الصرف والتي تصب كلها في نظام سعر الصرف المرن.

كما أظهرت نتائج حساب أثر تغير سعر الصرف على معدل التضخم في الجزائر أن متوسط الأثر خلال فترة **1990–2008** بلغ **1.52%** أي أن انخفاض قيمة الدينار بنسبة **1%** تؤدي إلى انتقال أثرها على معدل التضخم بنسبة **1.52%**، ويمكن التمييز بين فترتين لأثر النفاذية، الفترة الأولى التي كان فيها الأثر موجبا، وهي أغلب فترة **1990–1999**، وهو ما يعني أن ارتفاع التضخم قد نتج عن تدهور سعر صرف الدينار، والفترة الثانية أين كان أثر التغير في سعر الصرف على معدل التضخم سلبيا، خصوصا الفترة **2003–2008**، وهذا ما يعني أن ارتفاع المستوى العام للأسعار ولو بشكل بسيط، ليس ناتجا عن التغير في سعر الصرف الاسمي، وإنما راجع إلى عوامل أخرى، كمؤشر أسعار السلع المستوردة الذي ارتفع بمعدل **4.4%** سنويا خلال الفترة **2000–2007**.

وقد أظهرت النتائج أنه إذا ارتفع سعر الصرف بوحدة واحدة مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، فإنه من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع الكتلة النقدية بمقدار **24.06 وحدة**، وتفسير ذلك أنه إذا ارتفع سعر الصرف الدينار يؤدي ذلك ارتفاع عدد الوحدات النقدية التي يجب دفعها بالدينار للحصول على دولار واحد، كما أنه إذا ارتفع سعر صرف الدينار بنسبة **1%** مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع القروض للدولة بنسبة **15.2%**، وتفسير ذلك هو أنه عند تدهور قيمة العملة الوطنية سوف يؤدي ذلك إلى زيادة عدد الوحدات من هذه العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، مما ينعكس على زيادة القيمة الاسمية لهذه القروض، وإن لم تنمو فعليا، كما أنه إذا ارتفع سعر صرف الدينار بوحدة واحدة مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع القروض للاقتصاد الوطني بمقدار **11.89 وحدة**، وتفسير ذلك أنه عند ارتفاع سعر الصرف تنخفض قيمة الدينار الجزائري، وهو ما يؤدي إلى تضخم المبالغ النقدية ولو بشكل اسمي فقط.

كما أظهرت النتائج إلى أنه إذا ارتفع سعر صرف الدينار الجزائري بوحدة واحدة مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع الصادرات بمقدار **0.097 وحدة**، وتفسير ذلك أنه عند ارتفاع سعر الصرف تنخفض قيمة الدينار الجزائري، يترتب على ذلك أن يتنازل الأجانب على قدر أقل من عملاتهم للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، مما سيجعل أسعار الصادرات رخيصة نسبيا، فتزداد حصيلة الصادرات، بينما إذا ارتفع سعر صرف الدينار الجزائري بوحدة واحدة مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الواردات بمقدار **0.711 وحدة**، وتفسير ذلك أنه عند ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري، تنخفض قيمة الدينار الجزائري، يترتب على ذلك أن يتنازل المواطنون على قدر أكبر من عملاتهم المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، مما سيجعل أسعار الواردات مرتفعة نسبيا، فتنخفض حصيلة الواردات.

الـــخاتمـــة

حاولنا في هذه الدراسة، ليس فقط وضع حلول وأفكار سهلة، وإنما فتح مجال واسع للنقاش حول موضوع أثر تغير سعر صرف على تحرير التجارة الخارجية –دراسة حالة الجزائر–، حيث توصلنا إلى أنه توجد علاقة بين تغير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية بصفة عامة و بين تغير سعر صرف الدينار الجزائري وتحرير التجارة الخارجية بصفة خاصة.

أولا : نتائج اختبار الفرضيات

تم استخلاص النتائج التالية فيما يخص الفرضيات المطروحة سابقا :

1–فيما يخص الفرضية الرئيسية، فقد تم التأكد من صحتها من خلال هذا البحث، حيث يعتبر الهدف الرئيسي من وراء تغير سعر صرف الدينار الجزائري هو تحرير التجارة الخارجية، وذلك من خلال إلغاء بعض القيود المفروضة على الواردات، وتشجيع الصادرات من غير المحروقات وإدماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي؛

2–أما فيما يخص الفرضية الأولى، فقد تم التأكد من صحتها من خلال هذا البحث، حيث كان تأثير تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على معدل التضخم يمتد خلال فترة برنامج التثبيت وبرنامج التعديل الهيكلي، حيث أدت سياسة التعديل المعتمدة على تخفيض الدينار الجزائري إلى ارتفاع معدل التضخم بشكل كبير خلال فترة التسعينات؛

3–وفيما يخص الفرضية الثانية، فقد تم التأكد من صحتها من خلال هذا البحث، حيث يتأثر سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بسعر برميل النفط في المدى القصير والمتوسط، وكذلك على فروق مستوى الإنتاجية بين الجزائر وباقي شركائها التجاريين في المدى الطويل، بالإضافة إلى التوسع النقدي؛

4– وفيما يخص الفرضية الثالثة، فقد تم التأكد من صحتها من خلال هذا البحث، حيث أنه إذا ارتفع سعر صرف الدينار الجزائري (تخفيض قيمة الدينار الجزائري) بوحدة واحدة مع افتراض بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة، فإنه من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الواردات بمقدار **0.771** وحدة.

ثانيا : النتائج

من خلال البحث استخلصنا مجموعة من النتائج، وذلك بناء على فرضيات محل الدراسة، وذلك حسب الأتي :

1–إن عملية تحرير التجارة الخارجية تمت على مرحلتين، مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية من سنة **1990** إلى غاية **1993**، ووصولا إلى مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية بداية من سنة **1994**، لكن هذا التحرير لم يكن أمرا اختياريا بمحض إرادتها، بل فرضته عليها التطورات الدولية الحاصلة من جهة، والتطورات الداخلية من جهة أخرى؛

2–إن عملية تحرير الدينار الجزائري مرت بمرحلتين، تخللتهما إصلاحات وبرامج اقتصادية هامة قصد النهوض بالاقتصاد الجزائري، ومحاولة إعطائه نفس جديد بعد خروجه ضعيفا من الحقبة الاستعمارية، وما ميز هذه

المرحلة أنها عرفت أشكال مختلفة من أنظمة الصرف، تصب كلها في نظام سعر الصرف المعزز بنظام الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية، أما المرحلة الثانية فقد شهدت انتقال تدريجي للاقتصاد الوطني من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، وما ميز هذه المرحلة أنها عرفت أشكال مختلفة من أنظمة الصرف تصب كلها في نظام سعر الصرف المرن؛

3–يتأثر سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بسعر برميل النفط في المدى القصير والمتوسط، وكذلك على فروق مستوى الإنتاجية بين الجزائر وباقي شركائها التجاريين في المدى الطويل، بالإضافة إلى التوسع النقدي، كم تم التوصل إلى أن سعر صرف الدينار، قد بدأ يقترب من مستواه التوازني ابتداء من سنة **1997**، وتعزز ذلك بعد سنة **2002**؛

4–إن تأثير سياسة الصرف على معدل التضخم خلال فترة الدراسة ينقسم إلى مرحلتين، تمتد المرحلة الأولى على طول فترة برامج التثبيت والتعديل الهيكلي، حيث أدت سياسة التعديل المعتمدة على تخفيض سعر الصرف إلى ارتفاع معدل التضخم بشكل كبير جدا خلال فترة التسعينات، بينما تبدأ المرحلة الثانية من نهاية المرحلة الأولى إلى غاية وقتنا الحالي، حيث لعبت احتياطات الصرف دورا كبيرا في التأثير على معدل التضخم وتخفيضه، فقد أدى ارتفاع هذه الاحتياطات إلى إحجام الدولة عن اللجوء إلى التمويل بالعجز والإصدار النقدي ذي الطبيعة التضخمية؛

5–توجد علاقة قوية بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري والكتلة النقدية، حيث أنه إذا ارتفع سعر صرف الدينار بوحدة واحدة مع افتراض بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة، فإنه من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع الكتلة النقدية بمقدار **24.06** وحدة؛

6–توجد علاقة قوية بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري والقروض للدولة والقروض للاقتصاد الوطني على التوالي، حيث أنه إذا ارتفع سعر صرف الدينار الجزائري بوحدة واحدة مع افتراض بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع القروض للدولة بمقدار **15.2** وحدة، وإلى ارتفاع القروض للاقتصاد الوطني بمقدار **11.89** وحدة؛

7–إن أسباب تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر تكتسي الصفة المركبة، أي أنها مزدوجة بين الدوافع النابعة من الوضع الاقتصادي الوطني الحرج وحتمية الإصلاح، أي التزاماتها الخارجية التي فرضتها شرطية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي خلال برامجهما التصحيحية؛

8–توجد علاقة قوية بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري والصادرات، حيث إذا أنه ارتفع سعر الصرف الاسمي بوحدة واحدة مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإنه من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع حصيلة الصادرات بمقدار **0.097** وحدة؛

9–توجد علاقة قوية بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري والواردات، حيث أنه إذا ارتفع سعر صرف الدينار الجزائري بوحدة واحدة مع افتراض بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة، فإنه من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الواردات بمقدار **0.771** وحدة.

ثالثا : التوصيات والمقترحات

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تساهم في مواصلة تحرير سعر صرف الدينار الجزائري وتحرير التجارة الخارجية في الجزائر، وذلك حسب الأتي :

1–الاستمرار في التحرير التدريجي لسعر الصرف وعدم الاعتماد على الاحتياطات الصرف الضخمة كمبرر لتحرير الكلي، ذلك أنها تخضع لتقلبات سعر برميل البترول في السوق العالمي، لذلك فالتحرير الكلي لسعر الصرف، يجب أن يعتمد على قاعدة اقتصاد متين، يعتمد على القطاعات الإنتاجية المختلفة؛

2–العمل على القضاء على السوق الموازي للصرف، ويمكن تحقيق ذلك من خلال خلق وتوسيع مكاتب للصرف، فمن المعروف أن هذه المكاتب تتيح الأمان والضمان، وبإمكانها استيعاب الكتلة النقدية الضخمة المتداولة في السوق الموازي؛

3–العمل على القضاء على الأسواق الموازية للتجارة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إعطاء البائعين محلات جاهزة وأماكن لعرض سلعهم، وتدعيمهم كذلك ماديا؛

4–العمل على ترقية رأسمال البشري القائم على مختلف القطاعات الاقتصادية، والذي يعتبر محرك الاقتصاد ومستقبله؛

5–الاستمرار في تشجيع الاستثمارات والشراكة الإنتاجية وإعادة توجيه الاستثمارات في مجال التجارة والتوزيع إلى الأنشطة الإنتاجية المنشأة لمناصب العمل؛

6–ضبط سعر الصرف الدينار الجزائري بناء على خلفية احتياطات الصرف والذهب الضخمة، وعدم الاعتماد على آلية سعر الصرف المتدنية لقيمة العملة الوطنية؛

7–العمل على استمرارية السياسات المؤدية إلى خفض عجز الميزانية، وعجز ميزان المدفوعات وخفض معدلات التضخم، والعمل على تنمية بورصة الجزائر، والاعتماد على الموارد المحلية؛

8–تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتقليص فاتورة الواردات، ومطالبة الدول الدائنة من خفض المديونية وتحويلها إلى استثمارات أجنبية في داخل البلاد.

رابعا : آفاق البحث

رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهتنا في إعداد هذا البحث من نقص المراجع وتفرقها، إلى تضارب الإحصائيات وعدم دقتها، ووصولا إلى كثرة المصطلحات والجوانب المتعددة التي يتناولها هذا الموضوع، فإن هذا البحث لا يخلو من العيوب والنقص الذي يشوب جميع البحوث الأكاديمية، ولكن الأكيد أنه يفتح النقاش

لدراسة مواضيع متعددة تستكمل جوانب هذا الموضوع، لذلك نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة بأن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى، وذلك حسب الأتي :

1–دراسة قياسية لأثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على تحرير التجارة الخارجية؛

2–مسار تحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف في ظل الانضمام المرتقب للجزائر إلى منظمة التجارة العالمية؛

3–أثر تحرير التجارة الخارجية على سعر صرف الدينار الجزائري؛

4–أثر تغير سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع :

أولا : المراجع باللغة العربية :

1-الكتب :

1-بسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2002.

2- بوخاري لحلو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية-دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010.

3- تومي صالح ، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة، الجزائر، 2004.

4-حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

5-خالد سعد زغلول حلمي، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي : دراسة قانونية واقتصادية، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت، 2002.

6- دياب محمد، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

7-عبد الرحمان العزيز، عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري : الأسس، العولمة والتجارة الالكترونية، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2004.

8-عبد الرحمان يسري أحمد، إيمان محب زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

9-زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.

10-سي بول هالوود ورونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة : محمود حسن حسني، دار المريخ، الرياض، 2007.

11-بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2009.

12-عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، مجدلاوي، عمان، 1999.

13- بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

14-بن علي بلعزوز ومحمد الطيب أمحمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

15-عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.

16-فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

17–فرانسوا لرو، الأسواق الدولية للرساميل، ترجمة : حسن الضيقة، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1991.

18–قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

19– قادري عبد العزيز ، دراسات في القانون الدولي : صندوق النقد الدولي(الآليات والسياسات)، دار هومه، الجزائر، 2002.

20–كامل بكري، الاقتصاد الدولي : التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

21– لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

22– مصطفى رشدي شيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية : دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.

23– مصطفى رشدي شيحة، الأسواق الدولية : المفاهيم والنظريات والسياسات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.

24–موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي : مدخل السياسات، ترجمة : محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، 2007.

25–محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع، مصر، 1990.

26–مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشر، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.

27–عبد الهادي عبد القادر سويفي، التجارة الخارجية، بدون دار نشر، القاهرة، 2008.

28– عبد الهادي عبد القادر سويفي، قراءات في اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الثانية، بدون دار نشر، القاهرة، 2007/2006.

29– وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2001.

2–المذكرات والرسائل الجامعية :

30– بليمان سعاد، اشكالية تسيير سعر الصرف في اقتصاد ناشئ –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

31–بوشنافة الصادق، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية–حالة مجمع صيدال–، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

32– بيبي يوسف، السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة لحالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامع الجزائر، 2007/2006.

33–بن ديب عبد الرشيد، تنظيم وتطور التجارة الخارجية–حالة الجزائر–، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002.

34–دبيش أحمد، دوافع وإجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997/1996.

35–راتول محمد، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي–التجربة الجزائرية–، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001/2000.

36–شيباني سليمان، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر 1963–2006، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008.

37–بن طيب زهية، تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون، (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008/2007.

38–العقريب كمال، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات–دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2006/2005.

39–علة محمد، الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002.

40– قطوش بشرى، فعالية السياسة المالية وسياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990–2007، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008.

41–مفتاح حكيم، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002.

42– مقراني عبد العزيز، محاولة محاكاة آثار تخفيض الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

43–بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

3-المقالات والمجلات والدوريات العلمية :

44- بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الأول، 2004.

45- تومي صالح، شقبقب عيسى، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1970-2002، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد04، 2006.

46- روبا دوتا غوبتا وآخرون، التحرك نحو مرونة سعر الصرف : كيف، ومتى، وبأي سرعة ؟، مجلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد38، 2006.

47- زغيب شهرزاد وعيساوي ليلى، آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 04، ماي 2003.

48- الصادق علي توفيق، نظم وسياسات أسعار الصرف، مجلة معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2002.

49- العباس بلقاسم ، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد23، نوفمبر 2003.

50- عمر أحمد علي، سياسة الصرف وتطور الدرهم، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 40، الإمارات، أكتوبر 1989.

51-لويس.أ.فكاتاو، لماذا أسعار الصرف الحقيقية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، المجلد44، العدد3، سبتمبر 2007.

52- لعرابة مولود، بوعروج لمياء، بعض آثار اليورو وتقلباته على اقتصاديات الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد ب، العدد31، جوان 2009.

53- مصيطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية، ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد06، 2008.

4-الملتقيات والمؤتمرات العلمية :

54-بربري محمد أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف دينار الجزائري، الملتقى الدولي الأول : أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2005/12/05/04.

55– بن بوزيان محمد، زياني الطاهر، الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر : دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2001/05/22/21.

56–حلمي وهيبة وآخرون، تفاعل التكتلات الاقتصادية والمستجدات العالمية، الملتقى الدولي الثاني : التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، 2007/19/18/17.

57–راتول محمد، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، الملتقى الوطني : المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية–الواقع والتحديات–،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 12/15/14/ 2005.

58–عجيلة محمد وآخرون، تحرير التجارة الدولية وأثره على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني : التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، 2007/19/18/17.

5–التقارير :

59– النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، سبتمبر 2010.

6–القوانين والتشريعات والمراسيم :

60–القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادر في أفريل 1990.

61–القانون رقم 16/90 المؤرخ في 07 أوت 1990 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، الصادرة في 1990/08/15.

62–القانون رقم 22/90 المؤرخ في 18 أوت 1990 المتعلق بالسجل التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، المؤرخة في 21 أوت 1990.

63–النظام رقم 02/90 المؤرخ في 1990/09/07 المتعلق بشروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 45، الصادرة في 1990/10/24.

64–المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991 المتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، الصادرة في 20 مارس 1991.

65– الأمر رقم 06/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 09.

7- الجرائد والمجلات العامة :

66- بشير مصيطفى، الدينار الجزائري لا يزال في سعره الأدنى، جريدة الشروق اليومي، الجزائر، العدد 2403، 08/10/11.

8-الأحاديث التلفزيونية والإذاعية :

67- حشماوي محمد، حصة وقفة اقتصادية، القناة الإذاعية الثالثة الجزائرية، 10/10/24، الساعة : 7:20.

9-الانترنت :

68- حسان خضر، برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها، الموقع :
www.arab-api.org/course25/pdf/c25-1.pdf/27/08/09
69- حسان خضر، مراحل وأسلوب تحرير التجارة، الموقع :
www.arab-api.org/course25/pdf/c25-2-3.pdf/02/09/09
70- حسان خضر، برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها، الموقع :
www.arab-api.org/course25/c25-3-2/pdf/02/09/09
71- حسان خضر، برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها، الموقع :
www.arab-api.org/course25/c25-3-3/pdf/02/09/09
72-حسان خضر، الآثار الاقتصادية لبرامج تحرير التجارة الخارجية، الموقع :
www.arab-api.org/course25/pdf/c25-5-1.pdf/10/10/09
73- حسان خضر، الآثار الاجتماعية لبرامج تحرير التجارة الخارجية، الموقع :
www.arab-api.org/course25/pdf/c25-5-3.pdf/10/10/09
74- حسان خضر، محتوى وعناصر برامج تحرير التجارة الخارجية، الموقع :
www.arab-api.org/course25/c25-2-2/pdf/02/09/09
75- فلاح شفيع، التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية، الموقع :
www.iraker.dk/index.php?option=com_conten&task=view&id=8509&Itemid=99, /10/10/09
76- كارلا هيلز، منظمة التجارة العالمية تحارب سياسة الحماية التجارية بوسائل مختلفة، الموقع :
www.america.gov/st/washfile-arabic/2007/January/20070122163100liameruoy0.8512585.html/03/11/09

77- محمد سليم الحربي، منظمة التجارة العالمية، الموقع :
www.minshawi.com/other/harby.htm/03/11/09
78- www.imf.org/exernal/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#glance/05/10/09
79-
www.web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTFA

QSARABIC/0,,contentMDK:20448263~pagePK:98400~piPK:98424~theSitePK:727307,00.html#1/03/11/09

80-www.douane.gov.dz/rappstat_Fichiers/rapp2009.pdf/19/03/10

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية :

1-الكتب :

81-Domnick Salvatore, économie interntionale, McGraw-hill, Parais, 1975.

82- Maurice Bye, Relation econmique internationale, Dalloz, Paris, 1971.

83-Michel Bialés et d'autres, l'essentiel sur l'économie, 4éme édition, BERTI Editions, Paris, 2006.

84-Remend Bouret, Relations économiques internationales, McGrow-Hill, Québec, 1994.

85- Paul R.krugman, Maurice obstfeld, international economics, sixith edition, worled student series, Boston, 2003.

2-التقارير :

86- Ministre des finances, rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2009.

87- ONS , Evolution globale de l'indice des prix a la consommation au niveau national de 1990, rapport 2009.

88- Banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964-2005, rapport 2006.

89- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2002.

90- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2005.

91- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2008.

92- ONS, Evolution des exportations de marchandises par groupe d'utilisation de 1992-2006, rapport 2006.

93- CNIS, Evolution du commerce extérieur de 2007-2008, rapport 2008.

94- CNIS, Evolution du commerce extérieur de l'Algérie durant la période 1995-2006, rapport2006.

95-ONS, Evolution des importations de marchandises par groupe d'utilisation de 1992-2006, rapport 2006.

96- Banque d'Algérie, Statistiques de la balance des paiements et dette extérieure, rapport 2008.

97- ONS, Comptes-2000 à 2009-Etudiants. xls , rapport 2009.
98- Banque d'Algérie, Donnees économique et financiers, rapport 2009.
99- Taline Koranchelian, The equilibrium real exchange rate in a commodity exporting country : Algeria's Experience, IMF working paper, july 2005.
100- Piritta sorsa, Algeria-The real exchange rate, export diversification, and trade protection, IMF working paper, April 1999.
101- IMF, Algeria : statistical appendix, repport N ° 08/102, March 2008.

الملاحق

الملحق رقم(01) : تطور معدل التضخم وسعر الصرف الاسمي و احتياطات سعر الصرف الاسمية في الجزائر خلال الفترة 1990-2009

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	.2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم %	17.9	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5	2.6	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.63	2.53	3.51	4.46	5.4
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	9	18.5	21.8	23.4	35.1	47.6	54.7	57.7	58.8	66.6	75.25	77.26	79.68	77.39	72.06	73.35	72.64	69.37	64.58	72.63
احتياطات الصرف بالمليار دج	6.53	24.28	22.64	19.61	60.39	26.2	133.94	350.3	280.71	174.5	776	1310.74	1755.6	2342.66	3119.17	4179.4	5522.06	7415.56	10246.9	10813.37

المصدر : من إعداد الطالب انطلاقا من :

-ONS, Comptes-2000 à 2009-Etudiants. xls , rapport 2009.
-Banque d'Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie, rapport 2008, P : 199.
- Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la banque d'algérie, rapport 2006, P P : 31-49.
- Banque d'Algérie, Donnees économique et financiers, rapport 2009, P : 3.

الملحق رقم(02) : تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990–2008

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مؤشر أسعار الاستهلاك IPC	120.2	150.8	197.5	240.2	316.3	406.2	488.8	518.4	550.7	562.7	558.7	578.2	591.3	611.8	639.8	652.1	663.9	689.8	720.3

Source : - ONS ,Evolution globale de l'indice des prix a la consommation au niveau national de 1990,rapport 2009.

الملحق رقم(03) : أثر تغير سعر الصرف على معدل التضخم في الجزائر(أثر النفاذية)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أثر تغير سعر الصرف على معدل التضخم %	-	0.23	1.76	3	0.62	0.8	1.42	1.2	6	0.15	0.58-	1.5	0.66	1.5-	0.66-	1	0.11-	0.75-	0.66-

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق رقم(01)و(02).

الملحق رقم(04) : نتائج اختبار أثر سياسة سعر الصرف على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990–2009

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 11/09/10 Time: 09:28
Sample: 1990 2009
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	33.56413	3.935690	8.528144	0.0000
EXCH	-0.390938	0.072240	-5.411654	0.0000
FORASS	-0.000290	0.000471	-0.616403	0.5458

R-squared	0.712140	Mean dependent var	10.82150
Adjusted R-squared	0.678275	S.D. dependent var	11.06698
S.E. of regression	6.277284	Akaike info criterion	6.649233
Sum squared resid	669.8731	Schwarz criterion	6.798593
Log likelihood	-63.49233	F-statistic	21.02828
Durbin-Watson stat	1.134558	Prob(F-statistic)	0.000025

الملحق رقم(05) : تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1989-2008

الوحدة : مليار دج.

البيان	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الكتلة النقدية M2	308.1	343	415.3	515.9	627.4	723.5	799.7	915	1081.5	1592.5
1-النقود M1	250	270	325	369.7	446.9	475.8	519.1	589.1	671.6	826.4
1-1-نقود خارج البنوك(ورقية)	119.9	134.9	157.2	184.9	211.3	223	249.8	290.9	337.6	390.4
1-2-نقود كتابية	130.1	135.1	167.8	184.9	235.9	252.8	269.3	298.2	333.7	436
2-أشباه النقود	58.1	72.9	90.3	146.1	180.5	247.7	280.5	326	409.9	766.1
البيان	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
الكتلة النقدية M2	1789.4	2022.5	2473.5	2901.5	3354.9	3738	4146.9	4827.6	5994.6	6955.9
1-النقود M1	905.2	1048.2	1238.5	1416.3	1631	2160.5	2422.7	3177.8	4233.6	4964.9
1-1-نقود خارج البنوك(ورقية)	440	484.5	577.2	664.7	781.3	874.3	921	1081.4	1284.5	1540
1-2-نقود كتابية	465.2	563.7	661.3	751.6	849	1286.2	1501.7	2096.4	2949.1	3424.9
2-أشباه النقود	884.2	974.3	1235	1485.2	1723.9	1577.5	1724.2	1649.8	1761	1991

Source : -Banque d'Algérie, Statistiques monétaires 1964-2005, rapport 2006, PP : 32-48.
- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2002, P : 111.
- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2005, P : 185.
- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2008, P : 147.

الملحق رقم(06) : نتائج اختبار أثر سياسة سعر الصرف على كمية النقود في الجزائر خلال الفترة 1990–2008

Dependent Variable: M1
Method: Least Squares
Date: 11/09/10 Time: 16:32
Sample: 1990 2008
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	223.1029	95.17340	2.344173	0.0323
EXCH	6.585017	1.759658	3.742214	0.0018
FORASS	0.421912	0.013254	31.83183	0.0000

R-squared	0.988993	Mean dependent var	1457.489
Adjusted R-squared	0.987617	S.D. dependent var	1363.367
S.E. of regression	151.7140	Akaike info criterion	13.02581
Sum squared resid	368274.0	Schwarz criterion	13.17493
Log likelihood	-120.7452	F-statistic	718.8037
Durbin-Watson stat	1.828958	Prob(F-statistic)	0.000000

الملحق رقم(07) : نتائج اختبار أثر سياسة سعر الصرف على الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990–2008

Dependent Variable: M2
Method: Least Squares
Date: 11/09/10 Time: 18:44
Sample: 1990 2008
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-80.91523	156.4295	-0.517263	0.6120
EXCH	24.06727	2.892219	8.321386	0.0000
FORASS	0.546197	0.021785	25.07180	0.0000

R-squared	0.985971	Mean dependent var	2379.926
Adjusted R-squared	0.984218	S.D. dependent var	1984.922
S.E. of regression	249.3610	Akaike info criterion	14.01962
Sum squared resid	994894.6	Schwarz criterion	14.16874
Log likelihood	-130.1864	F-statistic	562.2594
Durbin-Watson stat	1.399411	Prob(F-statistic)	0.000000

الملحق رقم(08) : تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2008

الوحدة : مليار دج.

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	.2003	2004	2005	2006	2007	2008
احتياطات الصرف	6.53	24.28	22.64	19.61	60.39	26.2	133.94	350.3	280.71	174.5	776	1310.74	1755.6	2342.66	3119.17	4179.4	5522.06	7415.56	10246.9
القروض للدولة	167.04	158.97	226.93	527.83	468.53	401.58	280.54	423.65	723.18	847.89	677.74	569.72	578.69	423.4	20.6-	933.2-	1304.1-	2193.1-	3627.3-
القروض للاقتصاد	246.97	325.84	412.31	220.24	305.84	565.64	776.84	741.28	906.18	1150.73	993.73	1078.44	1266.8	1380.16	1535	1779.8	1905.4	2205.2	2615.5

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات بنك الجزائر.

الملحق رقم(09) : نتائج اختبار أثر سياسة سعر الصرف على القروض للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990–2008

Dependent Variable: CRIGOV
Method: Least Squares
Date: 11/10/10 Time: 08:39
Sample: 1990 2008
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-81.42774	148.3460	-0.548904	0.5906
EXCH	15.20541	2.742765	5.543826	0.0000
FORASS	-0.411344	0.020660	-19.91060	0.0000

R-squared	0.962666	Mean dependent var	-84.36211
Adjusted R-squared	0.957999	S.D. dependent var	1153.872
S.E. of regression	236.4754	Akaike info criterion	13.91350
Sum squared resid	894729.5	Schwarz criterion	14.06263
Log likelihood	-129.1783	F-statistic	206.2823
Durbin-Watson stat	1.340713	Prob(F-statistic)	0.000000

الملحق رقم(10) : نتائج اختبار أثر سياسة سعر الصرف على القروض للاقتصاد الوطني في الجزائر خلال الفترة 1990-2008

Dependent Variable: CRIECO
Method: Least Squares
Date: 11/18/10 Time: 14:28
Sample: 1990 2008
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	62.68611	71.88918	0.871982	0.3961
EXCH	11.89259	1.329157	8.947469	0.0000
FORASS	0.170650	0.010012	17.04504	0.0000

R-squared	0.975812	Mean dependent var	1074.311
Adjusted R-squared	0.972789	S.D. dependent var	694.7071
S.E. of regression	114.5971	Akaike info criterion	12.46466
Sum squared resid	210119.8	Schwarz criterion	12.61378
Log likelihood	-115.4143	F-statistic	322.7493
Durbin-Watson stat	1.635030	Prob(F-statistic)	0.000000

الملحق رقم (11) : تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1994-2009

الوحدة : مليون دولار أمريكي.

السنوات / البيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	8340	10240	13375	13889	10213	12522	22031	19132	18825	24612	32083	44395	54613	60163	79298	43689
الواردات	9365	10761	9098	8687	9403	9164	9173	9940	12009	13534	18308	20044	21456	27631	39479	39103
رصيد الميزان التجاري	-1025	-521	4277	5202	810	3358	12858	9192	6816	11078	13775	24351	33157	32532	39819	4586
معدل التغطية%	89	95.15	147	159.9	108.61	136.64	240.17	192.47	156.78	181.85	175.24	221.49	254.53	217.74	200.86	111.72
نسبة تطور الصادرات	-17.35	22.78	30.61	3.84	-26.46	22.6	75.94	-13.16	-1.6	30.74	30.35	38.37	23.01	10.16	31.8	-44.91
نسبة تطور الواردات	9.16	14.9	-15.45	-4.51	8.24	-2.54	0.01	8.36	20.81	12.7	35.27	9.48	7.04	28.78	42.88	-0.95

المصدر : المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي.

الملحق رقم(12) : التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1994-2009

الوحدة : مليون دولار أمريكي.

السنوات / البيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مواد غذائية	33	110	136	37	27	24	32	28	35	48	59	67	73	88	119	114
طاقة وزيوت	8053	9731	12494	13378	9855	12084	21419	18484	18091	23939	31302	43488	53429	58831	77361	42642
مواد خام	28	41	44	40	45	41	44	37	51	50	90	134	195	169	334	178
م.نصف مصنعة	198	274	496	387	254	281	465	504	551	509	571	651	828	993	1384	659
سلع التجهيز الفلاحي	2	5	3	1	7	25	11	22	20	1	0	0	1	1	1	0
سلع التجهيز الصناعي	4	18	46	23	9	47	47	45	50	30	47	36	44	46	67	47
سلع استهلاكية	22	61	156	33	16	20	13	12	27	35	14	19	43	35	32	49
المجموع	8340	10240	13375	13889	10213	12522	22031	19132	18825	24612	32083	44395	54613	60163	79298	43689

المصدر : المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي.

الملحق رقم(13) : تطور صادرات وأسعار البترول الجزائري خلال الفترة 1994–2009

الوحدة : مليار دولار أمريكي.

السنوات / البيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	8.34	10.24	13.37	13.88	10.21	12.52	22.03	19.13	18.82	24.61	32.08	44.39	54.61	60.16	79.29	43.68
سعر برميل البترول$	16.3	17.6	21.6	19.49	12.85	18.03	28	24.8	25.24	29.03	38.66	54.4	65.85	74.95	99.97	100

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية.

الملحق رقم(14) : التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1994-2009

الوحدة : مليون دولار أمريكي.

السنوات / البيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مواد غذائية	2816	2753	2601	2544	2533	2307	2415	2395	2678	2678	3597	3570	3800	4954	7813	5810
طاقة وزيوت	56	118	110	132	126	154	129	139	129	114	173	193	244	324	594	488
مواد خام	619	789	498	499	540	469	428	478	542	689	784	732	843	1325	1394	1188
م.نصف مصنعة	2143	2372	1788	1564	1722	1547	1655	1872	2344	2857	3645	3981	4934	7105	10014	10248
سلع التجهيز الفلاحي	33	41	41	21	43	72	85	155	148	129	173	186	96	146	174	229
سلع التجهيز الصناعي	2428	2937	3022	2833	3120	3219	3068	3435	4318	4955	7139	8333	8528	10026	13093	15044
سلع استهلاكية	1270	1751	1038	1094	1319	1396	1393	1466	1590	2112	2797	3049	3011	3751	6397	6096
المجموع	9365	10761	9098	8687	9403	9164	9173	9940	11749	13534	18308	20044	21456	27631	39479	39103

المصدر : المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي.

الملحق رقم(15) : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1994-2009

الوحدة : مليون دولار أمريكي.

السنوات / البيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
UE	5734	6638	8059	8663	6643	8058	13792	12344	12100	14503	17396	24179	28750	26833	41268	23334
OCDE(hors UE)	1867	2521	3376	3702	2538	3095	5825	4549	4602	7631	11054	14788	20546	25387	28608	13781
باقي الدول الأوروبية	140	325	740	150	109	78	181	87	130	123	91	89	7	7	10	9
أمريكا الجنوبية	226	299	734	897	726	903	1672	1037	951	1220	1902	3061	2398	2596	2874	1860
آسيا بدون الدول العربية	118	195	186	227	34	145	210	476	456	507	686	1158	1792	4004	3764	2850
الدول العربية بدون المغرب العربي	7	18	16	21	22	80	55	315	248	355	521	637	591	479	793	758
OCEANIE	0	0	0	0	0	0	0	23	38	0	0	0	0	55	0	0
UMA	231	226	251	215	136	127	254	275	250	260	407	437	515	760	1616	936
بلدان إفريقيا	17	18	13	14	5	36	42	26	50	13	26	46	14	42	365	161
المجموع	8340	10240	13375	13889	10213	12522	22031	19132	18825	24612	32083	44395	54613	60163	79298	43689

المصدر : المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي.

الملحق رقم(16) : التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1994-2009

الوحدة : مليون دولار أمريكي.

السنوات / البيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
UE	5233	6385	5689	4930	5397	5152	5256	5903	6732	7954	10097	11067	11729	14427	20985	20644
OCDE(hors UE)	2772	2785	2000	2181	2320	2074	2194	2125	2485	2242	3071	3468	3738	5363	7246	6401
باقي الدول الأوروبية	157	271	223	423	400	485	603	636	757	855	1097	1079	777	715	659	726
أمريكا الجنوبية	216	368	657	517	185	340	142	269	385	567	1166	1159	1281	1672	2179	1851
آسيا بدون الدول العربية	558	576	499	155	643	771	599	579	943	1206	1952	2416	3055	4318	6916	7501
الدول العربية بدون المغرب العربي	125	133	131	336	265	160	144	92	127	47	56	113	493	621	705	1155
OCEANIE	0	0	0	0	0	0	64	179	366	418	525	416	0	0	0	1
UMA	257	198	124	24	24	36	52	72	127	120	169	188	235	284	394	468
بلدان إفريقيا	47	45	75	121	169	146	119	85	87	125	175	138	148	231	395	356
المجموع	9365	10761	9098	8687	9403	9164	9173	9940	12009	13534	18308	20044	21456	27631	39479	39103

المصدر : المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي.

الملحق رقم(17) : تطور الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الاسمي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري (نموذج صندوق النقد الدولي) خلال الفترة 1990–2007

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	.2003	2004	2005	2006	2007
سعر الصرف الفعلي الاسمي	539.75	268.87	217.65	226.1	159.52	105.3	94.6	101.5	105.95	100.37	100	103.35	97.57	88.8	88.75	86.3	86.45	85.3
سعر الصرف الفعلي الحقيقي	183.25	110.7	113.7	136.87	117.57	98.57	100.25	108.2	113.5	104.87	100	103.5	95.2	86.12	86.62	83.15	83.22	82.6

Source : -IMF, Algeria : statistical appendix, repport N ° 08/102, March 2008, P : 41.

الملحق رقم(18) : وضعية الصادرات في ظل مختلف أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990-2008

الوحدة : مليار دولار أمريكي.

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نظام الصرف المطبق	نظام الربط إلى سلة من العملات(14 عملة لأهم الشركاء التجاريين)				نظام جلسات التثبيت		نظام التعويم المدار(في إطار سوق الصرف مابين البنوك)		
سعر صرف الدينار /1$	9	18.5	21.8	23.4	35.1	47.6	54.7	57.7	58.8
سعر برميل البترول $	24.2	20.4	20.05	17.8	16.3	17.6	21.7	19.49	12.94
الصادرات FOB	11.3	12.1	10.83	10.09	8.34	10.24	13.37	13.88	10.21

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نظام الصرف المطبق	نظام التعويم المدار(في إطار سوق الصرف ما بين البنوك)									
سعر الصرف الدينار/1$	66.6	75.25	77.26	79.68	77.39	72.06	73.35	72.64	69.37	64.58
سعر برميل البترول $	17.91	28.5	24.85	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.95	99.97
الصادرات FOB	12.52	22.03	19.13	18.82	24.61	32.08	46	54.61	60.16	79.29

Source : -CNIS, statistique du commerce extérieur d'Algérie, rapport 2008, P : 4.
-CNIS, Evolution du commerce extérieur de l'Algérie durant la période 1995-2006, rapport2006.

الملحق رقم(19) : نتائج اختبار أثر تحرير الدينار الجزائري على الصادرات خلال الفترة 1990-2008

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,998[a]	,996	,996	1.32667	1,483

a. Predictors: (Constant), price of barrel oil, exchange rate

b. Dependent Variable: exports

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7511,215	2	3755,607	2133,791	,000[a]
	Residual	28,161	16	1,760		
	Total	7539,376	18			

a. Predictors: (Constant), price of barrel oil, exchange rate

b. Dependent Variable: exports

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-7,999	,834		-9,589	,000
	exchange rate	9,749E-02	,015	,109	6,594	,000
	price of barrel oil	,823	,014	,952	57,656	,000

a. Dependent Variable: exports

الملحق رقم(20) : وضعية الوردات في ظل مختلف أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990-2008

الوحدة : مليار دولار أمريكي.

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نظام الصرف المطبق	نظام الربط إلى سلة من العملات(14 عملة لأهم الشركاء التجاريين)				نظام جلسات التثبيت		نظام التعويم المدار(في إطار سوق الصرف مابين البنوك)		
سعر صرف الدينار /1$	9	18.5	21.8	23.4	35.1	47.6	54.7	57.7	58.8
مؤشر أسعار الاستهلاك IPC	120.2	150.8	197.5	240.2	316.3	406.2	488.8	518.4	550.7
الواردات FOB	9.68	7.68	8.4	8.78	9.36	10.76	9.09	8.68	9.4

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نظام الصرف المطبق	نظام التعويم المدار(في إطار سوق الصرف ما بين البنوك)									
سعر الصرف الدينار/1$	66.6	75.25	77.26	79.68	77.39	72.06	73.35	72.64	69.37	64.58
مؤشر أسعار الاستهلاك IPC	562.7	558.7	578.2	591.3	611.8	639.8	652.1	663.9	689.8	720.3
الواردات FOB	9.16	9.17	9.94	12	13.53	18.3	20.35	21.45	27.63	39.47

Source : CNIS.

الملحق رقم(21) : نتائج اختبار أثر تحرير الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة 1990-2008

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,877[a]	,769	,740	4.23053	,547

a. Predictors: (Constant), consumer price index, exchange rate

b. Dependent Variable: imports

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	952,195	2	476,098	26,602	,000[a]
	Residual	286,358	16	17,897		
	Total	1238,554	18			

a. Predictors: (Constant), consumer price index, exchange rate

b. Dependent Variable: imports

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,922	2,724		,339	,739
	exchange rate	-,711	,137	-1,960	-5,184	,000
	consumer price index	,108	,016	2,475	6,546	,000

a. Dependent Variable: imports

الملحق رقم(22) : تطور ميزان مدفوعات الجزائر من سنة 1992–2005

(En Milliards de Dollars)	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
Solde extérieur courant	1,30	0,80	-1,84	-2,24	1,25	3,45	-0,91
Balance commerciale	3.21	2.42	-0.26	0.16	4.13	5.69	1.51
Exportations, f.o.b.	11.51	10.41	8.89	10.26	13.22	13.82	10.14
Hydrocarbures	10.98	9.88	8.61	9.73	12.65	13.18	9.77
Autres	0.53	0.53	0.28	0.53	0.57	0.64	0.37
Importations, (f.o.b)	-8.30	-7.99	-9.15	-10.10	-9.09	-8.13	-8.63
Services, hors revenus des facteurs, nets	-1.14	-1.01	-1.24	-1.33	-1.40	-1.08	-1.48
Crédits	0.62	0.60	0.69	0.68	0.75	1.07	0.74
Débits	-1.76	-1.61	-1.93	-2.01	-2.15	-2.15	-2.22
Revenu des facteurs, net	-2.16	-1.75	-1.74	-2.19	-2.35	-2.22	-2.00
Crédits	0.11	0.15	0.10	0.12	0.21	0.26	0.37
Débits	-2.27	-1.90	-1.84	-2.31	-2.56	-2.48	-2.37
Paiement des intérêts	-2.27	-1.90	-1.84	-2.31	-2.24	-2.11	-1.95
Autres.			0.00	0.00	-0.32	-0.37	-0.42
Transfert, net	1.39	1.14	1.40	1.12	0.88	1.06	1.06
Solde du compte de capital	-1,07	-0,81	-2,54	-4,09	-3,34	-2,29	-0,83
Investissements directs, nets	0.03	0.00	0.00	0.00	0.27	0.26	0.50
Capitaux officiels, nets	0.08	-0.33	-2.48	-3.89	-3.40	-2.51	-1.33
Tirages	6.91	6.52	4.64	3.22	1.82	1.69	1.83
Amortissement	-6.83	-6.85	-7.12	-7.11	-5.22	-4.20	-3.16
Crédits à court terme et erreurs et omissions (nets)	-1.18	-0.48	-0.06	-0.20	-0.21	-0.04	0.00
Solde global	0,23	-0,01	-4,38	-6,32	-2,09	1,16	-1,74
Financement	-0,23	0,01	4,38	6,31	2,09	-1,16	1,73
Augmentation des réserves brutes (-)	0.10	0.00	-1.14	0.53	-2.24	-3.96	1.20
Rachat au FMI	-0.16	-0.30	-0.20	-0.26	-0.14	-0.35	-0.45
Augmentation d'autres engagements de la Banque d'Algérie (+)	0.00	0.31	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Augmentation des arriérés (+)	-0.18	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Financement exceptionnel	0.00	0.00	5.72	6.04	4.47	3.15	0.99
Rééchelonnement	0.00	0.00	4.49	4.94	3.53	2.22	0.52
Aide Mult. Balance des paiements	0.00	0.00	0.38	0.63	0.20	0.34	0.13
Achats au FMI	0.00	0.00	0.85	0.47	0.74	0.59	0.34
Pour Mémoire :							
Réserve brutes (or non compris)	1.50	1.50	2.60	2.10	4.20	8.05	6.84
En mois d'importations (des biens et des services non facteurs)	1.79	1.88	2.82	2.08	4.48	9.39	7.56
Valeur unitaire des export du pétrole brut (dollar U.S/b)	20.05	17.80	16.30	17.60	21.70	19.49	12.94

(En Milliards de Dollars)	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
Solde extérieur courant	**0,02**	**8,93**	**7,06**	**4,37**	**8,84**	**11,12**	**21,72**
Balance commerciale	3.36	12.30	9.61	6.70	11.14	14.27	26,81
Exportations, f.o.b.	12.32	21.65	19.09	18.71	24.47	32.22	46,38
Hydrocarbures	11.91	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45,59
Autres	0.41	0.59	0.56	0.61	0.47	0.67	0,79
Importations, (f.o.b)	-8.96	-9.35	-9.48	-12.01	-13.32	-17.95	-19,57
Services, hors revenus des facteurs, nets	-1.84	-1.45	-1.53	-1.18	-1.35	-2.01	-2,16
Crédits	0.72	0.91	0.91	1.30	1.57	1.85	2,46
Débits	-2.56	-2.36	-2.44	-2.48	-2.92	-3.86	-4,62
Revenu des facteurs, net	-2.29	-2.71	-1.69	-2.23	-2.70	-3.60	-4,92
Crédits	0.22	0.38	0.85	0.68	0.76	0.99	1,44
Débits	-2.51	-3.09	-2.54	-2.91	-3.46	-4.59	-6,36
Paiement des intérêts	-1.85	-1.93	-1.52	-1.31	-1.18	-1.29	-1,01
Autres.	-0.66	-1.16	-1.02	-1.60	-2.28	-3.30	-5,35
Transfert, net	0.79	0.79	0.67	1.07	1.75	2.46	1,99
Solde du compte de capital	**-2,40**	**-1,36**	**-0,87**	**-0,71**	**-1,37**	**-1,87**	**-4,78**
Investissements directs, nets	0.46	0.42	1.18	0.97	0.62	0.62	1,02
Capitaux officiels, nets	-1.97	-1.96	-1.99	-1.32	-1.38	-2.23	-2,97
Tirages	1.08	0.80	0.91	1.60	1.65	2.12	1,41
Amortissement	-3.04	-2.76	-2.90	-2.92	-3.03	-4.35	-4,38
Crédits à court terme et erreurs et omissions (nets)	-0.89	0.18	-0.06	-0.36	-0.61	-0.26	-2,83
Solde global	**-2,38**	**7,57**	**6,19**	**3,66**	**7,47**	**9,25**	**16,94**
Financement	**2,38**	**-7,57**	**-6,19**	**-3,66**	**-7,47**	**-9,25**	**-16,94**
Augmentation des réserves brutes (-)	2.40	-7.51	-6.05	-3.40	-7.03	-8.88	-16,31
Rachat au FMI	-0.36	-0.10	-0.14	-0.30	-0.44	-0.37	-0,63
Augmentation d'autres engagements de la Banque d'Algérie (+)	-0.05	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0,00
Augmentation des arriérés (+)	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0,00
Financement exceptionnel	0.39	0.04	0.00	0.04	0.00	0.00	0,00
Rééchelonnement	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0,00
Aide Mult. Balance des paiements	0.08	0.04	0.00	0.04	0.00	0.00	0,00
Achats au FMI	0.31	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0,00
Pour Mémoire :							
Réserve brutes (or non compris)	4.40	11.90	17.96	23.11	32.94	43.11	56,18
En mois d'importations (des biens et des services non facteurs)	4.58	12.19	18.08	19.14	24.34	23.72	27,87
Valeur unitaire des export du pétrole brut (dollar U.S/b)	17.91	28.50	24.85	25.24	29.03	38.66	54,64

Source : -Banque d'Algérie, Statistiques de la balance des paiements de l'Algérie 1964-2005, rapport 2006, PP : 72-73.

الملحق رقم(23) : تطور ميزان مدفوعات الجزائر من سنة 2004-2008

	2004	2005	2006	2007	2008
	(En milliards de dollars E.U. ; sauf indication contraire)				
Solde extérieur courant	**11,12**	**21,18**	**28,95**	**30,54**	**34,45**
Balance commerciale	14,27	26,47	34,06	34,24	40,60
Exportations, (f.o.b.)	32,22	46,33	54,74	60,59	78,59
Hydrocarbures	31,55	45,59	53,61	59,61	77,19
Autres	0,67	0,74	1,13	0,98	1,40
Importations, (f.o.b.)	-17,95	-19,86	-20,68	-26,35	-37,99
Services, hors revenus des facteurs, net	-2,01	-2,27	-2,20	-4,09	-7,59
Crédits	1,85	2,51	2,58	2,84	3,49
Débits	-3,86	-4,78	-4,78	-6,93	-11,08
Revenus des facteurs, net	-3,60	-5,08	-4,52	-1,83	-1,34
Crédits	0,99	1,43	2,42	3,81	5,13
Débits	-4,59	-6,51	-6,94	-5,64	-6,47
Paiements des intérêts	-1,29	-1,03	-0,76	-0,23	-0,19
Autres	-3,30	-5,48	-6,18	-5,41	-6,28
dont: part des associés de compagn. na	-3,12	-4,74	-5,29	3,90	-4,56
Transferts, net	2,46	2,06	1,61	2,22	2,78
Solde du compte de capital	**-1,87**	**-4,24**	**-11,22**	**-0,99**	**2,54**
Compte de capital			-0,01		
Investissements directs (net)	0,62	1,06	1,76	1,37	2,33
Capitaux officiels (net)	**-2,23**	**-3,05**	**-11,89**	-0,77	-0,43
Tirages	2,12	1,41	0,98	0,51	0,84
Amortissements	-4,35	-4,46	-12,87	-1,28	-1,27
Erreurs et omissions (net)	-0,26	-2,25	-1,08	-1,59	0,64
dont: Solde monnaie fiduciaire			-0,13	0,36	
Solde Crédits à court terme			0,06	-1,13	
Solde global	**9,25**	**16,94**	**17,73**	**29,55**	**36,99**
Financement	**-9,25**	**-16,94**	**-17,73**	**-29,55**	**-36,99**
Augmentation des réserves brutes (-)	-8,88	-16,31	-17,73	-28,27	-36,53
Rachats au FMI	-0,37	-0,63	0,00	0,00	0,00
Autres créances produits de placement à recevoir				-1,28	-0,46
Pour mémoire :					
Réserves brutes (or non compris)	43,11	56,18	77,78	110,18	143,10
En mois d'importations des biens et services non facteurs	**23,72**	**27,36**	**36,66**	**39,73**	**34,99**
Valeur unitaire des Exportations du pétrole brut (dollars E.U./baril)	38,66	54,64	65,85	74,95	99,97

Source : -Banque d'Algérie, Statistiques de la balance des paiements et dette extérieure, rapport 2008, P : 63.